جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

تحت عنوان :

مطبوعة بيداغوجية
"ميادين علم الاجتماع "
موجهة لطلبة السنة الثانية – شعبة علم الاجتماع

اعداد الدكتورة : شامي زينب

السنة الجامعية: 2020/2021

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية	
اسم المقياس: طبيعة المقياس :	ميادين علم الاجتماع سداسي الاول
مطبوعة موجهة إلي:	طلبة السنة الثانية علم الاجتماع ليسانس، نظام LMD
أهداف المقياس	- اعطاء لمحة عامة عن علم الاجتماع بتسليط الضوء حول البدايات الأولى لمنشئه و أهم الخطوات الممنهجة التي جعلته علما يمكن الاعتماد عليه في البحث الميداني لحل مشاكل المجتمعات وفق تغيرات بيئية معينة . - إعطاء لمحة عامة للطالب حول أهم اسهامات الباحثين و المنضرين لهذا العلم من حيث توضيح الباء الشكلي و المنهجي التنظيري في اطاره البحثي وهذا راجع الى اخراجه من دائرة البحث الميتافيزيقي الى الحيز الموضوعي في التحليل السوسيولوجي و البحث الميداني - تفسير للطالب أهم وجهات البحث و المفاهيم السوسيولوجية التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل مع تمكينه من اختيار زاوية البحث حسب التخصصات المدروسة في قسم علم الاجتماع .
البرنامج الرسمي للمقياس:	-مدخل عام - علم اجتماع الجريمة - معلم اجتماع موارد بشرية - علم اجتماع التربية - علم اجتماع الاتصال - علم اجتماع الصحة - علم اجتماع السكان - علم الاجتماع السياسي

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
فهرس الموضوعات	2
فهرس الجداول	4
مقدمة	**5**
مدخل عام	**6**
المحور الأول: علم اجتماع الجريمة	**14**

تمهيد	**15**
1-لمحة تاريخية عامة عن نشأة وتطور علم الاجتماع الجريمة	**16**
2 - التعريف بعلم اجتماع الجريمة ومواضيع الدراسة فيه	**17**
3- علاقة علم اجتماع الجريمة بعلم القانون	**18**
4- النظريات المفسرة لعلم اجتماع الجريمة	**20**
1 . 4 - النظريات البيولوجية	**20**
2 . 4- النظريات النفسية	**23**
3 . 4 –النظريات الاجتماعية	**25**
خلاصة	29
المحور الثاني : علم اجتماع الموارد البشرية	31
تمهيد	32
1- لمحة عامة عن نشأة وتطور علم اجتماع الموارد البشرية	**33**
2-موضوع علم اجتماع الموارد البشرية	**37**
3- المداخل النظرية التي اهتمت بدراسة علم اجتماع الموارد البشرية	**40**
1 . 3 - المداخل الكلاسيكية (الميكانيكية)	**40**
2 . 3 -المداخل العلاقات الانسانية	**48**
خلاصة	51
المحور الثالث : علم اجتماع التربية	53
تمهيد	54
1- المقدمات الموضوعية لظهور علم اجتماع التربوي وتطوره	55
2- الاتجاهات النظرية المفسرة لعلم اجتماع التربية	57
3- العلاقة بين علم اجتماع التربية والعلوم الاجتماعية الأخرى	58
خلاصة	63
المحور الرابع : علم اجتماع الاتصال	65
تمهيد	66
1. التعريف بعلم اجتماع الاتصال وموضوعه	67
2. الفروق بين علوم الاعلام والاتصال وعلم اجتماع الاتصال	67

3. اهم نظريات علم اجتماع الاتصال	69
4- أهم رواد التفاعلية الرمزية	73
خلاصة	75
المحور الخامس: علم اجتماع الصحة	77
تمهيد	78
1. نشأة وتطور علم الاجتماع الصحة	79
2. موضوع علم اجتماع الصحة	80
3. أهم نظريات علم اجتماع الصحة	82
خلاصة	83
المحور السادس: علم الاجتماع السكان	85
تمهيد	86
1- لمحة تاريخية عن نشأة و تطور علم اجتماع السكان و اسهامات أهم رواده	87
أهم رواد علم اجتماع السكان	93
2- موضوع الدراسة في علم اجتماع السكان	97
خلاصة	100
المحور السابع : علم الاجتماع السياسي	102
تمهيد	103
الجذور الفكرية لنشأة علم الاجتماع السياسي	104
1- علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة	104
2- الرواد المؤسسون لعلم الاجتماع السياسي	106
3- مجالات الدراسة في علم الاجتماع السياسي	109
خلاصة	112
الخاتمة	114

مقدمة:

تعد العلوم الاجتماعية من الشعب التي تسعى الى البحث في عدة مواضيع متعلقة بمناحي حياة الفرد لتضمن استقراره داخل المجتمع من خلال تحقيق مختلف وظائفه البيولوجية و العملية مع العمل على تطويرها .فعلم الاجتماع هو الاخر كغيره من العلوم التي عرفت قفزة نحو تطوير منهج بحثها و ايجاد قوانين تطبيقية تجعله يواكب بقية العلوم من ناحية البحث في الاسباب للوصول الى حلول هذا ما جعل بروز تداخل بين بقية العلوم و التخصصات التى تعالج عدة قضايا اجتماعية يعيشها الفرد عبر مؤسساتها فيكتسب من خلالها سلوكيات و يصادف عدة مواقف و افعال اجتماعية تجعله ملزما على التعايش و التأقلم معها إما بالإيجاب أو السلب ، لكن يبقى الباحث الاجتماعي يسعى الى التنظير العلمي و البحث المنهجي للجمع الحقائق التي يتطلبها المشكل المطروح .

لذا نسعى من خلال مقياس ميادين علم الاجتماع الى تقديم محاضرات لطلبة علم الاجتماع السنة الثانية ليسانس نظام **LMD** وفق محتوى البرنامج المقرر.

محاولة الاجابة على مختلف الاسئلة التي يمكن ان تكون مطروحة في ذهن الطالب حول الفائدة من دراسة هذه التخصصات،وما العلاقة بين علم الاجتماع و بقية التخصصات من خلال الاحاطة بأهم النقاط التوضيحية المتعلقة بالتخصص المشار اليه خاصة التخصصات التي تعرف اكثر توجه من قبل الطلبة بداية بمعرفة مسارها التاريخي و اهم الرواد الذين بحثوا في هذا التخصص و كانوا من السباقين في تأسيس أهم الاطر النظرية المساعدة على فهم الموضوع وبناء العلاقة التحليلية له

ومن اجل الالمام بالبرنامج وتقديم كل المادة العلمية المقررة تضمنت هذه المطبوعة سبعة محاور جاءت على النحو الآتي:

المحور الأول: علم اجتماع الجريمة

المحور الثاني: علم اجتماع الموارد بشرية

المحور الثالث: علم اجتماع التربية

المحور الرابع: علم اجتماع الاتصال

المحور الخامس : علم اجتماع الصحة

المحور السادس: علم اجتماع السكان

المحور السابع: علم الاجتماع السياسي

مدخل عام:

تعد العلوم الاجتماعية من أقدم العلوم التي درسها الانسان و اهتم بها وبحث عنها فهو أحد المناهج النظرية الأولى التي وضعت حول علاقة الفرد بالآخر، وكذلك علاقة الفرد بالمجتمع والبيئة المحيطة التي يعيش فيها. وقد بحث الإنسان عبر التاريخ عن العديد من الموضوعات الاجتماعيّة ليصلوا إلى مستوى عملي وفكريٍ يرقى لإنشاء الحضارة الإنسانيّة الحديثة وأن تكون ركائز هذه الحضارة مبنية على علاقات صحيحة سليمة بين الأفراد ونظام اجتماعيّ عالميّ يحافظ على حريّة العيش بسلام للجميع، على الرغم من ذلك كله، فإن التأريخ لعلم الاجتماع يقف عند كونت الفرنسي باعتباره المنشئ الأول لهذا العلم. ويتجاهل بذلك المؤسس الحقيقي لهذا العلم الذي نبه عن وعي وفي وضوح إلى اكتشافه لهذا العلم ومهما كانت ظروف النشأة الجديدة فإن من النكران للجميل، والظلم أيضاً عدم الاعتراف لابن خلدون.

وإذا كان أوجست كونت قد عرف في التراث اللغوي بأنه مؤسس علم الاجتماع فإن هربرت سبنسر هو الذي أشاع فكرة دراسة علم الاجتماع كما قدم إميل دوركايم خطوة أخرى عندما قام بتجميع بيانات ملائمة محاولا تحليل المشكلات الاجتماعية باستخدام المنهج العلمي وبالتالي يشار إليه غالبا أنه عالم اجتماع حقيقي، لكن يبقى العلامة عبد الرحمن ابن خلدون واسهاماته القيمة في ظهور علم العمران وتطوره ، حيث قام بصياغة نظرية في التغيير تتميز بأصالتها وروعتها، كما أشار الى أن أي تحليل تاريخي لا بد أن يسبق بتحليل للعوامل التي أسهمت في تشكيل الحوادث، أما تفسير التدهور الأمم فقد استعان فيه بعوامل عديدة كالعوامل الاقتصادية والجغرافية، والقانونية والدينية، مركز على مفهوم العصبية و الشعور بالتماسك والوعي المجتمعي الذي تتكون من خلاله الروابط أو العلاقات القبلية التي تدعمها العقيدة الدينية الراسخة[1]. بهذا يمثل ابن خلدون نموذجا من التفكير العلمي الواقعي خلال القرن الرابع عشر ميلادي، حيث انتقد موقف الفلاسفة ومنهجهم في المعرفة دعوا إلى المعرفة اليقينية الواقعية التي يمكن الوصول إليها بالملاحظة والمشاهدة، ويؤكد على أن أي فرع من فروع المعرفة الانسانية يمكن أن يكون علما عن طريق الكشف عن العلاقات والعلل والأسباب التي تربط الوقائع بعضها ببعض، بمعنى أن ابن خلدون كان يؤمن بالمنهج التاريخي القائم على الملاحظة والوصف والتحليل والنقد، و التفسير عن طريق ربط الحوادث بعضها ببعض، وارتباط العلة بالمعلول للوصول الى قوانين علمية [2].

فمن أهم اسهامات العلامة ابن خلدون أنه تعرض إلى دراسة تطور المسار التاريخي بحسب درجات تطورا الحضاري حيث صنف المجتمعات الى البداوة التي تمتاز بالعصبية و بالكثافة السكانية الضعيفة و

[1] سامية محمد جابر، **علم الاجتماع العام**، دار المعرفة الجامعية، ط1،الاسكندرية ، 2004، ص 16

[2] كمال عبد الحي الزيات ، **العمل و علم الاجتماع المهى الأسس النظرية والمنهجية**)، دار غريب طباعة و النشر والتوزيع، ط 1 ، القاهرة ، 2001، ص 15.

بقوة تماسك أعضائها، والى مجتمعات حضرية تتميز بالكثافة السكانية العالية و تقسيم العمل و المستوى المعيشي العالي، أما عن العلاقات في المجتمعات الحضرية كانت علاقات ضعيفة بالمقارنة مع المجتمعات البدوية.

هذا ما ساعد على بزوغ علم الاجتماع كأحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة المجتمع الذي يكون بتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض في بيئة اجتماعية وثقافية محددة بحيث يصبح لهم سلوك اجتماعي مختلف عن الآخرين يقوم بدراسة المجتمع دراسة وصفية ، تحليلية ، تفسيرية وبأسلوب ومنهج علمي له قوانينه وطرائقه العلمية من خلال الدور الذي يلعبه في حل المشاكل الاجتماعية مع تأثيره المتميز في تكيف الأفراد مع الظروف التي تحيط بهم ومساعدتهم على معرفة أدوارهم الاجتماعية حيث يتناول في دراساته جوانب عديدة مثل العمليات الاجتماعية الثقافية ، ها وتطورها ووظائفها ومشاكلها وهُنا ظهر مفهوم علم الاجتماع.على أنه العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الإنسانيّ؛ كما يهتم بالبحث في العلاقة بين الناس، وما ينتُج عنها من الظواهر الاجتماعيّة المختلفة. من تغيّر العلاقات من مجتمع وآخر في زمان ومكان آخرين، ومن ثم استنباط القوانين التي تُحدّد مدى تقدّم المجتمع وازدهاره أو تخلّفه وتراجعه.

نحاول عرض باختصار أهم التعريفات التي تناولت ماهية علم الاجتماع وتصنيفها الى أصناف (تبدأ من الخاص إلى العام) :[1]

1. يركز الصنف الأول على الفعل الاجتماعي وأنماطه، الذي جاء بارز في كتابات فيبر و يارسونز في قوله: " إن علم الاجتماع هو العلم الذي يسعى الى بناء نظرية تحليلية لنظم وأنماط الفعل الاجتماعي".

2. أما الصنف الثاني فقد ركز فيه جملة من علماء الاجتماع على العلاقات الاجتماعية من أهمهم ماكير وبيج اللذان يعرفان علم الاجتماع على أنه : العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية حيث تشكل شبكة الاتصال الناجمة عن هذه العلاقات ما يسمي بالمجتمع

3. وفي الصنف الثالث هناك من العلماء من ينطلق من تعريف لعلم الاجتماع من الجماعة من أمثال ذلك نجد سوروكن الذي يعرف علم الاجتماع بأنه حصيلة المعرفة القائمة على المتشابه بين مختلف الجماعات الإنسانية، وأنماط التفاعل المشتركة في مختلف المجالات الانسانية، و أيضا نجد تعريف بروم و سلزنيك اللذان يعرمان علم الاجتماع بأنه: "العلم الذي يتناول الصور

المختلفة لبناء الجماعة، والكيفية التي تؤثر بها في العلاقات السياسية والنفسية والاقتصادية

4. أما عالم الاجتماعي الفرنسي اميل دوركايم فيقود الصنف الرابع الذي يعرف علم الاجتماع بأنه:

[1] نخبة من المتخصصين، **مبادئ علم الاجتماع و الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون** مع جامعة القدس المفتوحة، ط1، القاهرة، 2008، ص 11-13

الدراسة العلمية للنظم والظواهر الاجتماعية.

5. وأخيرا الصنف الخام الذي تنطلق فيه مجموعة من علماء الاجتماع أمثال سمنر و جيدنز من أن : المجتمع هو وحدة الدراسة والتحليل، التي يمكن أن تؤدي للكشف عن العلاقات التي تربط بين ومختلف النظم والانساق التي يتشكل منها البناء الاجتماعي ومراحل تطور المجتمعات".

وبهذا نقول :على الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على دراسة المجتمع إلا أنهم اختلفوا حول موضوع الاهتمام و الدراسة فالبعض يرى أن علم الاجتماع يركز على دراسة التنظيمات الاجتماعية أو البناء الاجتماعي، فيما يرى البعض الاخر أن علم الاجتماع يركز على دراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية والافعال أو النظم الاجتماعية، غير أن هذه الاختلافات ما بين العلماء تثري العلم ولا تضره .

لذا اصبح لزاما و من الضروري الاهتمام بعلم الاجتماع و مواضيعه عن طريق تفعيل تطبيقاته الميدانية التي تساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي و الاستقرار داخل ابنيته دون احداث اي صراعات قد تغير مساره.

فلم يعد خافياً ما لعلم الاجتماع من أهميّة وأثر في حياة الأفراد والجماعات، وفي تطوّر الأفكار والمجتمع، وتبرز أهميّة علم الاجتماع في ما يلي:

- التأكيد على العلاقات الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع و بين الظواهر المختلفة ومحاولة معرفة الوظائف الاجتماعيّة لها وأساليب تطوّرها.

- محاولة بناء النظريّة الاجتماعيّة التي تؤسّسها مجموعة من القضايا المتناغمة والمأخوذة من واقع التجربة الاجتماعيّة بالاستقراء والقياس.

- السعي ومحاولة التوصّل إلى نشأة وتطوّر واختلاف الحقائق الاجتماعيّة.

- التعلّم من مع دراسة مظاهره العامة كالانحراف عن هذا النظام والقوى التي تؤثر فيه، حيث يفيد بشكل كبير في إيجاد خطة واضحة للإصلاح الاجتماعيّ وتعديل انحرافه.

- الفهم العميق للقوانين الاجتماعيّة التي تحكم ظواهر المجتمع.

- الاشتراك في حل المشكلات الفلسفيّة والأخلاقيّة، مثل مشكلة القيم الإنسانيّة الاجتماعيّة والدينيّة.

- المعرفة العامّة للدوافع والسلوك الإنسانيّ. و مساعدة الجانب التطبيقيّ في علم الاجتماع المجتمع على تطويره.

- التحليل والتوثيق للمشكلات الاجتماعيّة التي يعاني منها المجتمع. و الجمع بين جميع المؤسّسات الاجتماعية الفاعلة.

و قد أصبح هذا العلم لديه علاقة مع عدة علوم:

أ- علاقة بعلم الاقتصاد: يعتبر الإنتاج و التوزيع في مقدمة اهتمامات علم الاقتصاد علم الاقتصاد لذلك يصب اهتمامه على علاقات و متغيرات اقتصادية خالصة كالعلاقة بين العرض و الطب و ارتفاع الأسعار و هبوطها...الخ و لكن بالرغم من تضيق مجال علم الاقتصاد إلا ذلك أعطاه قدرة على معالجة ظواهر بطريقة منظمة و حدد مصلحاته و مقاييسه و مبادئه الأساسية بدقة متناهية، بل ان قدرة هذا العلم على تحويل النظرية الاقتصادية الى التطبيق العملي جعله مساهما في رسم السياسات العامة و بالرغم من ذلك التشابه بين علمي الاقتصاد و الاجتماع نجده في طابع التفكير، فالاقتصادي كالاجتماعي يهنم بالعلاقات بين الأجزاء و السيطرة و التبادل و التغيرات بالطرق الرياضية في تحليل بياناته.

-علاقته بعلم السياسة:

التكيف السياسي مع المجتمع هو صيرورة ترسيخ المعتقدات و المتمثلات المتعلقة بالسلطة و بمجموعة الانتماء، فليس هناك من مجتمع سياسي يكون قابلا باستمرار للحياة من دون استبطان حد أدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة في ان واحد بشرعية الحكومة التي تحكم، بصحة التماثل بين الأفراد و المجموعات المتضامنة، يهم قليلا ان تكون هذه المعتقدات ثابتة أولا في حجتها، إذ يكفي أن تنزع الانتماء، فدراسة التكيف السياسي مع المجتمع يجب أن ينظر لها من مظهر مزدوج كيف يمكن بمساعدة تصورات ملائمة عرض هذه المعتقدات و المواقف و الآراء المشتركة بين كل أعضاء المجموعة أو جزء منها ؟ و كيف التعرف على صيروات الترسيخ التي بفضلها يجري عمل التمثل و الاستبطان؟

و من هنا نجد أن علم الاجتماع يهتم بدراسة كافة جوانب المجتمع بينما علم السياسة يكرس معظم اهتماماته لدراسة القوة المتجسدة في التنظيمات الرسمية، فالاول يولى اهتماما كبيرا بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم (بما في ذلك الحكومة) بينما يهتم بالعمليات الداخلية كالتلي تحدث داخل الحكومة مثلا، و قد عبر ليبست(lipset) عن ذلك بقوله " يهتم علم السياسة بالإدارة العامة، أي كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة، اما علم الاجتماع السياسي فيعني البيروقراطية، و على الأخص مشكلاتها الداخلية" و مع ذلك فان علم الاجتماع السياسي يشترك مع علم السياسة في كثير من الموضوعات بل أن بعض العلماء السياسيين بدازايولون اهتماما خاصا بالدراسات السلوكية و يمزجون بين التحليل السياسي و التحليل السوسيولوجي.

-علاقته بعلم التاريخ : أن تتبع التاريخ للأحداث التي رقعت: هو في حد ذاته ترتيب و تضيق للسلوك عبر الزمن ، بينما يولى المؤرخون اهتماماتهم نحو دراسة الماضي و يتجنبون البحث عن اكتشاف الأسباب (باستثناء فلاسفة التاريخ) فان علماء الاجتماع يهتمون بالبحث عن العلاقات المتبادلة بين الأحداث التي وقعت و أسبابها، و يذهب علم الاجتماع بعيدا في دراسة ما هو حقيقي بالنسبة لتاريخ عدد كبير من الشعوب و لا يهتم بما هو حقيقي بالنسبة لشعب معين، و المؤرخون لا يهتموا كثيرا بالأحداث العادية التي تتخذ شكلا نظاميا كالملكية أو العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة كالعلاقة بين الرجل و المرأة مثلا ، بينما هو محور اهتمامات علم الاجتماع ، إلا أن هذه الاختلافات لم تمنع بعض المؤرخين أمثال روستو فتزيف و كولتن و بوركهات من أن يكتبوا تاريخا اجتماعيا يعالج الأنماط الاجتماعية و السنن و الأعراف و النظم الاجتماعية الهامة ، و لقد كان ابن خلدون واضحا في تعريفه لعلم التاريخ عنمدا ربط الحاضر و الماضي بطبيعة " العمران و الأحوال في الاجتماع الإنساني" و جعل منه علما " شريف الغاية ، اذ هو يوقفنا على أحوال الماضيين من الأمم في أخلاقهم."

-علاقته بعلم النفس

يعرف علم النفس بأنه علم دراسة العقل أو العمليات العقلية و بالتالي فهو يتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس و منحها معاني معينة ثم الاستجابة لهذه الأحاسيس العقلية كالإدراك و التعرف و التعلم، كما يهتم بدراسة المشاعر و العواطف و الدوافع و الحوافز و دورها في تحديد نمطا الشخصية، و بينما يعد مفهوم " المجتمع" او النسق الاجتماعي محور علماء الاجتماع فان مفهوم " الشخصية" محور علماء النفس اللذين يعنون بالجوانب السيكولوجية أكثر من عنايتهم بالجوانب الفسيولوجية، و بهذا فان علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يبتدي في شخصية الفرد من خلال وظائف أعضائه و جهازه النفسي و خيراته الشخصية، و على العكس يحول علم اجتماع فهم السلوك كما يبتدي في شخصية الفرد من خلال وظائف أعضائه و جهازه النفسي و خبراته الشخصية، و على العكس يحاول علم الاجتماع فهم السلوك كما يبتدئ في المجتمع و كما يتحدد من خلال بعث العوامل مثل عدد السكان و الثقافة و التنظيم الاجتماعي ، و يلتقي علمي النفس و الاجتماع في علم النفس الاجتماعي الذي يهتم من الواجهة السيكولوجية الخالصة بتناول الوسائل التي من خلالها تخضع الشخصية أو السلوك للخصائص الاجتماعية او الوضع الاجتماعي الذي يشغله و من الوجهة السوسيولوجي في توضيح مدى تأثير الخصائص السيكولوجية لكل فرد او مجموعة معينة من الأفراد على طابع العملية الاجتماعية، و يؤكد هومانز في كتابه عن السلوك الاجتماعي أهمية الدوافع النفسية المفروضة الجماعات في تفسير بناء الجماعة، ويضمن ذلك النشاط و التفاعل و المعايير و العواطف التي تنشا عما هو اجتماعي و هو بذلك يركز على أشكال السلوك الاجتماعي التي تختلف باختلاف المجتمعات و الثقافات.

و تكمن تلك العلاقة مع العلوم التي لا يمكن تجاوزها من خلال فهم أهم القضايا التي يدور حولها هذا العلم .

يمكن تحديد جملة المواضيع و القضايا التي يدور حولها هذا العلم: [1]

- العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الناس ودراسة العلاقات التي تؤدي إلى دراسة عمليات التفاعل الاجتماعي من أجل معرفة مظاهر التماثل والتعارف والتنافس بين الجماعات المختلفة.
- دراسة المجتمع وظواهر وبنائه ووظيفته.
- يهتم بفهم مكونات الأبنية الاجتماعية المختلفة مثل الجماعات العامة والعمليات الاجتماعية.
- يحاول المقارنة بين الظواهر والحقائق الاجتماعية المختلفة.
- فحص طرق البحث الإحصائية والنظرية لدراسة المجتمع.

و أيضا من بين الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع بالبحث والاهتمام - والتي تدخل ضمن ميدانه - ولها علاقة وطيدة بالعلم من حيث أنها مفاهيم اجتماعية : [2]

- الظواهر الاجتماعية باعتبار الظاهرة الاجتماعية أحد أركان علم الاجتماع وهي عبارة عن نماذج العمل والتفكير التي تسود مجتمعا من المجتمعات الذي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها في سلوكهم وتفكيرهم.

- الثقافة من بين الموضوعات التي يتناولها العلم بالدراسة باعتبارها النمط الكلي السلوك الخاص بجماعة من الأفراد، والمشروط بيئتهم المادية وبأفكارهم واتجاهاتهم وقيمهم وعاداتهم التي تشمل اللغة والقيم وآداب السلوك العام.

- التغير الاجتماعي الذي يفرض على الدراسين والباحثين في علم الاجتماع دراسة عوامله وأسبابه لمسايرته بما يلائم وطبيعة المجتمع من خلال إبداع مناهج وأساليب متنوعة تختلف عن المناهج والأساليب التي يستعان بها في دراسة المجتمعات المستقرة نسبيا .

- الضبط الاجتماعي يدخل ضمن ميدانه الذي ينشأ خاصة عن التنظيم الاجتماعي الوجود العلاقات والاعتماد المتبادل بين الناس بعضهم ببعض.

- العمليات الاجتماعية التي من بينها التنشئة الاجتماعية والتعاون، والعلاقات الاجتماعية والتكيف والصراع التي تحدث خلال الممارسات اليومية سواء كان المشاركون فيها شاعرين بوجودها أم غير

---

[1] - محمد ياسر خوجة : **مدخل إلى علم الاجتماع** : دار المصطفى للطباعة والكبئر، طنطا، 2001/ 2012 ص 20.

[2] فايز مزاد دنش : **علم الاجتماع التربوي** - بن التأليف والتدريس، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2002، ص ص 23-25.

شاعربن بها.

- الجماعات الاجتماعية التي تعتبر وحدة تتكون من عدد من الأفراد لكل منهم دور الذي يقوم به والذي ينظم علاقاته مع غير و يشتركون جميعا في تنظيم معين من معايير سلوان كلا منهم.

- المشكلات الاجتماعية التي يتناولها هذا العلم بالدراسة والتحليل بغية الوصول إلى أنجح الوسائل لعلاجها مثل البطالة والزيادة السكانية والجه.

- الجماعة هي الأخرى موضوع أساسي للدراسة السوسيولوجية باعتبار ما تمثل نسقا يتألف من أجزاء دون أن تفقد تلك الأجزاء فرينها و ذاتيتها.

- العمليات الاجتماعية التي تعتبر أساسية في الحياة الاجتماعية كالتعاون و الصراع والمنافسة و الثقافة.

ويعتبر النسق الاجتماعي أهم وحدة في دراسة علم الاجتماع ، ويتكون النسق من مجموعة من الناس الذين يعيشون معا و يشتركون في واحد أو أكثر من الانشطة المشتركة (أي الجماعة) و يرتبطون بعضهم البعض برابطة معينة أو عدد من الروابط ، وقد يكون النسق الذي ندرسه صغير (كأن يتكون من زوجين يعيشان معا في أسرة)، وقد يكونا ضخما كبير الحجم (كمصنع كبير يضم الآلاف من العمال، أو جيش يضم مئات الآلاف من الناس)، وفي حالة النسق الاجتماعي الكبير المستمر تنشأ بطبيعة الحال ملايين من تلك الوقائع أو الأحداث الاجتماعية التي يهتم بدراستها عالم الاجتماع ومن الطبيعي والمنطقي أن مثل هذا العدد الكبير من الوقائع لا يمكن دراسته دفعة واحدة ولا إحصاؤه أحصاء شاملا وافيا لذلك يتحتم تقسيمه أو تصنيفه إلى فئات أصغر، فندري الوقائع المتصلة بكل من السكان والمدن، والطبقات الاجتماعية والعمل و التنظيمات والحياة الأسرية والجريمة والتغير الاجتماعي والذوق الفني، وهذا التصنيف إلى فئات من هذا النوع يمثل مجالات أو ميادين الدراسة في علم الاجتماع .[1]

في الواقع لا تعبر هذه القضايا عن اختلاف في موضوع علم الاجتماع بل تتكامل لتعبر عن حقيقة واحدة هي أن علم الاجتماع يعنى بدراسة المجتمع بمختلف الأحداث والوقائع التي تظهر فيه، بمعنى أنه مطالب بدراسة الكيان الكلي للمجتمع. و باعتبار هذا الكيان متنوعا واسعا فإن لعلم الاجتماع المعاصر تخصصات وفروع كثيرة، ذلك أن هذا العلم -كما سبقت الإشارت- يتناول كافة القضايا الإنسانية وما يهم الانسان من كافة جوانبه، ومنه يسمى مجال الدراسة في علم الاجتماع حيزا واسعا يضم كل من جوانب الظروف الاجتماعية.

[1] محمد محمود الجوهري: **أسس البحث الاجتماعي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1، عمان، الأردن،2009، ص 16

قائمة المراجع:

1. محمد ياسر خوجة : مدخل إلى علم الاجتماع : دار المصطفى للطباعة والكبئر، طنطا، 2001/ 2012 ص 20.
2. سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، ط1،الاسكندرية ، 2004، ص 16
3. فايز مزاد دنش : علم الاجتماع التربوي - بن التأليف والتدريس، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الاسكندرية ، 2002.
4. كمال عبد الحي الزيات ، العمل و علم الاجتماع المهي الأسس النظرية والمنهجية)، دار غريب طباعة و النشر والتوزيع، ط 1 ، القاهرة.
5. محمد محمود الجوهري: أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1، عمان، الأردن،2009
6. نخبة من المتخصصين، مبادئ علم الاجتماع و الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة

المحور الأول: علم اجتماع الجريمة

المحور الأول: علم اجتماع الجريمة

تمهيد

1- لمحة تاريخية عامة عن نشأة وتطور علم الاجتماع الجريمة
2- التعريف بعلم اجتماع الجريمة ومواضيع الدراسة فيه
3- علاقة علم اجتماع الجريمة بعلم القانون
4- النظريات المفسرة لعلم اجتماع الجريمة

4-1 النظريات البيولوجية

4-2 النظريات النفسية

4-3 النظريات الاجتماعية

خلاصة

المحور الأول: علم اجتماع الجريمة

تمهيد :

إذا كانت دراسة موضوع الجريمة كسلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة. فهو بمثابة خروج عن السلوك الذي يضعه المجتمع لأفراده وخرق للقوانين التي تضمن الأمن و الاستقرار لأفرادها حيث أصبحت في الاونة الاخيرة من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واضح في كافة المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الانساني من طرف العديد من رجال الدين والفلاسفة والمصلحين وعلماء الاجتماعين وعلماء الاجرام والقانون وعلماء النفس، إلا أن الشيء الواضح في التراث العلمي أن تناول الجريمة في مجال علم الاجرام كان واضحا وفي مجال علم العقاب الذي نال اهتماما بالغا إلا أن الاهتمام بالجريمة في مجال علم النفس كان محدودا ثم تزيد وظهر علم النفس الجنائي، في حين أنه رغم الاهتمام بصياغة نسق علمي يتناول الجريمة والعقاب من منظور علم الاجتماع لم يظهر إلا حديثا وظهرت العديد من الدراسات التي تشير إلى أهمية صياغة علم يرتبط بعلم الاجتماع ويكون موضوعه الجريمة (علم الاجتماع الجريمة).

المحور الأول: علم اجتماع الجريمة

1- لمحة تاريخية عامة عن نشأة وتطور علم الاجتماع الجريمة:

إن الجريمة كظاهرة اجتماعية تعني بدراسة الانسان والمجتمع ولذلك ظهرت الحاجة الى وجود فرع جديد من العلوم يهتم بدراسة ظاهرة الجريمة بالنسبة للفرد والمجتمع ليبين الأسباب الدافعة الى وجودها وبيان سبل الوقاية والعلاج منها والواقع أن تعزف الجريمة وبالتالي علم الاجرام ليس بالأمر السهل حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف جامع ومانع لذلك العلم، و كان الفضل في وجوده إلى الدراسات التي قام بها الباحثون في العلوم الأصلية والتي عن طريقها ظهر علم الاجرام. ولذلك نجد أن الذين تصدوا للدراسات الاجرامية هم الذين قامت على عاتقهم العلوم الأم كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع. و الباحثين في هذا العلم في تعرفهم له يحاولون تعزيه حسب تخصصاتهم باعتبار نتابع دراستهم وأبحاثهم، ومهما كانت مظاهر الاختلاف في تعزف علم الإجرام إلا أنها جميعا تتفق على أنه ذلك العلم الذي يتناول بالبحث عن أسباب ظاهرة الجريمة في الجماعة والفرن وسبل الوقاية والعلاج منها وبالتالي لابد أن يستعين بكافة نواحي العلوم الانسانية المختلفة التي تفهم الظاهرة وتفسرها.[1]

وما استقل علم الاجتماع كفرع معلمي متميز من العلوم الاجتماعية حتى اهتم أصحابه ورواده بمشكلة الجريمة وفي البداية بدأ المتخصصون في دراسة الجريمة بالتساؤل عن أسباب السلوك الاجرامي وكما في فروع علم الاجتماع الأخرى بدأت محاولات التفسير بالنظرات الوادية أي إرجاع السلوك الاجرامي الى سبب واحد في القرن التاسع عشر أعلن الايطالي سيزر نمبروزو ومدرسته أنهم توصلوا إلى إثبات انتقال الاستعداد الاجرامي عن طريق الوارثة، ولكن بمجيء ايميل دوركايم انطلقت ثورة قوية في هذ المجال فقد أعلن في كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع الذي اصدر لأول مرة عام 1895) الهجوم العنيف على نظرات الوارثة ونظريات الميول والاستعدادات الاجرامية، وقرر أن السلوك الاجرامي كظاهر اجتماعية لا يصح أن يفسر الا بظواهر من النوع نفسه أي بظواهر اجتماعية وبذلك فتح دوركايم الطريق أمام محاولات التفسير الاجتماعية للجريمة. وبدأ علم الاجتماع الجريمة يطرح العديد من التساؤلات منها ماهي القواعد أو القوانين التي تميز مجتمع معين في وقت معين السلوك المباح عن السلوك الجانح؟ وكيف تؤثر تلك القواعد على جماعات معينة من السكان؟

هل تعبر هذه القواعد والقوانين عن رأي الطبقة الوسطى ولا تعبر عن رأي الطبقة الدنيا؟ ، وماهي العوامل الاجتماعية التي تشجع أو تمنع الخروج على بعض القوانين والقواعد خرجا واضحا؟. فعلم اجتماع الجريمة يحاول دراسة عمليات تكوين السلوك المنحر اجتماعيا لو السلوك المضاد للمجتمع .[2]

بصفة عامة تعتبر الجريمة ضرب من ضروب السلوك الاجتماعي في المجتمع، وعلم الاجتماع هو البحث

---

[1] محمد محمود الجوهري ،**المدخل الى علم الاجتماع** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 383-385.

[2] حسن عبد الحميد أحمد رشوان: **علم الاجتماع وميادينه**، المك الجامعي الحديث الاسكندرية، 2003 ، ص 184.

في العوامل ذات الصفة الاجتماعية في أسباب وممارسة الجريمة أي مدى مسؤولية المجتمع عنها، ودراسة عوامل الجريمة وشؤون العقاب تستهدف في النهاية وضع السياسية الملائمة لكفاح عوامل الجريمة، وتكييف الرز الاجتماعي على الجريمة بما لا يقع بالضرر على المجتمع وبما ينفع أن أمكن[1]. وعلم اجتماع الجريمة بهدف الى خفض الجريمة ودرجة الخوف منها في المجتمع والتعرف على العوامل المسببة لارتكاب الجرائم ومعالجتها.

2- التعريف بعلم اجتماع الجريمة ومواضيع الدراسة فيه:

أ- التعريف الاجتماعي للجريمة:

تعددت التعريفات الخاصة بهذا المفهوم أهمها:

- الجريمة هي كل سلوك مخالف لما ترتضيه الجماعة. فهو بمثابة خروج عن السلوك الذي يضعه المجتمع لأفراده.

- الفعل الذي يتعارض مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية، ويتعارض مع القيم والأفكار المجتمعية.

- ويعرفها راد كليف براون: بأنها انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه .

2- التعريف النفسي للجريمة:

يركز المنظور النفسي للجريمة على ما يلي:

- الجريمة هي حقيقة واقعية وإشباع الغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات.

- الجريمة هي انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه شيء في عملية إشباعها، وهي ثلاث أنواع: (غريزة القتال والدفاع، غريزة الاقتناء وغريزة الجنس).

ج- التعريف القانوني للجريمة :

تعددت التعاريف القانونية لهذا المفهوم حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

[1] طلعت ابراهيم لطفي: **دراسات في علم الاجتماع الجيائي،** دار غزيب طباعة والنشر، ط1 ، القاهرة،2008، ص ص.33-30

- السلوك الذي يخرق قانون العقوبات

- الواقعة المنطبقة على أحد نصوص التجريم إذا أحدثها إنسان أهل للمسؤولية الجنائية.

- سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبيرية

- ارتكاب فعل أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانونا ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون.

د- التعريف الإسلامي للجريمة:

يركز علماء الشرع في تعريفهم للجريمة على:

- إن الجريمة هي نتاج لانحراف الفرد عن الطريق السوي الذي وضعه له الخالق وهي كذلك نتاج عن إغواء الشيطان للإنسان.

هي كل عمل أو قول يخالف الشريعة التي شرعها الله لعباده سواء بفعل ما نهى الله ورسوله عن فعله أو الامتناع عما أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بفعله أو الهدف من العقوبة هو تحكيم الشرع الله تعالى وحفظ مصالح وأمن المجتمع وإقامة العدل وزجر المحرم وتقويم اعوجاجه وردع غيره.
انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجريمة تشير إلى كل سلوك محرما قانونا أو عرفا. يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا، مع توافر عنصر الحرية واختفاء عنصر الإكراه في صاحبه.

3- علاقة علم اجتماع الجريمة بعلم القانون:[1]

إذا كان القانون تعبير عن حاجات اجتماعية يفصح عنها الأفراد والجماعات، ويضغط الرأي العام من أجل إشباع هذه الحاجات بشكل ملائم فإنه بالنسبة للجريمة يشير الى السلوكات الاجرامية التي تتعدى على القانون الذي يحدث بلا دفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة ومن الواضح أن هذا التعريف يشمل مدى واسعا من الأفعال التي تتفاوت من التشرد وشرب الخمور الى مخالفة المرور وارتكاب المخالفات الجنسية وكل طرق السرعة ومختلف أنواع الخطر والقتل التي يمارسها اعضاء المجتمع إزاء بعضهم، وبذلك يكون التعريف القانوني للجريمة أكثر شمولا من فكرة الجريمة في أذهان الجمهور أو أعضاء المجتمع بوجه عام وأكثر تحديد ودقة من التعرف الأخلاقي الذي يستخدم لفظ إجرامي كمرناق لما هو أثيم وخاطئ و شر' فالجريمة من الناحية القانونية إلى فعل مقصود أو متعمد يخالف أوامر القانون الجنائي، ومن خلال التعريف القانوني للجريمة نستنتج بأنه لا تكون جريمة بلا قانون أو دولة تعاقب على مخالفة القانون.

[1] مسامية محمد جابر، **الجريمة والقانون والمجتمع** ، دار المعزقة الجامعية، ط1 ،الإسكندرية،2008 ، ص445.

إلا ان ذلك الاختلاف يظهر فيما يلي:

يسعى القانون خاصة قانون العقوبات بوضع النصوص الجنائية في دولة معينة ويحدد في هذه النصوص أنواع الجرائم وأركانها وقواعد المسؤولية عنها، والعقوبات المقابلة لها، وإجراء توقيعها.

أمّا علم الجريمة فيدرس الظاهرة الإجرامية ليحدد أسبابها كما يقوم بدراسة المجرم. كذلك فإن القانون الجنائي يبدأ حيث توجد القاعدة القانونية، على حين أن علم الجريمة يتناول عدة دراسات وينتهي دوره حينما ينقل النتائج المستخلصة عنها إلى المشرعين بغية تضمينها النصوص التشريعية.

وبالرغم من الاختلاف بين قانون العقوبات وعلم الجريمة؛ فإن بينهما صلة وثيقة إذ يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. فقانون العقوبات يستعين بأبحاث علم الجريمة ليطور نصوصه القانونية ومؤسساته العقابية. وكذلك يزود علم الجريمة بالإطار الذي تدور حوله أبحاثه ودراساته، فيحدد معنى الجريمة التي تعد المحور الأساس لتلك الأبحاث والدراسات، وفي المقابل فإن النتائج التي يستخلصها الباحثون في علم الجريمة يكون لها تأثير على قانون العقوبات، وقد تدفع هذه النتائج المشرع إلى تعديل الجرائم والعقوبات سواء عن طريق الحذف أو الإضافة. فضلاً عن ذلك فإن السلطات القضائية والتنفيذية المنوط بها تطبيق القانون الجنائي هي التي تزود علماء الجريمة بالنماذج الإجرامية.

ومنه يعتبر القانون من العلوم الاجتماعية أو السلوكية الأخرى وذلك للعلاقة الوثيقة بين القواعد الاجتماعية بصورة عامة والقواعد القانونية التي يتولى دراستها علم القانون بصور خاصة، إن مهام علم الاجتماع تنحصر في دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة وهي كثيرة ومتنوعة (كظواهر الهجرة من الأرياف إلى المدن وما يصاحبها من مشاكل اجتماعية مختلفة وظاهر تدني مستوى التعليم وظاهرة ظاهرة الطلاق وعزوف الشباب عن الزواج إن دور القانون يكمن في تقنين معالجات علم الاجتماع لهذه الظواهر كواقع اجتماعي، ومن جهة أخرى تبان الأنظمة القانونية بصفة عامة بتبيان المجتمعات (ففي مجتمعات الرق توجد قوانين لصالح ملاك العبيد وفي المجتمع الاقطاعي توجد قوانين تكرس مركز النبلاء وامتيازاتهم، وفي المجتمع الرأسمالي تهدف القوانين الى حماية رئيس الأموال أما وفي المجتمع الاشتراكي تسعي القوانين الى رفاهية الجماهير الشعبية إن البحث عن قانون مجتمع. مما يتطلب إبراز الظروف المادية المصاحبة لظهور القواعد القانونية وكذا النفسية والدينية والايديولوجية وبذون ذلك يتعذر تفسير اختلاف القواعد القانونية السائدة لدى الشعوب[1]. ومنه يتصل القانون بعلم الاجتماع اتصالا وثيقا لأنه يستعين به للإحاطة بالظواهر الاجتماعية المختلفة ليتمكن من الربط والملامة بين القواعد التي يقرر ما لتنظيم سلوك و علاقات الأفراد والبيئة الاجتماعية التي توضع هذه القواعد من أجلها (مثلا عند دراسة ظاهرة زيادة

[1] إدريس فاضلي ، **الوجيز في فلسفة القانون**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائز،2006 ، ص35

عدد السكان يوجه المشرع إلى وضع قواعد من شأنها تحديد النسل، بينما تدفعه ظاهرة نقص السكان إلى وضع قواعد مغايرة تستهدف تشجيع النسل، و أما ظاهرة ارتفاع نسبة الطلاق تحفز المشرع على التدخل من استعمال حق الطلاق بوضع القيود التي تحول دون التعسف في استعماله، ويستنير القانون بعلم الاجتماع بالاستقصائيات الاجتماعية التي تمكن المشرع قبل إصدار تشريع معين التكهن بمدى الاستجابة له من جانب المخاطبين بأحكامه. واذا كان القانون يستعين بعلم الاجتماع التحقيق أكبر قدر من التوافق بين احكامه والميول السائدة في المجتمع وانه من ناحية أخرى لا يخضع خضوعا مطلقا لهذه الميول. [1]

ومنه تطلب الحياة الاجتماعية تنظيما السلوك الأفراد وعلاقاتهم في العديد من المجالات بوضع قواعد تنظم حدود فعالهم وسلوكاتهم، وبهذه القواعد يسود النظام والأمن في المجتمع ويدونها تتحول الحياة الى فوضى يغلب فيها القوي الضعيف و يسود فيها الصراع والعداوة وينعدم فيها الأمن والاستقرار . وأيضا يكمن دور القانون في تحقيق العدل في المجتمع بفرض احترام القواعد على جميع الأفراد. ومنه هناك علاقة قوية بين السلوك الاجرامي والقانون انطلاقا من أن الجريمة تمارس في إطار المجتمع بمختلف أطر التي تنظمه وقوانينه التي تضبط سلوكيات وتصرفات افراده ، فلا يمكن لأي فرد أن ينتصرن وفق أهوائه ورغباته الشخصية فلابد أن يتبع النظام العام للمجتمع حيث تجتهد جميع الدول والمجتمعات العالمية في وضع وتحديد قوانين مختلفة لردع جميع السلوكيات والأفعال الخارجة عن العرب والنظام العام لها .

إن السلوك الاجرامي ظاهرة تستهدف أفراد المجتمع فيهدد أمنهم واستقرار مهم وهذا السلوكي لا ينتشر بين الأفراد بطريق الصدفة أو بعفوية ، إنما هناك ظروف وأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية معينة قائمة في المجتمع ، تحيط بالغرة في الأسرة والشارع وفي المجتمع العام تجعل منه ضحية العنف وممارسة الجريمة.

4- النظريات المفسرة لعلم اجتماع الجريمة:

اختلفت الاطر النظرية التي تفسر السلوك الاجرامي من جميع جوانبه الفطرة والبيئية والنفسية والاجتماعية بتعدد الأسباب. ولهذا قسمت النظريات التي فسرت هذا السلوكي إلى نظريات بيولوجية ونظرات نفسية وأخرى نظريات اجتماعية .

4-1 النظرية البيولوجية:

عموما تنطلق من البحث حول ما إذا كان المجرم يختلف اختلافا واضحا في تكوينه البدني من غير المجرم وعن تأثير هذا التكوين على ممارسة هذا السلوك:

---

[1] حبيب ابراهيم الخليلي ، **المدخل للعلوم القانونية النظرية العامة للقانون** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، ط10، 2010، ص ص 65-36.

المحور الأول: علم اجتماع الجريمة

- المدرسة الوضعية الايطالية: [1]

يعد لومبروزو الأول الذي انتقل من دراست الظاهرة الاجرامية نظريا إلى دراستها علميا فعلم الاجرام الحديث يدين لهذا العالم الايطالي بالفضل الكبير لأنه أول من وضع الاسس 15 العلمية في مجال دراسة الظاهرة الاجرامية ،فإذا كان البعض اعتبر الإنسان مخيرا فإن لامبروزو اعتبره غير مخير وإنما مسيرا وأنه يولد من بطن أمه مجرما بسبب اختلالات وراثية وسمات خلقية شاذة ترجع إلى سمات الإنسان البدائي يتوارثها جيل عن جيل ، هذه الاختلالات تبدو على شكل ملامح عضوية سماها سمات الارتداد فعندما نلاحظ أن شخصا ما لديه سمات خلقية معينة شاذة نقول هذا مشروع مجرم قادم لا محالة وقد خلص لامبروزو إلى هذه النتائج انطلاقا من دراسة ميدانية في السجون والجيش .خرج بمجموعة من الخلاصات ، وتتمثل هذه السمات حسب لومبروزو في الخصائص الجسمانية التي إذا ما توفرت في انسان ما يكون حتما مجرما.

حيث انتهى إلى أمرين أساسين:

الأول: أن الصفات الارتدادية (الصفات الخلقية الخالقة معه لدى معظم المجرمين لا لدي جميعهم.

الثاني: أن الوراثة وحدها لا تؤدي الى الجريمة، وانما تؤدي الى توافر ميل نحو الجريمة، ما لم يكن مقترنا بعوامل معينة مكتسبة.

وعلى ذلك نلمس أن لومبروزو قرر الحقائق الآتية:

- إن الانسان المجرم يختلف عن الانسان العادي في التكوين الجسماني والوظيفي الداخلي وهذا النقص في التكوين يؤثر بدوره على التكوين النفسي ويؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجريمة مثلما يرتكب المصابون بالأمراض العقلية والعصبية أفعالا إجرامية تحت تأثير النقص العقلي.

- المجرم مرغم وليس مخير فليس في جريمته خطيئة شخصية بل هي تعود إلى عوامل خارجية.

- كل شخص صدر عنه فعل إجرامي يجب أن يتخذ معه التدابير الكفيلة بألا يقع في الجريمة مرة أخرى، ويستوي أن يكون الشخص مجنونا أو عاقل.ا

- الجريمة هي نتيجة تفاعل ظروف شخصية بالأساس وبالتالي فإنه يتعين على القاضي دراسة الحالة الشخصية بصفة شاملة.

في المرحلة الثانية من أبحاثه أدرك لومبروزو ما للمؤثرات الاجتماعية من تأثير على ارتكاب الفرد للجريمة بعد أن كان يعزوها كلية للسمات الجسمية الفيزيقية والتي ترتد إلى الوراثة. وقد خلص لومبروزو المجرمين إلى خمس طوائف:

[1] عدلي محمود المزي**: علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1 ، القاهرة 2009 ص73-77.

1- **المجرم بالولادة**: ويتميز عن الانسان العادي من النواحي الخلقية والعضوية كاختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة والمنطقة التي ينتمي اليها، وكبر زائد في أبعاد الفك وعظام الوجنتين، وكبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين أو بروزهما من الرأس والتواء الأنف واعوجاجه أو وجود بروز فيها امتلاء الشفتين وبروزهما، والطول أو القصر الملحوظ في الأنف أو فلطحته، والطول الزائد للذراعين، أما السمات الداخلية والنفسية للمجرم بالميلاد-الولادة – فمنها: ضعف حاسة السمع، انعدام أو ضعف الإحساس بتأنيب الضمير

2- المجرم المجنون: وهو الشخص المصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخيروالشر وينبغي أن يوضع في مصلحة عقل.

3-المجرم بالعادة: وهو الشخص الذي يرتكب جرائمه تحت تأثير ظروفه الاجتماعية التي أهمها الاتصال بالمساجين وإدمان الخمر والوقوع في البطالة مما يكسبه استعدادا اجراميا، وتكاد تنحصر جرائم هذا النوع في الاعتداء على الأموال.

4-المجرم بالصدفة: وهذا النوع من المجرمين لا يرتكب الجريمة بسبب ميل أصيل لديه، وانما بسبب مؤثرات خارجية، وقد يرتكب جريمته بدافع حب التقليد أو الظهور وهذا النوع يسهل علاجه.

5-**المجرم بالعاطفة** وهو الشخص الذي يتسم بحساسية مفرطة تجعله سريع الخضوع للانفعالات العابرة والعواطف المتباينة كالحب والغضب والحقد والغيرة

الا انه تعرض الى انتقادات وهو تركيزه المطلق على دراسة أعضاء وشخصية المجرم فقط وأغفلت دراسة جميع العوامل الاجتماعية والبيئية التي تساهم هي الأخرى في تكوين شخصية المجرم.

2-4 نظرية العوامل الطبيعية والشخصية والاجتماعية الشاذة ل إنريكو فيري Enrico Ferri[1]

اهتم إنريكو فيري بإبراز أهمية عامل البيئة في خلق وقرر أن الأساس الطبيعي للجريمة لا ينبع فقط من الذات للفرد وانما يرجع إلى عوامل خارجية بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالمجرم، فالجريمة في نظر هي نتاج لمزيج من عوامل داخلية (شخصية عضوية ونفسية، وعوامل خارجية اجتماعية وطبيعية وتوصل الى قانون التشبع الاجرامي الذي يعزي الجريمة إلى ثلاثة عوامل مركبة شخصية واجتماعية وطبيعية ويري هذا القانون انه في مجتمع معين وتحت ظروف شخصية معينة وظروف اجتماعية معينة، وعوامل طبيعية معينة تركب عوامل معينة لا تزيد ولا تنقص، بمعنى ان إذا وجدت عوامل داخلية معينة وأضيفت إليها عوامل خارجية اجتماعية وطبيعية معينة فلا بد من وقوع قدر معين من الجرائم دون زيادة أو نقصان

[1] عدلي محمود المزي،نفس المرجع،ص77-78.

وهذا ما يسمى بدرجة "التشبع الاجرامي للمجتمع. ولا يبني المسؤولية على مبدأ المسؤولية الخلقية وانما على أساس أن المجتمع ينبغي ان يدافع عن نفسه ضد مصادر الخطر باتباع تدابير وقائية اكثر منها عقابية ويؤكد فيري بأن إصلاح المجرم ليس كافيا وحده بل يجب بذل الجهود لإصلاح بيته ووسطه الاجتماعي.

3-4 نظرية الطرز الجثماني المزاجي د وليم شينون: [1]

تصنف هذه النظرية البشرية إلى ثلاث أصناف وهم الرياضي العضلي الذي يتميز بقوة الجهاز العضلي وضخامة العظام واليدين و يتميز بسمنة مفرطة وترمل جسمي عام أما الضعيف فيتميز بضعف ظاهر في الجهازين العضلي والعظمي. حاول شيون دراسة هذه الأصناف وربطها بسمات سلوكية ومزجية معينة وتوصل الى أنه كلما كان الشخص يتميز يتفوق عضلي و جسمي واضح كلما كانت سماته المزجية تميل لممارسة العدوان والعكس

4-4 النظرية التكوينية ل أرنست هوتون Earnest A Hooton : [2]

يعتبر هوتون من أنصار مدرسة التحليل الأنثروبولوجي للسلوك الإجرامي، فقد سعى من خلال دراساته إلى تأكيد صحة نظرة لمبروزو، وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها هوتون أن المجرمين يسمون بخلل في تكوينهم الجسماني أو العقلي ناجم عن الوراثة. وقد فسر الصلة القوية بين هذا الضعف والسلوك الإجرامي بقوله: إن الأول ليس عاملا مباشر في الثاني بل هو عامل غير مباشر حيث يقلل الضعف من مدى صلاحية صاحبه للتكيف مع بيئته مما يدفعه حال توافر ظروف أخرى إلى السلوك الاجرامي فضلا عن أنهم يعيشون في ظروف بيئية سيئة وصعبة مما يجعلهم في صراع مستمر مع المجتمع، وانتهى ارنست هوتون إلى أن كل طائفة من المجرمين نتميز بخصائص معينة (فعلى سبيل المثال طوال القامة نحاف الجسم يميلون إلى ارتكاب جرائم القتل والنهب في حين طوال القامة ممتلئ الجسم يرتكبون عادة الجرائم التي تقوم على الغش والخداع على حين قصار القامة المفرطين في الوزن يركبون الجرائم الجنسية.

ومن بين الانتقادات الموجهة أن دراساته اقتصرت على طائفة واحدة من المجرمين وهم المسجونين، فهي لا تمثل جميع المجرمين ولم يقدم دليلا على صحة أن الانحطاط الجسماني الذي يتميز به المجرمون هو انحطاط مورث، ومن المعروف أن نمو الجسم يتأثر الى حد كبير بعوامل التغذية وظروف البيئة بذلك، ركز على العوامل الفردية وأغفل بذلك، تأثير مختلف العوامل الاجتماعية على اتجاه الفرن إلى ممارسة الانحراف، **2-4 النظريات النفسية**: ذكر من أهمها:

5-4 نظرية التحليل النفسي ل سيجموند فرويد Sigmund **. Freud**

[1] سليمان عن المنعم سليمان، **أصول علم الإجرام القانوني**، الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية، مصر، 1994، ص.236

[2] عدلي محمود المزي: **علم الاجتماع الجنائي**، نفس المرجع، ص ص 83-84

ظهر الاتجاه النفسي السيكولوجي الذي اتفق مع النظرية البيولوجية في أن العلة هي داخل الإنسان أي الشخصية الإجرامية إلا أنه ربط السلوك الاجرامي بالاضطرابات النفسية وعدم استواء الشخصية وأن المجرم هو شخص مريض ولا يستحق العقوبة بقدر ما يستحق العلاج فلا يجب أن نسلب حريته بل يجب أن نعالجه ، وهو اتجاه من أكبر الاتجاهات التي تبحث في الظاهرة الاجرامية وتبحث في الجانب الخفي من الإنسان تلك المنطقة الباطنية غير الملموسة التي تترجم سلوكاته

حيث اعتبر فرويد بأن كل إنسان لديه ثلاثة مناطق اساسية في نفسيته هي: [1]

*الذات (الهو): و يمثل الدوافع الفطرية و الاستعدادات الموروثة و النزعات الغريزة؛ وتكمن هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور أو فيما يسمى اللاشعور.

*قسم الأنا (الذات العاقة): يمثل الجانب العاقل من النفس وهو الجانب الشعوري الواقعي، لذلك فهو يحاول أن يقيم نوعا من الانسجام والتالف والتكيف بين النزعات الفطرية الغريزة من جهة وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة ثانية، فإن جانبه التوفيق يرجع اما الى التسامي بالنشاط الغرزي أو إلى ره وكبته في منطقة اللاشعور.

*قسم الأنا العليا (الضمير): ويمثل الجانب المثالي من النفس البشرية حيث توجد فيها المبادي السامية، وتكمن الروائع التي تولدها القيم الدينية والخلقية والاجتماعية ، وهو ما يعرف بالضمير ومهمته مراقبة الانا ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها التوجيهية للنزعات الفردية.

يرجع السلوك الاجرامي إما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والنزعات الغريزة لدى الشخص مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية أو عن التسامي عنها أو كيتها واخمادها في اللاشعور ، وأما الى انعدام وجود الأنا العليا وعجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والردع. وفي كلتا الحالتين تنطلق الشهوات والميول الغريزة من عقالها الى حيث تتلمس الأشياع عن طريق السلوك الاجرامي.

ويؤكد فرويد على مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية للعقاب عند انتهاج الفرن أي سلوك خاطئ من الجريمة خاصة في مرحلة الطفولة الأولى، وأيضا للوقاية من السلوك الاجرامي خاصة في مراحل العمرية الأولى لأنها أساس الشخصية السوية.

و اعتبر فرويد بأن السلوك الاجرامي ما هو إلا نتيجة للصراع الداخلي القائم بين نزواته من جهة وبين القيم والأخلاق والعقائد من جهة أخرى ، يعني الصراع بين الهو و غرائزه ونزواته وبين الأنا الأعلى وقيمه الأخلاقية والاجتماعية وبين ضغوط العقل التي يمارسها من أجل التوفيق بين الأنا الأعلى و بين الهو ، فإذا حدث خلل في عملية الكبت وإذا ما أخفق العقل في كبت النزوات في منطقة الهو فالإنسان يرتكب جريمة ، فهناك إذن صراع بين الأنا الأعلى والهو ودور الانا هو التوفيق بينهما فإذا انفلت الهو من كل رقابة أو قيد وانطلق يشبع رغباته سيرتكب الجرائم لا محال

[1] عدلي محمود المزي ، مرجع سبق ذكره، ص94

و يرى فرويد أن متراكمات اللاشعور قد تتحول إلى عقد نفسية تدفع الشخص إلى التعبير عنها في صورة سلوك إجرامي ، والانسان عندما يعجز عن الكبت فإن هذا الكبت يصبح عقدة و عندما تحين الفرصة تخرج العقدة على شكل جريمة من أجل إفراغ الغرائز المكبوتة و هو ما سماه فرويد أنماط العقد.

6-4 نظرية الصدمة:

من أبرز الأعمال السيكولوجية هي دراسة ويليام هيلي William Healy الذي استخدم دراسة الحالة في دراسة الاحداث واظهر ان الصدمة العنيفة تلعب دورا هاما في حدوث السلوك الجانح. عموما تركز النظريات النفسية على العوامل النفسية في ممارسة الفرد للعدوان، لكنها أهملت البيئة الاجتماعية وتأثيرها على الفرد ومختلف سلوكياته وهذا ما نجده بارز في النظرات الاجتماعية.

7-4 النظريات الاجتماعية:

من أبرز النظرات الاجتماعية التي ساهمت في تسليط الضوء على عوامل السلوك الإجرامي:

***نظرية اللامعيارية لدوركايم:** [1]

حسب دوركايم الجريمة هي ظاهرة طبيعية وصحية لإحداث التغيير الاجتماعي وبدون جريمة سيصاب المجتمع بالركود فالجريمة حسب دوركهايم ظاهرة مفيدة لتطور القانون والأخلاق في المجتمع وهي أمارة من أمارات تطور وتقدم المجتمع ، ثم قال إن الجريمة هي دليل على الحرية الموجودة في هذا المجتمع ، ثم يؤكد أن القانون الجنائي هو انعكاس لنوع النظام السائد في المجتمع ونعرف ذلك من خلال نوع العقوبات كتواجد العقوبات البديلة ومراكز الاصلاح والتأهيل والادماج ، الا أن انتشار النشاط الاجرامي وظواهر الانتحار وغيرها من الظواهر المرضية التي تواجه الحياة الاجتماعية، وهذه الظواهر تشير الى الفشل الواضح في التوافق بين الشعور الخلفي للأفراد وضعف الشعور الجمعي الذي يعبر عن الشعور الخلقي للمجتمع، والتي أسماها بظاهرة الألومي (تصدع المعايير) وتعتبر من الظواهر التي انتشرت في المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر نتيجة الصراع بين العمل ورأس المال.

فإن غياب التماسك الاجتماعي بين الأفراد يؤدي إلى اضطراب وظائف المجتمع وإلى حالة من التفكك أو الانحلال الاجتماعي و غياب للمعايير الاجتماعية التي تساعد على حدوث السلوكات الغير متوازنة عند الأفراد وبالتالي انتشار سلوكيات انحرافيه وعدوانية في المجتمع، كما تتميز المجتمعات المركبة التي يسودها ظواهر التباين الاجتماعي بنمو التخصص وتقسيم العمل فيها وضعف الشعور الجمعي وزيادة الاختلافات الوظيفية بين الأفراد، ويري دوركايم ان علاقة تقسيم العمل بالتضامن الاجتماعي ليست علاقة ايجابية في كل الأوضاع فهناك أوضاع معينة لا تؤدي الى التضامن الاجتماعي كانتشار النشاط الاجرامي

[1] كمال عبد الحميد الزيات، **العمل وعلم الاجتماع المهني (الأسس النظرية والمنهجية)**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وظواهر الانتحار وغيرها من الظواهر المرضية التي تواجه الحياة الاجتماعية، وهذه الظواهر تشير الى الفشل الواضح في التوافق بين الشعور الخلفي للأفراد وضعف الشعور الجمعي الذي يعبر عن الشعور الخلقي للمجتمع، والتي أسماها بظاهرة الألومي (تصدع المعايير) وتعتبر من الظواهر التي انتشرت في المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر نتيجة الصراع بين العمل ورأس

المال.

فإن غياب التماسك الاجتماعي بين الأفراد يؤدي إلى اضطراب وظائف المجتمع وإلى حالة من التفكك أو الانحلال الاجتماعي و غياب للمعايير الاجتماعية التي تساعد على حدوث السلوكات الغير متوازنة عند الأفراد وبالتالي انتشار سلوكيات انحرافيه وعدوانية في المجتمع.

***نظرية التركيب الاجتماعي و اللا معيارية ل روبرت ميرتون :** [1]

انطلق روبرت ميرتون من تحليل بنية المجتمع الأمريكي ومحاولة معرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع إلى الجريمة ، لذلك نجد ميرتون يصب كامل مجهوداته على البنية الاجتماعية و عناصرها ويدرس التفاعل الذي يحصل بين هذه العناصر وقد يؤدي إلى سلوكات متنوعة إما متمردة أو جانحة أو استسلامية ، وتوصل إلى حصر هذه الأنماط السلوكية اعتمادا على مفهوم اللامعيارية الذي يجعل المجتمع بدون معيار يعتمد الناس عليه لتحقيق رغباتهم فيضطرون إلى الاجرام.

كما أن مفهوم الأنومية أو اللامعيارية عند ميرتون يختلف عنه عند دوركهايم ، حيث أنه يرجع سبب الجريمة إلى ردود فعل الفرد وتكيفه مع التناقضات التي تفرزها ثقافة المجتمع والمفاهيم المنبثقة عن بنية التنظيم الاجتماعي ، وحين فسر دوركهايم بأن اللامعيارية هي عدم استجابة المجتمع لنزوات الافراد ورغباتهم الطبيعية فإن ميرتون ذهب إلى أن أغلب هذه الرغبات والغرائز ليست بالضرورة طبيعية وإنما مجموعة من الاغراءات التي ينتجها المجتمع وتكرسها الثقافة السائدة وعدم توفير الامكانيات وإتاحة الفرص للجميع لتحقيقها وجعلها متاحة للبعض وصعبة المنال للبعض الآخر و محاولة الفئة المحرومة من تحقيق طموحاتها بالطريقة غير الشرعية بعدما حرمت ذلك بالطرق الشرعية

و يرى، روبرت ميرتون أن هناك أهدافا يركز عليها المجتمع بصورة قوية وعلى سبيل المثال النجاح المادي إذ أن التركيز الشديد على هذه الأهداف يقابله ممارسة هذه الأخيرة ضغوط قوية على المجتمع و عليه يصبح الوضع مهيأ لظهور حالة الألومي . ذلك أن فرص تحقيق النجاح من خلال استخدام الوسائل المشروعة غير متوفرة بصورة عادلة أمام جميع أفراد المجتمع ، ما يجعل الفر: يلجأ إلى الوسائل غير الشرعية لتحقيق هذا النجاح ويسبب التفكك الاجتماعي فإن الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، غير

[1] فوزية عبد الستار : **مبادئ علم الإجرام والعقاب**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان، 1978 ، ص54

المتوفرة بشكل عادل الجميع جماعات المجتمع حتى ولو كانت الأهداف متاحة بصورة عادلة للمجتمع. ويؤكد ذلك من خلال الجماعات المنتمية للطبقة الدنيا التي تكون عاجز عن الحصول على وظائف مناسبة تسمح لها بتحقيق الهدف الأسمى وهو النجاح المادي. وعليه يقر روبرت ميرتون بأن التناقض بين الثقافة المنتشرة (وهي المساواة في إتاحة الفرص بدرجة متساوية أمام الجميع)- وبين الحالة الواقعة فعلا (وهي عدم المساواة في إتاحة الفرص) يؤدي إلى ظهور السلوكي العنيف .

***نظرية المخالطة الثقافية:**

قام سذرلاند من خلال هذه النظرية على التأكيد على حقيقة أن الشخص لا يولد مجرما وإنما يكتسب الاجرام ، فالسلوك الاجرامي سلوك مكتسب وليس موروثا ، وهو يتم عن طريق التدرب والتعلم فهي صنعة يتم احترافها بعد تعلمها ، فالجريمة لا تقع بصفة تلقائية اعتباطية وإنما هي مكتسبة بعد الاختلاط بمجتمع الفاسدين والاحتكاك بالمجرمين والتعلم منهم والتدرب على يدهم واقتباس سلوكياتهم الإجرامية ، والفرد يصبح مجرما بعد أن يتغلب لديه التفسير المخالف للقانون على التفسير المطابق للقانون ، و حينما يختلط مع جماعة تحرص على احترام القانون تقوى لدى هذا الشخص المناعة وعندما يختلط الشخص مع نماذج المجرمين والأشرار في المجتمع فسلوك الجريمة ينتقل إليه بالتعلم والتدرب شيئا فشيئا وهو ما سماه ساذرلاند بالاختلاط الفارق ، لأن هناك فرقا بين من يختلط مع جماعة الفاسدين وبين من يختلط مع جماعة الصالحين ، حيث تقوى مناعته ضد الجريمة ، ويتعلم الاخلاق والانضباط.

كما يرى مارشال كلينار أن مصطلح الثقافة يشير في عمومتيه للمستويات المعيارية في السلوك وفي ضوء هذا يبين العلاقة بين المعايير المتصارعة وما تنطوي عليه الثقافة العامة والثقافات الفرعية من قيم وعلاقة ذلك بالسلولي الإجرامي ذلك لأن المجتمعات الحديثة تنطوي على العديد من الثقافات الفرعية المتباينة التي لكل منها نسقها الخاص من المعايير والقيم التي توجه سلولي أعضائها نحو هدفها الأساسي في الحياة .[1]

وحسب هذه النظرية فإن السلوك الاجرامي في حاجة إلى مراجعة مع التأكيد على أن هذا السلوك يكتسب بالتعلم شأنه في ذلك شأن كافة أشكال وصور السلوك الاجتماعي الاخرى التي يكتسبها الفرد عن طريق التعلم .[2]

ومنه تؤكد هذه النظرية على أن اغلبية المجرمين يتعلمون هذا السلوان بالاحتكاك مع غيرهم من المجرمين.

---

[1] السيد علي شتا، **علم الاجتماع الجنائي**، المكتبة المصرية للنشر والتوريع، ط1،الأسكندرية 2014 ، ص ص 125-127

[2] نفس المرجع ص ص 125-127

***نظرية التقليد والمحاكاة :** [1]

من أبرز رواد هذه النظرية 'جبرائيل تارد حيث كانت الفكرة الجوهرية التي تقوم عليها نظريته هي أن الجريمة ليست سلوكا موروثا وإنما هي سلوك مكتسب وأن الانسان لا يولد مجرما وإنما يكتسب السلوك الاجرامي ، وهو ما يشكل نقيضا لنظرية لومبروزو والاتجاه البيولوجي عموما ، فهو يقول اي كبريال كارل أن الانسان يندفع إلى ارتكاب الجريمة تحت تأثير عوامل اجتماعية أهمها التقليد ، حيث يتم تقليد المجرمين في سلوكياتهم ، هذه النظرية قد تكون أجابت عن جانب من الحقيقة لأن هناك بعض الأشخاص في المجتمع ارتكبوا جرائم لأنهم يمثلون نموذجا اجتماعيا سيئا ، لكن ما يعاب على هذه النظرية أنها أحادية الجانب ، فهي لا تستطيع أن تفسر لنا كل أنماط الجريمة ، ثم إغفالها للعوامل النفسية والبيولوجية والعقلية التي تدفع الانسان نحو السلوك الاجرامي.

ومنه نؤكد معظم النظرات الاجتماعية أن العدوان سلوك اجتماعي تؤثر فيه الظروف الاجتماعية ونوع المجتمع ودرجة تحضر. و مؤسساته الاجتماعية وخاصة مؤسسات التنشئة الاجتماعية ونوعها كمؤسسة الأسرة ومستواها وطبيعتها و أساليبها. من خلال هذا العرض المختصر لأهم النظرات الكبرى المفسرة للسلوك الإجرامي، والممثلة في النظريات البيولوجية و النفسية ، و النظرات الاجتماعية ويجب الإشارة أن ما قدمناه لا يمثل كل ما قدم في تفسير الظاهرة الإجرامية فهناك النظرات الأخرى التي فسرت هذه الظاهرة كالنظرات الجغرافية و النظريات العمرانية وكذلك النظرات الاقتصادية، والنظريات التكاملية وانما حاولنا تقديم بعض هذه النظريات.

[1] علي محمود السمري**: علم الاجتماع الجنائي** ، مرجع سبق ذكره، ص 97-98 .

خلاصة:

تعد ظاهرة الجريمة من أكثر التخصصات التي تستدعي اهتمام الجهات الحكومية لانتشارها الواسع في المجتمع الجزائري الذي يواجه في الآونة الأخيرة تطورا ليس فقط في كمية أعمال الإجرام والعنف إنما في أساليب الممارسة من طرف الأفراد وخاصة الشباب كالقتل والاعتداءات بالأسلحة البيضاء والسرعة والتخريب.

واختلفت نظرة الباحثين للعوامل المؤدية فكل واحد منهم ركز على جانب واحد لهذه الظاهرة حسب تخصصه، إلا الجريمة فهي ظاهرة متعددة العوامل ، بحكم أن السلوك الانساني والاجتماعي تؤثر فيه وتحدد طبيعته العديد من المؤثرات النفسية والاجتماعية والبيئية والايكولوجية والاقتصادية..، وأن أغلب المفكرين لا يختلفون في أن العوامل والظروف الاجتماعية من أهم العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد.

ويعتبر علم اجتماع الجريمة ميدانا من ميادين علم الاجتماع يهتم بالتحليل السوسيولوجي للعوامل التي تؤثر على انتشار هذه الظاهرة محاولا ايجاد الحلول والسبل للتقليل من نسبة حدوثها ومعالجتها بتضافر مع جميع العلوم والتخصصات (كعلم النفس وعلم القانون وعلم الاتصال والاعلام).

تستوجب الجريمة تضافر الجهود والتعاون المشترك بين الافراد و المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات الثقافية والتربوية والتعليمية ومؤسسات إعادة التربة والتأهيل الاجتماعي التي تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية والتوعية والوقاية من مثل هذه السلوكات، ومن جهة اخرى تحاول المؤسسات الأمنية والعقابية من خلال اساليبها المتبعة في ردع مثل هذه التصرفات الإجرامية الخارجة عن النظام والقانون العام .

قائمة المراجع

1. إدريس فاضلي ، الوجيز في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، الجزائز،2006 .
2. حبيب *ابراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية النظرية العامة للقانون ،ط10 ، ديوان المطبوعات الجامعية* الجزائر ، ،2010.
3. حسن عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع وميادينه، المك الجامعي الحديث الاسكندرية، 2003.
4. سامية محمد جابر، الجريمة والقانون والمجتمع ، دار المعزقة الجامعية، ط1 ،الإسكندرية،2008 .
5. السيد علي شتا،علم الاجتماع الجنائي، المكتبة المصرية للنشر والتوع، ط1،الأسكندرية 2014 .
6. طلعت ابراهيم لطفي: دراسات في علم الاجتماع الجيائي، دار غزيب طباعة والنشر، ط1 ، القاهرة،2008.
7. عدلي محمود المزي: علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1 ، القاهرة 2009 .
8. فوزية عبد الستار : مبادئ علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان، 1978 .

المحور الثاني: علم اجتماع الموارد البشرية

تمهيد

1- لمحة عامة عن نشأة وتطور علم اجتماع الموارد البشرية

2- موضوع علم اجتماع الموارد البشرية

3- أهم المداخل النظرية التي اهتمت بدراسية الموارد البشرية

3-1 المداخل الكلاسيكية

أ- مدخل الادارة العلمية

ب- مدخل البيروقراطية

3-2 المداخل الحديثة

أ- مدخل العلاقات الانسانية

ب- مدخل الانساق المفتوحة

خلاصة

المحور الثاني: علم اجتماع الموارد البشرية

تمهيد:

ظهر ميدان علم اجتماع لتنمية وتسيير الموارد البشرية كنتيجة حتمية لمعالجة الكثير من القضايا التي تعني النمو البشري سواء في المجتمع أو في المؤسسات الاقتصادية والتنظيمية ككل، حيث يعنى بتنمية الموارد البشرية الموجودة في المجتمع الأطفال النساء والعاملين والبطالين والمتقاعدين من ناحية. لأن تخصص علم اجتماع المواد البشرية يساعد على تطوير المهارات الشخصية والتنظيمية لدى الأفراد في مختلف المؤسسات الاجتماعية التنظيمية، من أجل تطوير المعرفة لديهم، وتنمية الإمكانيات المهنية، والنفسية، والشخصية الخاصة بهم، حيث تتضمن تنمية الموارد البشرية عدداً من الفرص الخاصة في التطوير و البناء و الابتكار من أجل لرفع مستوى الوظيفي لأفراد المجتمع.

من ناحية أخرى يبحث في العمليات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية كعمليات التوظيف والتربية والتدريب وتحفيز وغيرا وتأثيرها على منحنى العلاقات الاجتماعية والمهنية داخل المؤسسات، ومنه يركز على زيادة مهارات الفرد (العامل) و توسيع فرصه على الابداع والمشاركة وزادة شعوره بالمسؤولية والانتماء إلى المؤسسة التي يعمل بها. لتضمن من جهة تحقيق حاجات الأفراد كأفراد وكجماعات وتحقيق أهداف المؤسسة من جهة أخري.

لمحة عامة عن نشأة وتطور علم اجتماع الموارد البشرية:[1]

تشهد آثار وكتابات الحضارات القديمة على وجود فكر يوجه الموارد البشرية في بناء هذه الحضارات كما تقدم الأديان السماوية فلسفات عميقة للموارد البشرية في مجال الأعمال، وربما يحتاج الأمر من الباحثين الحاليين إلى إيجاد الروابط الواضحة بينها وبين الممارسات المعمول بها حاليا.

ولقد لعبت إدارة الموارد البشرية وما زالت أدوارا عدة في حياة المؤسسات، إذ أن الوظائف التي أنيطت بهذه الإدارة تطورت مع تطور الحاجات التي رافقت نشوء المؤسسات، ونمت تدريجيا لترافق بدورها التطور التاريخي الهائل الذي أوجدته العلوم المختلفة، وفي مقدمها العلوم الإدارية، وبالرغم من أن زمان و مكان إنطلاقة إدارة الموارد البشرية لم يعرفا بالتحديد، إلا أنه مع بداية العام 1800م أو ما قبله بقليل، برزت مسائل عدة تقع ضمن مسؤولية إدارة الموارد البشرية، وأصبحت قيد المناقشة و التطبيق في كل من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول.

- التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية:

يمكن القول أن المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية قد إستقر بعد عدة تطورات مر بها العنصر البشري وهو يمارس نشاطه، وتتمثل هذه التطورات التاريخية فيما يلي:

1- الثورة الصناعية:

ظهرت هذه الثورة في العالم الغربي في القرن الثامن عشر، وظهرت في العالم العربي في القرنين التاسع عشر و العشرين، وأهم ما كان يميزها ظهور الآلات و المصانع الكبيرة، واستغنائها أحيانا عن العمال، واحتياجها أحيانا إلى عمالة متخصصة، كما أدى ذلك إلى سوء ظروف العمل (ساعات عمل طويلة، ضوضاء، أتربة، أبخرة، وغيرها...)، كما أدى الأمر إلى ظهور فئة ملاحظين ومشرفين أساءوا أحيانا إلى العاملين تحت إمرتهم، كما أدى الأمر أيضا إلى رقابة وروتينية العمل وسأم العاملين، ولقد أظهرت هذه الفترة الإحتياج إلى ضرورة تحسين ظروف العاملين.

2- ظهور الحركات العمالية:

مع مساوئ الثورة الصناعية، كان على العمال أن يتحدوا في مواجهة أصحاب الأعمال، وظهر ذلك في شكل إنتفاضات عشوائية، ثم إضرابات منظمة، ثم إنقلبت إلى تكوين إتحادات ونقابات عمال تطالب بحقوقهم وتتفاوض بإسمهم فيما يمس الأجور، وساعات العمل.

3- الإدارة العلمية:

حاول فردريك تايلور (Fredrick Taylor)أن ينظم العلاقة بين الإدارة والعمال وذلك من خلال عدة

[1] فاروق عبده فلية، اقتصاديات التعليم ، **مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**. ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2003، ص 19 .

مبادئ أهمها:[1] تصميم العمل وفق قواعد دراسات الحركة والوقت، والإختيار المناسب للعاملين، وتدريبهم، وإعطائهم أجور محفزة.

4- ظهور علم النفس الصناعي:

تولي حركة الإدارة العلمية إهتمام من علماء النفس بدراسة ظواهر معينة مثل الإجهاد والإصابات، وأهم ما ركزوا عليه هو تحليل العمل بغرض معرفة المتطلبات الذهنية والجسمية للقيام به، وركزوا أيضا على تطوير الإختبارات النفسية المناسبة للإختيار من بين المتقدمين لشغل الوظائف، ولقد أظهرت هذه الحركة نجاحا كبيرا في الشركات التي استخدمت أساليب تحليل العمل والإختبارات النفسية.

5- ظهور حركة العلاقات الإنسانية:

ركزت هذه الحركة على أن إنتاجية العاملين لا تتأثر فقط بتحسين ظروف العمل(مثل الإضاءة وساعات العمل)، بل وأيضا بالإهتمام بالعاملين، والنمط الإشرافي عليهم، والخدمات المقدمة إليهم، ولقد ظهرت هذه الحركة كنتيجة لتجارب مصانع"هاوثورن" والتي أشرف عليها إلتون مايو.(Elton Mayo)

6- البدء في ظهور بعض ممارسات إدارة الأفراد:

كانت أولى المنظمات أخذا بمفاهيم الإدارة العلمية، وعلم النفس الصناعي، والعلاقات الإنسانية هي منظمات الجيش والحكومة(أي الخدمة المدنية)، وكان من أهم الممارسات: وضع شروط للتعيين، واستخدام الإختبارات النفسية، والإهتمام بأنظمة الأجور، وخدمات العاملين ومنع الفصل التعسفي.

7- البدء في ظهور بعض المتخصصين في إدارة الأفراد:

قامت بعض الشركات الكبيرة والأجهزة الحكومية والجيش بتوظيف عاملين متخصصين في الأنشطة المختلفة بدلا من الأفراد، مثل المتخصصين في مجالات التوظيف والتدريب، والأجور وخدمات العاملين، والأمن الصناعي والرعاية الطبية والإجتماعية للعاملين.

8- ظهور حركة العلوم السلوكية:

أثرت هذه الحركة(التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين) على تطوير ممارسات الأفراد لكي تتواكب مع التطور في العلوم السلوكية، ومن أمثلتها إثراء و تعظيم الوظائف، وتخطيط المسار الوظيفي ومراكز التقييم الإدارية، في تغيير ملامح كثير من وظائف إدارة الأفراد.

9- تدخل الدولة بالقوانين و التشريعات:

نشطت كثير من الدول في العقود الأخيرة من القرن العشرين في إصدار تشريعات تقنن بها العلاقة بين أصحاب الأعمال(أي المنظمات والشركات) والعاملين، ولقد ركزت هذه التشريعات على موضوعات من أهمها: الحد الأدنى للأجور، والتأمينات والمعاشات، والأمن الصناعي وصحة العاملين.

–العوامل المؤثرة في تطور إدارة تسيير الموارد البشرية:

[1] فاروق عبده فليه،مرجع سابق، ص30.

هناك العديد من الأسباب التي تفسر الإهتمام المتزايد بإدارة الموارد البشرية كوظيفة إدارية متخصصة وكفرع من فروع علم الإدارة، ومن هذه الأسباب :

•التوسع والتطور الصناعي الذي تم في العصر الحديث، ساعد على ظهور التنظيمات العمالية المنظمة، وبدأت تظهر المشاكل والصراعات بين الإدارة والعاملين، وحاولت الإدارة استخدام بعض الأساليب لمواجهة هذه المشاكل، ولكن ذلك لم يقلل من الحاجة إلى وجود إدارة متخصصة ترعى العاملين وعلاج مشاكلهم.

•التوسع الكبير في التعليم وفرص الثقافة العامة أمام العاملين، أدى ذلك إلى زيادة وعي القوى العاملة نتيجة إرتفاع مستواهم التعليمي والثقافي، وتطلب الأمر وجود متخصصين في إدارة الموارد البشرية، ووسائل حديثة أكثر مناسبة للتعامل مع هذه النوعيات الحديثة من العاملين.

•زيادة التدخل الحكومي في علاقات العمل بين العمال وأصحاب الأعمال عن طريق إصدار القوانين والتشريعات العمالية، ومن ثم ضرورة وجود إدارة متخصصة تحافظ على تطبيق القوانين المعقدة حتى لا تقع المنشأة في مشاكل مع الحكومة نتيجة لعدم إلتزامها بتنفيذ هذه القوانين.

•ظهور النقابات والمنظمات العمالية التي تدافع عن العاملين، وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بعلاقات الإدارة والمنظمات العمالية ومن ثم كانت أهمية وجود إدارة متخصصة لخلق التعاون الفعال بين الإدارة والمنظمات العمالية وإعداد سياسات جديدة للعلاقات الصناعية

ارتبط ظهور الصناعة بالتقدم الحضاري للمجتمعات مما ساهم في ظهور المؤسسات الصناعية الضخمة مما انعكس على طبيعة المشاكل الاجتماعية التي ظهرت المؤسسات فاستلى تدخل فرع معلم من علم الاجتماع يهتم بدراسة القضايا التي تتعلق بالمور: البشري يدعى علم اجتماع تنمية وتسيير موارد بشرية ، فالتنمية عملية لها جوانب كثيرة ومتعددة حيث انها تسعي بالإضافة إلى تحسين المستوى الاقتصادي والمادي للمجتمع، فهي تركز من ناحية أخرى إلى زيادة مهارات الفرن و توسيع فرصه على الابداع والمشاركة وزيادة شعور بالمسؤولية والانتماء إلى المؤسسة التي يعمل بها .

إن الجذور الحقيقية لاهتمام بتنمية الموارد البشرية ترجع إلى القرن الثامن عشر فقد ظهرت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى جذب الانتباه إلى أهميته العنصر البشري والتركيز على تحسين مهارات وانتاجية الفرن، وتقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الأهمية والقيمة الاقتصادية لأفراد بالنسبة للتنمية المجتمع كدراسة "آدم سميت A.Smith التي تنطلق من اعتبار القدرات الناتجة عن قوة العمل هي قوة أساسية للتقدم الاقتصادي، و دراسة إيفان فيشر **Fisher** الذي أدخل عنصر رأس المال المعنوي (المور: البشري) ضمن عناصر رأس المال مؤكدا على وجوب ضرورة استثمار في التنمية الاقتصادية وهذا ما أكد عليه ألفريد مارشال" بإعتبار أن الثروة الشخصية التي تتكون من الطاقات والإمكانات والعادات التي

تساهم بشكل مباشر في تكوين أشخاص ذوي مهارة صناعية - هامة في التنمية الاقتصادية للمجتمعة. إلا أن فكرة تقييم الأفراد كأصول يشربة لم تلق الانتشار الواسع إلا بظهور نظرية الاستثمار في التعليم من طرف المفكر الاقتصادي الأمريكي شولتز w. schultz الذي اهتم بالبحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل وتحويل الانتباه من مجرن الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بالمكونات الأقل مادية وهي رأس المال البشري. [1]

واهتم شولتز في أبحاثه الأولى أهمية الموز البشري في الانتاجية وبوجه خاص في المجال الزراعي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مشيرا إلى أن إدخال رأس المال الجديد و المتمثل في تنمية الموارد البشرية الزراعية يؤدي إلى زيادة مستمرة في الانتاجية (فخصوبة الأرض الزراعية وتوفر مياه الري والتمتع بالحرية السياسية وتوافر الأساليب الفنية رغم أنها تساعد جميعا في زيادة الانتاجية الزراعية إلا أن الاستثمار في الأفراد بتوفير منح دراسية للمزارعين يحقق الطفرة في الانتاجية الزراعية) [2] ، ولا تقل نظرية الاستثمار في التدريب عند بيكر أهمية إذ يعتبر التدرب من أكثر جوانب نمية الموارد البشرية فعالية في محاولته التوضيح الجانب الاقتصادي للعملية التربية و فرق بين التدريب العام والمتخصص [3] وأما التدريب العام هو نوع من التدرب يحصل عليه الفرن على مهارات عامة أما التدرب المتخصص فتتحمل مؤسسة العمل تكاليفه لأنه قد لا يتناسب مع طبيعة مؤسسة أخرى وتحقق من خلاله عائدا مرتفعا نظرا للمهارات المرتفعة والتأهيل الجيد للعامل وبالنظر إلى تكلفته يتحتم على المؤسسة توفير ظروف العمل الجيدة ولهذا تشكل الموارد البشرية المدربة ثرية حقيقة للمؤسسات المتخصصة . [4]

فلقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث على أهمية تنمية وتسيير المور: البشري في تنمية المجتمع، فالغرة عن طريق العلم والمعرفة والتدرب يسيطر على الثروة الطبيعية و المعرفة التكنولوجية مستخدما كل ما اكتسبه من معرفة وقيم واتجاهات ومعايير اجتماعية وثقافية. عموما برز مفهوم الرأسمال البشري نتيجة الانتقال من نماذج الاقتصاديات التقليدية (اقتصاديات إنتاج السلع المادية إلى نموذج الاقتصاد المبني على المعرفة و اعتبار العنصر البشري أساس تكوين أصول المؤسسة لتتمكن من التحكم في مصادر المزها التنافسية، ويعر الرأسمال البشري بأنه قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملين فهو سلاح تنافسي للمنظمة يضمن لها البقاء في عالم الأعمال المتغير. ويتضمن الرأسمال البشري صناعة الرأسمال الذي يتمثل في قدرة المؤسسة

[1] عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد المحسن العكي: **تخطيط الموارد البشرية** ،الإسكندرية، المكب الجامعي الحديث ،1998، ص 157.

[2] راوية حسن **: مدخل استراتيجي لخطيط وتنمية الموارد البشري**ة والنار الجامعية ،2002 ، ص 65-69 .

[3] ميلان كوبر ترجمة محمد قاسم القريوتي و عبد الجبار إبراهيم: **إدارة مؤسسات التنمية الإدارية**، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، عمان، 1985،ص 65.

.

على البحث عن الخبرات المتقدمة والمهارات النادرة وجذبها للعمل و تنشيطها بزيادة رصيدها المعرفي باستمرار وتعزيز القدرات وتنمية العلاقات بين الأفراد في حل المشكلات المعقدة وأخيرا المحافظة عليها من خلال الاهتمام بالطاقات المعرفية القادرة على إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة تخدم المؤسسة [1].

ومنه ظهر هذا التخصص كنتيجة حتمية لمعالجة الكثير من القضايا التي تعني المون البشري في المؤسسات الاقتصادية والتنظيمية ككل، يبحث في العمليات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية من عمليات توظيف وترقيات وتدرب وتحفيز وغيرها وتأثيرها على منحنى العلاقات الاجتماعية والمهنية داخل المؤسسات الاقتصادية لتضمن من جهة تحقيق حاجات الأفراد كأفراد وكجماعات ولتحقيق أهداف المؤسسة من جهة أخري

1. موضوع علم اجتماع الموارد البشرية

تتمتع أي دولة بالوفرة النسبية في الموارد الطبيعية وأيضا في الموارد البشرية من حيث الكم وندرتها النسبية من حيث النوع، ولكي تلحق بركب الدول المتقدمة يجب أن تقوم بالتخطيط والاستثمار الجيد في العنصر البشري حتى تحقق ما تصبوا إليه من التقدم والازدهار

ولكي يمكن التعرف على موضوع تنمية وتسيير الموارد البشرية ونطاقها وعناصرهما بشكل أكثر وضوحا عن طريق المنظومة المتكاملة التي تتعلق بعناصر العرض والطلب الخاصة بالموارد البشرية والتي تشمل تنمية هذه الموارد من ناحية واستثمارهما من ناحية أخرى ، وتتضمن هذه المنظومة ثلاث مجموعات من العناصر التي تترابط وتتفاعل في إطار المعايير والقيم والأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع وهذ المجموعات الثلاث كما جاءت موضحة في الجدول التالي:

[1] الهادي بوقلقول: **أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات**، مجلة التواصي، قسم علوم التمييز جامعة باجي مختار -عنابة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة باجي مختار عنابة ، عماد 24 جون 2009 ص ص 92-96.

جدول رقم 2 : يوضح منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها

العرض من القوى العاملة	قنوات الارتباط بين جانبي العرض من القوى العاملة والطلب عليها	الطلب على القوى العاملة
- نواتج النظام التعليمي والت دريب المهني والتقني. -نواتج التعليم والتدريب غير النظامي وتعليم الكبار - العمالة الوافدة - العمالة العانة.	- التشريعات نظم المعلومات وقواعد البيانات - الدراسات والبحوث - الروابط والقنوات المؤسسية (مجالس، لجان، مؤسسات...) -التوعية والاعلام والتوجيه - خدمات التشغيل والتوظيف والاستخدام متطلبات تنظيم العمل المهني.	- أسواق ومجالات العمل المحلية أسواق ومجالات العمل الخارجية (الاقليمية والدولية) متطلبات الاحلال بتلى التقاعد والوفاة والخرج من العمل

المصدر: منذر واصف المصري: العولمة وتنمية الموارد البشرية ، مركز الإمارات للدراسات والحوث الاستراتيجية، ط1 ، أبو ظبي ،2004 ص ص 17-19.

من الجدول أعلاه نلاحظ تنمية الموارد البشرية ،مما يكون منظومة متكاملة ومتناسقة تتمثل في: [1]

أ. العناصر التي تشكل مصادر العرض من القوى العاملة، ويمكن إيجازما فيما يلي:

* نواتج (مخرجات) النظام التعليمي بمراحله ومستوياته وانواعه المختلفة التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، وكما يشمل التعليم والتدريب المهني النظامي في المدراس ومراكز التكوين المهني وكما يشمل أيضا المتسرين من المراحل الدراسية المختلفة.

* نواتج (مخرجات) التعليم والتدريب غير النظامي وتعليم الكبار ويشمل ذلك البرامج التعليمية وبرامج التدريب المهني غير النظامية وبرامج التعليم والتدريب لأغراض رفع الكفاءة وتحسين الأداء الو بهدف الانتقال من عمل إلى معمل لو الارتقاء الوظيفي أو مكافحة البطالة او التدرب التمهيدي للانخراط في العمل.

* العمالة الوافدة من أقطار اخرى، والمنخرطة في اسواق العمل المحلية، والعمالة العائدة وتشمل فئات العاملين في الخارج العائدين الى العمل في بلدهم ، كما تشمل فئات العاملين الذين يعودون الى العمل بعد توقف لفترة معينة (كالمتقاعدين ورات البيوت).

[1] منذر واصف المصري ،نفس المرجع السابق ، ص16.

ب. العناصر التي تشكل مجالات ومواقع الطلب على القوى العاملة: وتشمل:
أسواق ومجالات العمل المحلية في ضوء طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخصائصها وتطورها في ضوء متطلبات القطاعات التنموية والمستويات المهنية.

أسواق ومجالات العمل الداخلية في ضوء العلاقات الاقتصادية والسياسية وخصائص العمالة وسمات الاقتصاد وتطورا وحاجاته. وأسواق ومجالات العمل الأجنبية في ضوء العلاقات والتكتلات والنظم الاقتصادية الاقليمية والعالمية وفي ضوء الحوافز لو القيون أمام انتقال القوى العاملة وحراكها.

متطلبات الإحلال بسبب التقاعد والوفاة والخروج الاختياري من سوق العمل لأسباب مختلفة كالمرض والظروف العائلية .

ج . **قنوات الارتباط بين جانبي العرض من القوى العاملة والطلب عليها:** [1] وتشمل :

التشريعات التي تعالج قضايا الموارد البشرية على جانبي العرض والطلب وكذلك الروابط بين الجانبين .

نظم المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بجانبي العرض والطلب، والدراسات والبحوث التي تتناول قضايا العرض والطلب المتعلقة بالقوى العاملة والتي تعالج كذلك القضايا المتعلقة بقنوات الارتباط بين جانبي العرض والطلب .

الروابط والقنوات التنظيمية والمؤسسة كالمجالس واللجان والوحدات الادارة والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة.

خدمات التوجيه والارشاد والتوعية والاعلام التي تستهدف نواتج جانب العرض ومخرجاته من الدراسين الذين سيلتحقون بفتات القوى العاملة المختلفة ، مع الأخذ بالاعتبار خصائص الطب وسماته ومعايير.

خدمات التشغيل والتوظيف والاستخدام التي تستهدف نواتج مصادر العرض ومخرجاتها من القوى العاملة ورطها بفرص العمل المتوافرة في مواقع الطلب.

متطلبات تنظيم العمل المهني فيما يتعلق بالتصنيف والتوصيف المهني ورسم معايير الأداء وتحديد مستويات العمل المهني التي ترتبط ببرامج الإعداد والتأهيل والتدرب من ناحية وتبنى على خصائص المهن والأعمال ومضامينها من المهارات والمعارف والاتجاهات من ناحية أخرى

ومن هنا نستخلص جملة من الوظائف لتسيير و ادارة الموارد البشرية.

وظيفة التنظيم: والتي تقوم على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، كما تحدد الواجبات، والمسؤوليات، والسلطات بين الأفراد العاملين.

[1] منذر واصف المصري، نفس المرجع السابق ، ص 16

وظيفة التخطيط: والتي تقوم بعمل التخطيط لاحتياجات المؤسسة من العاملين، من حيث الكم والنوع، وذلك لتحقيق أهدافها. وظيفة الرقابة، وتعد هذه الوظيفة رقابة إدارية تختص بتنظيم وتنسيق الأنشطة.

وظيفة التوجيه، وهي التي تقوم على توجيه الأفراد العاملين، لتحقيق أهداف المؤسسة.

الوظائف التنفيذية: تتلخص الوظائف التنفيذية في إدارة الموارد البشرية في: وظيفة استقطاب العاملة، وتعد هذه الوظيفة أولى الوظائف التنفيذية، ويحدد نطاقها باحتياج المؤسسة من الأيدي العاملة، ومصادر الحصول عليهم، واختيارهم، وإجراء الاختبارات لهم، وتعينهم.

وظيفة تنمية العاملين: القيام بتنمية مهارات العاملين وتدريبهم المستمر، وذلك لرفع مستوى أدائهم وكفاءتهم. وظيفة المكافأة، أو التعويض: وتعد هذه الوظيفة في بالغ الأهمية، وهي التي تقوم على تحديد الأجور والمكافآت الخاصة بالأفراد العاملين.

وظيفة صيانة القوى البشرية ورعايتهم: إذ تقوم على توفير الرعاية الثقافية، والصحية، والاجتماعية، والترفيهية، وما بعد التقاعد.

3- المداخل النظرية لدراسة علم اجتماع الموارد البشرية : نصنفها الى ثلاث مداخل كلاسيكية ومداخل حديثة .

1-3 **المداخل الكلاسيكية (الميكانيكية):**

يقصد به النظرات القديمة في تفسير السلولى الانساني وامتد هذا النموذج خلال الفترة من أواخر القرن الثامن عشر إلى بداية عام 1950، حيث كان التحدي الأساسي الذي واجه الادارة هو اكتشاف الأسلوب الأمثل لمعالجة عناصر الانتاج المادية والبشرية في ظل المتغيرات التي أحدثتها النتائج الأولى للثورة الصناعية وتمثل هذا التحدي في شقين: [1]

- كيفية زيادة الكفاية الانتاجية (المخرجات والمدخلات) وجعل العمل اكثر يسرا في الاداء

- كيفية تحفيز العاملين للاستفادة القصوى من جهودهم في تشغيل الآلات.

من أهم المداخل الكلاسيكية التي ظهرت خلال تلك الفترة هما: مدخل الادارة العلمية والمدخل البيروقراطي.

أ- **مدخل الادارة العلمية:**

نشأت حركة الادارة العلمية وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين1920 - 1900 لتلبية الاحتياجات الشديدة لهذه الفترة حيث عزفت نطوا اقتصاديا أساسيا شمل التوسع في طرق ووسائل

[1] فاتن أبو بكر: **ادارة الموارد البشرية المعاصرية -بعد استراتيجي** ، دار وائل للنشر ، ب ،2005 ص 21.

الموصلات الحديثة وزادة وتركيز عدد السكان في المدن والتوسع في التصنيع واستخدام الآلات ذات التكاليف الباهظة واتساع الأسواق الخارجية وازدياد الأسواق الخارجية ، ومن العوامل الأساسية التي ساعدت على النهضة الصناعية في ذلك الوقت ظهور الاختراعات العلمية الحديثة وتطور التكنولوجيا من ناحية وظهور فئة الدراسين الذين تخصصوا في عمليات الادارة والتنظيم[1].

إن أسلوب عمل المؤسسة وتحليلها في ضوء هذه المدرسة قائم على المعيار العقلاني والآلي، فهدفها الأسمى هو البحث عن أحسن السيئ للوصول إلى أحسن النتائج؛ أي البحث عن مردودية إنتاجية عالية بأقل التكاليف الممكنة.

كانت البداية الأولى لهذه المدرسة مع حركة الإدارة العلمية لفريدريك تايلور ' محاولا البحث عن حلول للأزمات التي كانت تعاني منها المؤسسات في تلك الفترة، ككثرة الحوادث المهنية وقلة الأجور، بذل جهد مضاعف دون وجود إنتاج فعلي مما أدى إلى إراق العمال وتراجع معدلات الانتاج. ويعتبر فريدريك تايلور'**Fredric . W . Taylor** أول من أخضع العمل للمنهج العلمي ملخصا أعماله في كتابه "مبادئ الإدارة العلمية (سنة 1911) ومن أهم المبادئ التي خلص إليها: [2]

- ✓ استخدام دراسات الحركة والزمن بهدف الوصول إلى الطريقة المثلى والوحيدة لأداء العمل وهي الطريقة التي تسمح بتحقيق أعلى متوسط إنتاج يومي.
- ✓ منح العمال حوافز تشجيعية تدفعهم إلى أداء العمل وفقا للطريقة التي تم التوصل إليها بأسلوب علمي، ويتحقق ذلك عن طريق منح العامل مكافأة محددة تزيد عن معدل الأجر اليومي إذا تمكن من تحقيق المستويات المطلوبة المحددة للإنتاج.
- ✓ استخدام خبراء متخصصين للإشراف على الظروف المختلفة المحيطة بالعامل مثل وسائل العمل، وسرعة الآلات وطريقة الأداء

ولقد تطورت حركة الادارة العلمية على يد تلاميذ تايلور من بعده وتبلورت مبادئها كالتالي: [3]

- العمل.
- التخصص و تقسيم العمل.
- المزيد في العمال والإدارة.
- هيكل التنظيم والتسلل الرئاسي.
- استخدم الحوافز الاقتصادية لتشجيع الأفراد على العمل

[1] حسين عبد الحيد أحمد رشوان : **علم اجتماع التنظيم** ، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2004، ص 53.
[2] محمد عبد الرحمن عبد الله: **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرية الجامعية، الأزاربطة، 2003، ص ص 281 -282
[3] على خري وبلقاسم سلاطنية واسماعيلى قيرة: **تنمية الموارد البشرية** ، دار الهدي ، الجزائر 2002، ص 36.

وعليه نظر تايلور للعامل على أنه ألة منتجة تحتاج لصيانة كما هو الشأن بالنسبة للآلة الميكانيكية، وركز بشكل كبير على تقسيم العمل إلى وحداته الجزية والعمل على تدريب العمال لأداء مهامهم بأفضل الطرق، وفي ذلك محاولة منه للقضاء على الحركات الزائدة وغير المنتجة والمتعبة مما يؤدي إلى الاقتصاد في الجهد والوقت، وكان الهدف من وراء ذلك كله هو تحسين مستوى الأداء لماله من تأثير ايجابي على مرورية المؤسسة وأجور العمال مما يسهم في القضاء على أزمة انخفاض المردودية وانخفاض أجور العمال. [1]

واجهت هذه النظرة العديد من الانتقادات حيث توصف بأنها نظرية الالة لإعفالها الجوانب الانسانية للغز، متناسية الفروق الفردية وضرورة ادخال الحوافز المعنوية لتشجيع العمال .

بالإضافة لأعمال فريدريك تايلور في إطار هذه المدرسة هناك أعمال أخرى، تدخل في مضمار ميدان هذه المدرسة مثل نموذج ماكس فيبر عن التنظيم البيروقراطي. ب- المدخل البيروقراطي عالي العالم الألماني ماكس فيبر **Max Weber** (1920- 1864) البيروقراطية كنظام عقلاني يتناسب مع المجتمع الصناعي في العالم الغزي ، وقدم أفكاره في البيروقراطية في سياق نظرته الخاصة بهيكل السلطة . وحدد فيبر خصائص النظرية البيروقراطية في تقسيم العمل والتخصص وضح خطوط السلطة عن طريق التسلسل الرئاسي، اتباع نظام الجدارة في تعيين وترقية العاملين، واعتبار الادارة مهنة تحتاج للتأهيل والتدرب ووجود قواعد وتعليمات محددة لسير العمل، والاهتمام بالتوثيق وتنظيم السجلات والرسمية في علاقات العمل داخليا وخارجيا، ودفع أجور وتعويضات عادلة للعاملين[2]. وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين البيروقراطية وازدهار الرأسمالية العقلانية، وأيضا يرى "ماكس فيبر أن الإدارة البيروقراطية تعمل على التوازن وذلك من خلال خلق أساليب تنظيمية تبعد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج عن أساليب الاستغلال وفي نفس الوقت تمنع الطبقة غير مالكة لهذه الوسائل من الشعور بالاستغلال. [3]

مع ذلك فإن التحول نحو البيروقراطية له نتائج عكسية تعمل على هدم ونمار الديمقراطية نفسها داخل التنظيمات البيروقراطية وخارجها ويمكن إرجاع هذه النتائج العكسية إلى ظهور فئات متعددة داخل الطبقة العاملة ذاتها تحاول كل فئة زيادة نفوذها فيظهر صراع بين أصحاب القيادة التنظيمية والمسيرين الإدارين وبين أصحاب الخبرة الفنية الإدارة [4] .

---

[1] على غربي وبلقاسم سلاطنية وإسماعيل فيرة: **تنمية الموارد البشرية** ، دار الهدى ، الجزائر 2002، ص 36. 33

[2] محمد قاسم القريوتي : **نظرية المنظمة التنظيم** ،ط1، دار وائل الأردن 2000 ص 65-66 ،

[3] طلعت إبراهيم لطفي، **علم الاجتماع التنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 35

[4] أوكيل سعيد و آخرين، **استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في تسير واتخاذ القرار في إطار المنظور النظامي**، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994 ص 77.

ويوضح الجدول التالي الجوانب الإدارية والتنظيمية للمدخل الكلاسيكي.

جدول رقم 3: يوضح الجوانب الإدارية والتنظيمية للمداخل الكلاسيكية

العناصر الإدارية	سمات الفكر الكلاسيكي
- البيئة الخارجية	- مستقر
- التنظيم	- بناء بيروقراطي (مغلق قائم على التخصص
- مصدر السلطة	- الحق في القيادة قوة فرض الطاعة
- موقع صنع القرار	- مركزي في قمة التنظيم
- اتجاه الاتصال	- رأسي من أعلى الى الأسفل
- المعلومات	- تقارير مركزة عن نتائج الأعمال موجهة الى القيادة العليا
- اسلوب الاشراف	- محكم مباشر ومركز على تحقيق مستويات الإنتاج المستهدف
- افتراضات نظم ادارة الموارد البشرية	- الأفراد متشابهون منعزلون- ليس لديهم دوافع العمل منفذزن للتعليمات
- سياسات التدريب	- تركز على تنمية الجانب المادي للإنسان القوة الجسمية المهارات اليدوية
- الحوافز	- مادية (اجور - المقومات المادية لمكان العمل)

المصدر : فاتن أبو بكر: ادارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي، مرجع سبق ذكره ، ص53

إن النظريات الكلاسيكية كانت لها اسهاماتها في تأسيس علم اجتماع تنمية وتسيير موار: البشرية ميدان متخصص بتركيزها على العوامل الداخلية للمؤسسة لكن وجهت اليه العديد من الانتقادات بتركيز على البناء الرسمي للتنظيم الإداري متجاهلة العلاقات غير الرسمية التي يمكن أن تدعم السلطة الرسمية للقائد اذا احسن استخدامها واعتبرت ايضا اعتبرت المون البشري مجرد ألة وركزت على الحوافز المادية و اهملت تشجيع الحوافز المعنوية في العمل كالمشاركة والمبادأة .

إضافة إلى أنها أهملت تأثير المحيط الخارجي الذي توجد فيه المؤسسة واعتبرتها نسقا مغلقا، ولم تولي أي أهمية للعلاقات والاتصالات غير الرسمية والعلاقات الاجتماعية والإنسانية للأفراد، وقد نتج عن التطبيق الفعلي لهذا النموذج التنظيمي عدة مشاكل تنظيمية ومهنية تجسدت في ظهور الإضرابات والاضطرابات و تذمر العمال.

2-3 المداخل الحديثة المفسرة لتنمية وتسيير الموارد البشرية:

يرى العديد من المهتمين بنظرية المنظمة، أن هناك محورين أساسيين يمكن استخدامهما في دراسة التطورات الحاصلة في هذا الحقل لكل منهما مؤيديه ومعارضيه، فقبل سنة 1960 كانت الفلسفة المسيطرة في مجال نظرية المنظمة هي فلسفة النظام المغلق ثم تغيرت بعد ذلك إلى فلسفة النظام المفتوح إذ أصبح

التأكيد على أهمية تحليل متغيرات البيئة الخارجية إلى جانب تعزيز الرؤية بأهمية تحليل المتغيرات الخاصة بالبيئة الداخلية.

إن مضمون الموارد البشرية كمفهوم حديث الاستعمال والتداول يختلف عن مضمون إدارة الأفراد، وذلك لاختلاف الفلسفة والأسس التي ينهض عليها كلا المفهومين، فقد مرت التنظيمات بعدة مراحل، كانت لها مفاهيم مختلفة وكل مفهوم هو نتيجة منظور معين ساهم في توضيح بعض الجوانب الفنية والخصائص التي يتميز بها التنظيم، وقد تبلورت التطورات التي

لحقت بالفكر الإداري في ثلاث مداخل رئيسية هي:

1-المدخل الميكانيكي.

2-مدخل العلاقات الإنسانية.

3-مدخل الموارد البشرية.

1. المدخل الميكانيكي (الكلاسيكي) :

ويقصد به النظريات القديمة التي تفسر السلوك الإنساني، وباختلاف نماذجها فإنها افترضت أن الأفراد كسالى وغير قادرين على تنظيم وتخطيط العمل وغير عقلانيين وأنهم انفعالين، ولذلك فإنهم غير قادرين على أداء أعمالهم بصورة سليمة وفعالة، ومن هنا بدأت افتراضات هذه النماذج الكلاسيكية تؤمن بضرورة فرض نموذج رشيد وعقلاني وقوي على العاملين، وذلك للسيطرة والتحكم في السلوك داخل المنظمات.

امتد هذا النموذج خلال الفترة من أواخر القرن الثامن عشر إلى بداية عام 1950 ، حيث كان التحدي الأساسي الذي واجه الإدارة هو اكتشاف الأسلوب الأمثل لمعالجة عناصر الإنتاج المادية والبشرية في ظل المتغيرات التي أحدثتها النتائج الأولى للثورة الصناعية، وقد تمثل هذا

التحدي في شقين:

- كيفية زيادة الكفاية الإنتاجية (المخرجات / المدخلات) وجعل العمل أكثر يسرا في الأداء.
- كيفية تحفيز العاملين للاستفادة القصوى من جهودهم في تشغيل الآلات [1] .

ومن أهم النماذج أو النظريات الرئيسية التي ظهرت خلال تلك الفترة والتي كونت الفكر الإداري الكلاسيكي أو (المدخل الميكانيكي) نجد:

- ✓ نظرية الإدارة العلمية.
- ✓ نظرية المبادئ الإدارية.
- ✓ النظرية البيروقراطية

1.1 نظرية الإدارة العلمية :

[1] فاتن أبو بكر، **نظم الإدارة المفتوحة " منهج حديث لتحقيق شفافية المنظمات"**، الطبعة 01 ، إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001 ، ص.ص 69،70.

نشأت حركة الإدارة العلمية وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين سنوات 1900 و 1920، وذلك تلبية للحاجة الشديدة إليها فقد شهدت هذه الحقبة تطورا اقتصاديا أساسيا شمل التوسع في طرق ووسائل المواصلات الحديثة وزيادة وتركيز عدد السكان في المدن والتوسع في التصنيع واستخدام الآلات الباهظة التكاليف، واتسعت الأسواق الداخلية وازدادت أسواق التصدير.

ومن العوامل الأساسية التي ساعدت على النهضة الصناعية في ذلك الوقت ظهور الاختراعات العلمية الحديثة وتطور التكنولوجيا من ناحية، وظهور فئة من المنظمين الذين تخصصوا في عمليات الإدارة والتنظيم.

وكان فريدريك تايلور Fredric.w.Taylor (1856-1915) الرائد الأول للإدارة العلمية أو أب الإدارة العلمية، نشر في عام 1911 كتابه الشهير" **مبادئ الإدارة العلمية** "ذاكرا فيه أن الهدف الأساسي للإدارة هو ضمان تحقيق أعلى الأرباح لها وللعاملين.

وكان يرى أن أغلب العاملين يؤدون أعمالهم بدون مواصفات واضحة ومحددة، الأمر الذي جعلهم يفقدون كفاءتهم في العمل، وينجزون الأعمال بقابليات أقل من قابلياتهم وطاقاتهم الحقيقية، كما آمن أن بالإمكان معالجة هذه المشكلة تنظيميا إذا استطعنا تدريب العاملين وتقديم

المساعدة لهم لكي ينجزوا أعمالهم بالأسلوب الصحيح [1].

ولقد استخدم تايلور دراسة الوقت لقياس الحركات والمهام المطلوبة في أي عمل من أجل تجديد أقل وقت لأكثر الحركات ملائمة للعمل والعامل كما استخدم تايلور " دراسة الحركة "من أجل اختيار أقل الحركات جهدا وأكثرها إنتاجية لكي يستخدمها العامل في أداء العمل، أي أنه يسعى للوصول إلى أحسن طريقة في أداء العمل، كل ذلك من أجل أن تحقق المنظمة أهدافها بفاعلية أفضل.

ويرى تايلور أن بالإمكان الاستفادة من المفاهيم الهندسية والموضوعية والعقلانية في حل المشاكل الإدارية، وقد رغب في تخفيض استخدام أساليب الإدارة غير العلمية في صناعة

القرارات الإدارية مناصرا في ذلك ما يعرف ب " الإدارة بالنظام والمعايير."

لقد تمت دراسة تايلور في ورشة بها 75 عاملا، يقوم كل منهم بنقل 12.5 طنا من الحديد خلال فترة العمل، إلا أنه لاحظ أنهم يسرفون من حركاتهم التي يؤدونها بحركات زائدة عن اللزوم، مما يؤدي إلى ضياع الجهد والوقت والإنتاج.

لقد اختار تايلور لتنفيذ خطته مهاجرا طموحا اسمه " سميث "واقترح عليه العمل بالقطعة بدل الأجر اليومي، كما طلب منه أن ينفذ الأوامر بحذافيرها، فكان أن نقل هذا العامل(47.5) طنا من الحديد خلال فترة العمل، كما أدت النتيجة إلى انخفاض عدد العمال من 500 إلى 140

[1] مؤيد سعيد السالم، **تنظيم المنظمات دراسة في تطور الفكر التنظيمي خلال مئة عام**، الطبعة 01 ، عالم .الكتب الحديث، الأردن، 2002 ، ص55

عاملا، وحققت الشركة ربحا مقداره 75000 دولارا في السنة .[1]

مبادئ الإدارة العلمية :

لقد تطورت حركة الإدارة العلمية على يد تلاميذ تايلور من بعده، وقد تبلورت مبادئها كالتالي :

*العمل.

*التخصص وتقسيم العمل.

*الرشد في العمال والإدارة.

*هيكل التنظيم والتسلل الرئاسي.

*استخدام الحوافز الاقتصادية لتشجيع الأفراد على العمل .[2]

ولا يخفى أن الإدارة العلمية واجهت مجموعة من الانتقادات، من بينها أنها لم تراع العلاقات اللارسمية ، الاتصال و التنظيم اللارسمي بين العمال أنفسهم و الإدارة ، فقد اهتمت هذه المدرسة بالتنظيم الهرمي للسلطة و بالاتصال العمودي الرسمي كوسيلة لتنفيذ القرارات و تطبيق الإجراءات المتعلقة بالعمل.

فقدت المدرسة التايلورية فعاليتها في التسيير مما أدى إلى ظهور عدة نظريات حاولت تدارك سلبيات هذه المدرسة القائمة على روح الفردية و تعويضها بمبادئ لا تهمل الجوانب النفسية الاجتماعية للعامل.[3]

2-1 نظرية المبادئ الإدارية :

وتتمثل هذه النظرية في أعمال كل من هنري فايول H. Fayol وجيليك Gulick ويرويكUrwick وغيرهم من الذين ركزوا في تحليلاتهم على الأسس العلمية ، الإدارية داخل التنظيمات وطبيعة مبدأ تقسيم العمل كخاصية هامة داخل مجال العمل التنظيمي، ولكن لهذه النظرية كانت جذورها العميقة والمبكرة في كتاب (آدم سميث A. Smith) " ثروة الأمم " وتركيزه بالذات على أهمية تقسيم العمل بشكل خاص .

تركز هذه النظرية على أهمية مبدأ تقسيم العمل، هذا بالإضافة إلى أهمية الإشراف والتحكم والسلطة داخل التنظيمات الحديثة.

لقد وضع فايول 14 مبدأ يمكن من خلالها الاضطلاع بأنشطة الإدارة وهي :

1.تقسيم العمل.

2.السلطة والمسؤولية :السلطة هي الحق في إصدار الأوامر وتلقي الطاعة من الآخرين، أما المسؤولية فهي مقدار المساءلة الناجمة عن التمتع بحق إصدار الأوامر.

3. النظام :الالتزام بالأنظمة التنظيمية وعدم الإخلال بالأوامر.

---

[1] غيات بوفلجة، **مبادئ التسير البشري**، دار الغرب للطباعة والنشر، الجزائر، دون سنة نشر، ص 16

[2] محمود سلطان العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، الطبعة 01 ، دار وائل للنشر، الأردن،.2001 ، ص 41-42.

[3] الفضيل رتيمي، مرجع سبق ذكره ،ص.152

4. وحدة الأمر :يعني أن يتلقى الفرد الأوامر من رئيس واحد.
5. وحدة التوجيه : صياغة النشاطات ذات الهدف الواحد في خطة واحدة وتشكل وحدة تنظيمية يديرها مسؤول واحد.
6. خضوع المصلحة الشخصية للمصلحة العامة.
7 .مبدأ المكافأة والتعويض.
8. المركزية :تعني تركيز السلطة بيد الرؤساء.
9. تدرج السلطة :تسلسل السلطة من أعلى إلى أسفل الهرم التنظيمي.
10.الترتيب :وضع كل شيء في مكانه الصحيح والمناسب سواء كان ماديا أو بشريا.
11.المساواة في المعاملة :لضمان الولاء التنظيمي للعاملين.
12.الاستقرار الوظيفي :المحافظة على الأفراد الأكفاء في المنظمة والحد من دوران العمل وتسرب العمالة.
13 .المبادأة :تشجيع العمال على الابتكار والتفكير الخلاق.
14 .روح الفريق و التعاون.

ومن الواضح أن نظرية المبادئ الإدارية متشابهة إلى حد كبير مع نظرية الإدارة العلمية في تركيزها على عدة خصائص داخل بناء التنظيمات مثل :التخصص، تقسيم العمل، الإنجاز والفاعلية، الضبط و الإشراف.

3-1 نظرية البيروقراطية:

يعرف " المعجم العربي الأساسي" لاروس " البيروقراطية بأنها : الحكم بواسطة كبارالموظفين.
كما يرى أحمد زكي بدوي أنها " عبارة عن تنظيم يقوم على السلطة الرسمية وعلى تقسيم العمل الإداري- وظيفيا -بين مستويات مختلفة وعلى الأوامر الرسمية التي تصدر من رئاسات إلى مرؤوسين، ويعتر التنظيم البيروقراطي ترشيد للعمل الإداري، وقد يدل المصطلح على الأداة الحكومية أو التنظيم الحكومي، كما يستخدم للتعبير عن سيطرة الموظفين دون مبالاة بمصالح الجماهير ودون مسؤولية أمامهم ".[1]
و قد عالج العالم الألماني ماكس فيبر البيروقراطية كنظام عقلاني يتناسب مع المجتمع الصناعي في العالم الغربي، وقدم فيبر آراؤه في البيروقراطية في سياق نظريته الخاصة بهيكل السلطة والتي قادته إلى تحليل المنظمات وفقا لعلاقات السلطة الموجودة فيها، وكانت دراساته في هذا المجال تنبع من نقطة أساسية تتركز بالتساؤل التالي[2]:

[1] فرج عبد القادر طه، **علم النفس الصناعي والتنظيمي**، الطبعة 09، دار قباء، مصر، 2001 ، ص.317
[2] المرجع السابق، ص.318

لماذا يطيع الأفراد الأوامر ولماذا يتصرفوا وفقا لما يقال لهم ؟

كما قدم في دراساته توضيحات على جانب كبير من الأهمية لاسيما في مجالات القوة الشرعية والسلطة " **فالقوة** " تعني القدرة أو القابلية في إرغام الآخرين بغض النظر عن مقاومتهم الشخصية.أما " **الشرعية** " فتعني تقبل الأفراد للقوة لأنها متفقة وقيمهم الخاصة.

كما استخدم مصطلح " السلطة " بمعنى الدمج بين الجانبين– القوة والشرعية -أي إطاعة الأوامر و تقبلها طواعية من قبل المرؤوسين.

لقد ميز فيبر بين ثلاث نماذج للسلطة يستند كل منها إلى نمط خاص من الشرعية (أي مقبولة اجتماعيا) ويرتبط بنمط معين من الأجهزة الإدارية، وهذه النماذج هي :السلطة الكاريزمية، السلطة التقليدية (الوراثية) ، والسلطة القانونية الرشيدة[1] .

2. مدخل العلاقات الإنسانية :

لم تتمكن النظريات الكلاسيكية من فهم خصائص التنظيمات وذلك لإهمالها لعنصر أساسي و فعال وهو الجانب البشري وماله من أثر على فعالية التنظيمات، ففي أوائل القرن العشرين بدأ التأكيد على العامل الإنساني في منظمات الأعمال يترك أثره على تفكير الإدارة، وعلى خلاف منظري الفكر الكلاسيكي الذين كانوا مدراء ممارسين، فإن منظري العلاقات الإنسانية كانوا من الأكاديميين وعلماء الاجتماع والنفس والسلوك، فظهرت حركة العلاقات الإنسانية كرد فعل للنظريات الكلاسيكية وإهمالها لدور العامل الإنساني، فركزت بصورة أكثر اهتماما على الجوانب النفسية والاجتماعية للفرد في المنظمة باعتبار أن العوامل الإنسانية والشخصية وغير الرسمية تمارس تأثيرا حاسما على الكيفية التي يتم بها الأداء وما يتمخض عنه من نتائج.

لقد أدت العديد من العوامل في فترة الثلاثينات 1930 إلى تبني حركة العلاقات الإنسانية منها:

ظهور تشريعات نظم المساومة الجماعية بين النقابات والإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1935 ، حيث بدأت الإدارة تبحث عن طرق جديدة للتعامل مع الأفراد.

طالب الباحثون السلوكيين الذين أجروا أبحاث في مجال العمل بالاهتمام بالعامل الإنساني، أو الجانب الإنساني، فالمديرون الذين فشلوا في كف أيدي النقابات في التدخل في شؤون مصانعهم سعوا إلى تقوية العلاقات الإنسانية، وتحسين شروط العمل كسياسة بديلة للتصالح مع النقابات.[2]

ويمكن تعريف العلاقات الإنسانية في مجال العمل بأنها : " مجال من مجالات الإدارة يعنى بإدماج الأفراد في موقف العمل بطريقة تحفزهم إلى العمل معا بأكبر إنتاجية مع تحقيق التعاون بينهم وإشباع حاجاتهم الاقتصادية النفسية والاجتماعية.[1]

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم اجتماع التنظيم**، دار المعرفة الجامعية،مصر،2003،ص.307

[2] راوية حسن، **السلوك التنظيمي المعاصر**، الدار العلمية ، مصر، 2003 ، ص17

ويتضح من هذا التعريف أن للعلاقات الإنسانية أهدافا ثلاثة هي:

- ✓ تحقيق التعاون بين العاملين.
- ✓ الإنتاج.
- ✓ إشباع حاجات الأفراد الاقتصادية والنفسية والاجتماعية.

تعتبر الدراسة التي تمت بإشراف إلتون مايو Elton Mayo أستاذ علم النفس في جامعة هارفارد بين عام 1926 و1932 المعروفة بدراسة هوثورن التي تمت في شيكاغو Western Electric Company's Hawthorne works in Chicago، بداية الحركة الإنسانية في الإدارة خلال القرن العشرين، وقد بينت هذه الدراسة أن هناك ترابطا بين السلوك والعواطف وأن للجماعة أثر على سلوكات الفرد وأن المعايير الجماعية أثر كبير في وضع أسس مخرجات المستخدم الفرد وأن أثر متغير) النقود (يعتبر ثانويا بالنسبة لمحزونات الفرد إذا ما تمت مقارنته بأثر معايير الجماعة وعواطفها وإحساسها بالأمن.[2]

استقدم مايو لإجراء دراسته حول أثر تحسين الإضاءة في المصنع على أداء العاملين ومعنوياتهم، وقد قسم مايو مجموعة الدراسة إلى فريقين : فريق التجربة وفريق المراقبة فوجد زيادة في الإنتاجية وارتفاع المعنويات لدى الفريقين، الفريق الذي زادت عنده الإضاءة والفريق الذي بقيت عنده الإضاءة ثابتة، ثم خفض الإضاءة قليلا فلم تتأثر الإنتاجية أو المعنويات لدى الفريقين، وبعد تكرار العملية خلص مايو إلى ما يلي:

أ -أن التحفيز لا يقتصر على النواحي المادية فقط بل يتعداها إلى النواحي المعنوية.

ب -إن التحفيز الفردي لا يكفي ولا يجزي إلا إذا من خلال مجموعة العمل التي يشعر العامل من خلالها بالطمأنينة والانتماء والالتزام.

ج -أن بيئة العمل ليست فقط بيئة إنتاج فحسب بل هي بيئة يعيش فيها العامل ويبني فيها علاقات شخصية تتجاوز العلاقات الرسمية ولا تقل أهمية عنها في التأثير على سلوكه داخل المنظمة.

د -إن إشعار العامل بأهميته والمجموعة التي ينتمي إليها أمر ضروري لرفع الروح -المعنوية للعاملين التي تؤثر إيجابا في زيادة الإنتاجية.

ه -إن ردود فعل العاملين على الإدارة العليا وما يصادفهم من صعوبات ومشاكل في العمل لا تأتي بشكل فردي بل من خلال المجموعات التي ينتمون إليها.[1]

---

[1] بلقاسم سلاطنية، **العلاقات الإنسانية في المؤسسة** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر ، 2003 ،ص.ص 41،40.

[2] هاني عبد الرحمان صالح الطويل، **الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي**، الطبعة03 ، دار وائل للنشر، الاردن،2001 ، ص41.

من هنا برزت أهمية العلاقات الإنسانية داخل المنظمة في سلوك العاملين ودور القيادة في التحكم في ذلك السلوك، حيث اعتبر رواد هذه المدرسة أن الجو الاجتماعي في العمل هو الأساس في التأثير على إنتاجية العاملين وتفاعلهم مع الإدارة.

وعموما يمكن القول أن مدخل العلاقات الإنسانية قدم إسهامات عديدة وساهم في تطوير بعض مفاهيم الفكر الإداري والتي كانت سائدة في المنهج الكلاسيكي، يتمثل أهمها فيما يلي وكما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (04) إسهامات مدخل العلاقات الإنسانية في تطوير الفكر الإداري

العناصر الإدارية	**سمات الفكر الإنساني**
التنظيم	هيكل تنظيم رسمي +تنظيم غير رسمي
مصدر السلطة	قبول السلطة من التابعين
موقع صنع القرار	القيادة العليا + مشاركة من العاملين
الإشراف	دور التنسيق و التوجيه
افتراضات إدارة الأفراد	تقتنع بالدور الإيجابي الذي يسهم به الأفراد في تحقيق أهداف المنظمة .رغبة لدى الأفراد في العمل ، العمل في جماعة.
الحوافز	مادية + معنوية

المصدر : فاتن أبوبكر :مرجع سابق، ص31

على الرغم من اهتمام دعاة هذه المدرسة بالعوامل الإنسانية والحوافز الجماعية للفرد العامل غير أنها واجهة انتقادات عديدة أهمها:

أن مدرسة العلاقات الإنسانية لم تأت فلسفتها بجديد، فقد ظلت مشاكل الإنتاجية هي المحور الذي تدور فيه نظرية العلاقات الإنسانية، بمعنى أن هدف الاعتراف بالتنظيمات غير الرسمية للعاملين وتحسين القيادة ورفع الروح المعنوية للعمال هي وسائل تستخدمها الإدارة لزيادة الإنتاجية، حيث أن فلسفة الإدارة العلمية كانت تقوم على تدريب العامل وتحفيزه ماديا لكي يزيد من إنتاجيته، فإن فلسفة مدرسة العلاقات الإنسانية كانت تقوم على أن الاعتراف بالجماعات العمالية الصغيرة وتغيير أسلوب الإشراف والقيادة للعمال من أسلوب الشدة والعنف

إلى الأسلوب الإنساني الرقيق، هما أساس رفع إنتاجية العامل، فظلت هذه المدرسة تدعو الإداريين إلى تغيير أسلوب تعاملهم مع العمال ليصبح أسلوب الإقناع الظاهري والتلطف معهم

بديلا عن أسلوب التسلط لذي كان سائدا.

---

[1] صبحي العتيبي، **تطور الفكر والأنشطة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2002 ، ص.ص 33،34.

خلاصة :

لقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن إدارة الموارد البشرية ، من خلال المدارس الفكرية عرفت تطورات تاريخية سمحت لها أن تطور في كل مرة مكانة العنصر البشري في العملية الإنتاجية و هو ما أدى إلى الاهتمام أكثر بإدارة الموارد البشرية من ناحية، التخطيط للاحتياجات من العمالة ،و وضع سياسات جيدة و عملية لتوظيف أفضل العناصر باعتباره أهم أصول المنظمات ، مهما تعددت أشكالها.

لقد ساهمت الآراء و التجارب العملية لمختلف الباحثين و العلماء في ترسيخ مكانة المورد البشري و إثبات أهميته ،و هو ما جعل الكثير من المنظمات تلجأ إلى الباحثين لمساعدتهم على دراسة و معالجة الظواهر التي برزت داخل التنظيم ، حيث ذكرنا على سبيل المثال دراسات تايلور ، رائد المدرسة العلمية ، و تجارب مايو في إثبات أهمية العلاقات الإنسانية و دورها في تحسين إنتاجية العامل ، إلى جانب القواعد التنظيمية التي اقترحها فايول على إدارة المنظمات لتسيير شوؤنها ، و من بينها شؤون العاملين.

من خلال عرضنا لمختلف الأبعاد و الأطر النظرية التي تناولت الإدارة عموما، و إدارة الموارد البشرية ، على وجه الخصوص ، لاحظنا أن هناك بعض الوظائف الرئيسية ، تقوم بها أي إدارة ، و المتمثلة في : التخطيط – التنظيم– التوجيه – الرقابة، و هي ما يعبر عنها بالوظائف الإدارية.

قائمة المراجع:

1. بلقاسم سلاطنية، العلاقات الإنسانية في المؤسسة ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ديسمبر ، 2003 .
2. راوية حسن، السلوك التنظيمي المعاصر، الدار العلمية ، مصر، 2003 .
3. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية،مصر،2003.
4. مؤيد سعيد السالم، تنظيم المنظمات دراسة في تطور الفكر التنظيمي خلال مئة عام، الطبعة 01 ، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2002 .
5. هاني عبد الرحمان صالح الطويل، الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، الطبعة03 ، دار وائل للنشر، الاردن،2001 .
6. أوكيل سعيد و آخرين، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في تسير واتخاذ القرار في إطار المنظور النظامي، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994 .
7. راوية حسن : مدخل استراتيجي لخطيط وتنمية الموارد البشرية والنار الجامعية ،2002.
8. عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد المحسن العكي: تخطيط الموارد البشرية ،الإسكندرية، المكب الجامعي الحديث ،1998.
9. على غري وبلقاسم سلاطنية وإسماعيل فايزة: تنمية الموارد البشرية ، دار الهدى ، الجزائر 2002.
10. غيات بوفلجة، مبادئ التسير البشري، دار الغرب للطباعة والنشر، الجزائر، دون سنة نشر.
11. فاتن أبو بكر: ادارة الموارد البشرية المعاصرية -بعد استراتيجي ، دار وائل للنشر ، 2005.
12. فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم ، مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2003.
13. فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم ، مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2003.
14. محمد قاسم القريوتي : نظرية المنظمة التنظيم ،ط1، دار وائل الأردن 2000 .
15. محمود سلطان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، الطبعة 01 ، دار وائل للنشر، لأردن،.2001 .
16. ميلان كوبر ترجمة محمد قاسم القريوتي و عبد الجبار إبراهيم: إدارة مؤسسات التنمية الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، عمان، 1985.
17. صبحي العتيبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2002 .
18. فاتن أبو بكر، نظم الإدارة المفتوحة " منهج حديث لتحقيق شفافية المنظمات"، الطبعة 01 ، إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2001.
19. فرج عبد القادر طه، علم النفس الصناعي والتنظيمي، الطبعة 09، دار قباء، مصر، 2001 .
20. منذر واصف المصري: العولمة وتنمية الموارد البشرية ، مركز الإمارات للدراسات والحوث الاستراتيجية، ط1 ، أبو ظبي ،2004 .
21. الهادي بوقلقول: أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات، مجلة التواصي، قسم علوم التمييز جامعة باجي مختار -عنابة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2009.

المحورالثالث: علم اجتماع التربية

تمهيد

1- المقدمات الموضوعية لظهور علم اجتماع التربوي وتطوره.

2- الاتجاهات النظرية المفسرة لعلم اجتماع التربية.

أ. الاتجاه المثالى (إميل دوركايم)

ب. الاتجاه الماركسي

ج .الاتجاه البنيوي - الوظيفي (تالكوت بارسونز)

3- العلاقة بين علم اجتماع التربية والعلوم الاجتماعية الأخرى

4رواد علم اجتماع التربية

أ. الرواد المؤسسين اجتماع التربية

ب- الرواد المساهمين في تطوير علم اجتماع التربية.

5 -أهم المدارس في علم الاجتماع التربوي

أ- المدرسة الانسانية

ب- المدرسة الشاملة

ج - المدرسة الاقتصادية

خلاصة

تمهيد:

تعتبر التربية ومؤسساتها ظاهرة اجتماعية لها ثوابتها ومتغيراتها. فسوسيولوجيا التربية تدرس كل الظواهر المتعلقة بمجال التربية والتعليم والمؤسسة الدراسية في علاقتها بالمجتمع، كون المدرسة تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر ما يقع في المجتمع من أحداث وتغيرات. الأمر الذي دفع بالمهتمين في هذا المجال إلى التركيز على كل الجوانب أو العناصر الداخلية والخارجية للمؤسسة التربوية. وسنحاول في هذا المقام تسليط الضوء بإيجاز على أهم المعطيات المرتبطة بهذا التخصص المتعلق بعلم الاجتماع التربوي لأنه يهتم بشؤون التربية باعتباره جزء منها، بعد ذلك ظهرت العديد من المحاولات ليستقل هذا العلم الجديد بموضوعات التربية وشؤون التعليم بصفة عامة والدراسات المتعلقة بها. ولقد ساعد على نشأة واستقلالية علم الاجتماع التربوي كثرة وتعدد الموضوعات التربوية التي لها علاقة بالمجتمع وتنوع مجالات العمل في ميدان التربية والتعليم التي استتبعت معها ضرورة وجود هذا الأخير لمعالجة وايجاد الحلول للقضايا والمشكلات التربوية والاجتماعية التي تعرفها المجتمعات.

1- المقدمات الموضوعية لظهور علم اجتماع التربوي وتطوره:

علم الاجتماع التربوي هو العلم الذي يدرس أثر العمل التربوي في الحياة الاجتماعية، ويدرس في الوقت نفسه أثر الحياة الاجتماعية في العمل التربوي، أو هو العلم الاجتماعي الذي يدرس الظاهرة التربوية من مناحيها المتعددة، وفي إطار تفاعلها مع الواقع الاجتماعي.، أي أنه إطار تربوي يهتم بإصالالقيم الاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والدينية، والوطنية إلى الطفل عن طريق النظام التعليمي، كما أنه يدرس المحددات الاجتماعية التي تؤثر في تقرير السياسات التربوية وأهداف النظام التعليمي، وكذلك تأثير المؤسسات الاجتماعية في النظام التعليمي، وتأثير العلاقة بين المدرسة والأسرة في التحصيل المدرسي للطلاب، ودور النظام التعليمي في الحراك الاجتماعي، وأثر الأنماط الثقافية السائدة على النظام المدرسي، والتعلم عن طريق جماعات الأقران، والعلاقات بين أفراد تلك الجماعات، ودور التربية في إعداد الناشئة لسوق العمل، والتحليل الاجتماعي لبنية النظام المدرسي والعلاقات السائدة فيه، ودور النظام المدرسي بصفته أداة للسيطرة الاجتماعية والضبط، وإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وتحديد الطبقات الاجتماعية المستفيدة من النظام المدرسي، والتي تتبعه بخصائصها اللغوية والثقافية، وأخيرًا دور التربية في عمليات التحديث الاجتماعية يبقى هدفها تكوين الخبرة، أو المعرفة، أو الثقافة، أو التعليم أو التدريب، سواء كانت هذه العلاقة بين تلميذ وآخر أو بين تلميذ ومعلم، أو بين التلاميذ أنفسهم، أو بين المعلمين أنفسهم، أو بينهم وبين غيرهم من العاملين في المؤسسة التربوية، وكذلك بين كل الأطر التروية والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع الكبير .

يمتد علم اجتماع التربية في نشأته إلى منتصف القرن 19م، حيث بدأ ظهوره بكتابات غير منتظمة تتناول مسألة الأسس الاجتماعية للتربية بشكل واسع وعام، ويعبر إميل دوركايم من الرواد المؤسسين لهذا العلم من خلال اهتمامه بالتنشئة الاجتماعية التي تقدمها المدرسة والدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في المجتمع. ومن أهم كتبه نذكر: ‘‘التربية والأخلاق’’ سنة 1903/ 1902 م، كتاب’’ التربية وعلم الاجتماع’’ سنة 1922م وكتاب’’ التطور البيداغوجي في فرنسا’’ سنة 1938م. فهو يرى أن المدرسة تساهم في التنشئة الاجتماعية عبر نقل ثقافة الأجداد إلى الأحفاد، وتعمل على إدماج الأفراد داخل المجتمع. فالمدرسة بمثابة مجتمع صغير يعمل على تكيف المتعلم مع مجتمعه عبر تزويده بمختلف القيم والعادات القوانين، فدورها هو التنشئة الاجتماعية من خلال التربية الأخلاقية وتطبيع المتعلم ليتكيف مع مجتمعه.

ويعتبر الكثير من المهتمين ’’ جون ديوي **John Dewey** ’’المؤسس الفعلي لعلم الاجتماع المدرسي من خلال مؤلفاته والتي من أشهرها ‘‘عقيدتي التربوية’’ سنة 1897م و’’المدرسة والمجتمع’’ سنة 1899م و’’الديمقراطية والتربية’’ سنة 1916م. وهناك الكثير من الباحثين الذين اهتموا بعلم اجتماع التربية وكانت لهم كتابات مباشرة أو غير مباشرة في الموضوع، أمثال: كارل ماركس وماكس فيبر وبول لابي وغيرهم. لكن هذه الكتابات رغم انتشارها إلا أنها تناولت الجوانب الاجتماعية للتربية بطريقة نظرية فكانت أقرب إلى الفلسفة منها إلى علم الاجتماع بمفاهيمه ومناهجه.وفي عام 1933م تأسست أول جمعية في الولايات المتحدة الأمريكية تحمل اسم ‘‘الجمعية الوطنية لدراسة علم الاجتماع التربوي’’ التي أصدرت العديد من

الكتب والنشريات ونظمت الاجتماعات السنوية لفرع علم الاجتماع التربوي للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع. ومع بداية الخمسينات ظهرت عوامل جديدة أدت إلى تغير النظرة إلى التربية كموضوع الدراسة ومن هذه العوامل:

أولا: تقدم الصناعة وتنوع مؤسسات المجتمع وما نشأ عن ذلك من مشكلات اجتماعية جديدة من جراء التقدم الصناعي الرأسمالي كمشكلات العمالة والسكان والهجرة ... إلخ. الأمر الذي أدى إلى ظهور علاقات جديدة بين التربية وهذه المؤسسات.

ثانيا: ظهور مشكلات جديدة داخل حقل التربية نفسه، نتيجة تطور الإدارة والتنظيم المدرسي، وقابلية التلميذ للتعليم، وتعليم الكبار ... إلخ.

ثالثا: تقدم مناهج ونظريات العلوم الاجتماعية وانتشار الاتجاه الوظيفي بنزعته العلمية ومناهجه الوصفية وهيمنته على كل مجالات.

رابعا: تطور النمو الديمغرافي وزيادة الإقبال على المدارس مما أدى إلى ظهور مشكلات جديدة مرتبطة بالاستقلال المادي، المالي والمعنوي لهذه المؤسسات.

وقد هيأت هذه العوامل مجتمعة الشروط الأساسية لتنمية الكتابات في هذا العلم، والانتقال بها من مجرد استعمال نتائج ومفاهيم علم الاجتماع لحل المشكلات التربوية إلى تطبيق مبادئ وطرائق ومفاهيم علم الاجتماع لحل المشكلات التربوية واعتبار التربية ميدانا من ميادين علم الاجتماع. وبرزت بذلك أهمية التربية كمؤسسة مهمة في المجتمع، ومن تم ينبغي دراستها كموضوع لعلم الاجتماع ووفقا لمبادئه ومنهاجه وطرائقه. ومهدت هذه العوامل لتطور علم الاجتماع التربوي وبروز أعمال وكتابات أثارت الاهتمام مثل أعمال بيار بورديو، وجون كلود باسرون، وريمون بودون، وبرنشتاين وغيرهم.

أما في دول العالم الثالث فقد تأخر ظهور هذا العلم بحكم الاستعمار ومخلفاته، حيث تمت دراسات اجتماعية ساهمت في الكشف عن مختلف أشكال القهر الاجتماعي والثقافي الذي تعرضت له تلك المجتمعات في حقبة الهيمنة الاستعمارية مما أدى إلى تعزيز تخلفها الثقافي والتربوي،

وأصبحت النظرة الخاصة إليه على أنه جزء من المجال التربوي وليس معلما مستقلا بذاته، وظهرت بعد ذلك العديد من المحاولات ليستقل هذا العلم الجديد بموضوعات التربوية وشؤون التعليم بصفة عامة والدراسات المتعلقة بها. [1]

[1] على وظفة وعبد الله المجل: **علم الاجتماع التربوي والمدرسي** - دراسة في سيميولوجيا المدرسة - ، ط1 ،دار معد للطباعة والنشر ،دمشق، 2008، ص 80-87.

و لقد أدى تطور وتعدد المؤسسات التربوية كالمدرسة، الأسرة والجامعة ظهور العديد من المواضيع وأزات تروية اجتماعية بالغة الأهمية كالتسرب المدرسي والبطالة إذن أصبح لابد من التنسيق بين مؤسسات التعليم والتكوين وسوق الشغل.

2-الاتجاهات النظرية المفسرة لعلم اجتماع التربية:

لقد حصر الرواد الأوائل للفكر التربوي الكلاسيكي التربة في بعدها السيكولوجي، باعتبارها وسيلة لإيصال الأفراد - الأجيال الناشئة خاصة- إلى أقصى درجات الاكتمال الروحي والبدني والمعرفي وفق الشروط الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي ينتمون إليها، معبر تلقيهم أنماطا من القيم الاجتماعية والمعارف والتمرينات المهنية والخبرات القيمية والسلوكية. وبالرغم من الانتباه المبكر لبعض رواد الفكر التربوي- الاجتماعي (أمثالى رسو. Roseau وسبنسر spenser) إلى الوظائف الاجتماعية للتربية، إلا إن ربطها بإطارها المجتمعي الذي يرمي إلى مستوى صياغة وتشكيل تصور سوسيولوجي علمي- متكامل لمختلف أبعاد الظواهر التربية. وبمجيء إميل دور كايم رائد المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع- شهدت سوسيولوجيا التربية إرهاصاتها الأولى من خلال أبحاثه العلمية التي كرسها بشكل خاص دراسة وتحليل علاقة التربة بالمجتمع. [1]

وبهذا أصبحت التربية تمثل موضوع علم اجتماع لأنها ظاهرة اجتماعية بحثة لا تدري من غير الرجوع إلى الأسس الاجتماعية، حيث تعتبر عند علماء الاجتماع الوسيلة الأساسية للتقدم الاجتماعي انطلاقا من وظائفها الاجتماعية الهامة للنهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ده. ومع توالي الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال سوسيولوجيا النزية ظهرت العديد من الاتجاهات النظرية في هذا المجال التخصصي، التي من أهمها الاتجاه المثالي والاتجاه الماركسي والاتجاه البنيوي الوظيفي.

أ. الاتجاه المثالي Orientation Hamariste**:**

- يعتبر إميل دوركايم DurKheim . E رائد هذا الاتجاه الذي ينطلق من أن الظواهر الاجتماعية تستوجب دراستها على أنها أشياء و تعتبر الترية لديه من المواضيع الهامة في علم الاجتماع فهو ينظر إليه على أنها ظاهرة اجتماعية ويضفي عليها صفة الشيئية - **chosification**، كما يضفيها على كل الظواهر الاجتماعية بدون استثناء، إلا أن معالجتها غير ممكنة من غير الرجوع إلى الأسس الاجتماعية .[2]

وبالرغم من تفطن إميل دوركايم إلى الأبعاد والدلالات الاجتماعية للترية فإنه ظل يبحث عن نموذج تزوي - مثالي يحقق تزية أخلاقية صالحة لكل الأفراد والمجتمعات، مما أثار ردود أفعال الكثير من الباحثين الذين يودون النظرة الشمولية للترية التي تؤكد على ضرية دراسة الظواهر التروية في سياقها الاجتماعي والتاريخي المحدد لها.

---

[1] مصطفى محسن :**في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح**،ط2،دار المركز الثقافي العربي ،المغرب،2002،ص40.

[2] مربوحة بولحبال نوار**:محاضرات في علم اجتماع التربية** ،الجزء الأول ،دار الغرب للنشر و التوزيع ،2004-2005،ص40-41.

ب. الاتجاه الماركسي Orientation Marxist: يعود هذا الاتجاه في جذور النظرة إلى الأطروحة الماركسية، والتي مفادها أن النظام التروي كمجال اجتماعي ينتمي إلى البنية الفوقية في تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة، وفي نمط إنتاجي قائم، فهو يعيد بشكل أو بأخر إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة. غير أن النقد الذي وجه إلى هذا التصور الماركسي للتزية قد أكد أن على البحث النزوي والاجتماعي يقع كثيرا في منزلق الجبرية الاجتماعية

Social fatalism التي لا ترى في التنزية سواء أنها وسيلة لإعادة الإنتاج مع أنها كمؤسسة اجتماعية تتمتع باستقلالية نسبية هامة عن شروط ومواصفات المحيط الاجتماعي الذي تندرج فيه .

ج. الاتجاه البنيوي ـ الوظيفي :

من أهم رواده تالكوت بارسونز Talcott Parsons الذي يري بأن القرية باعتبارها نسقا اجتماعيا فهي تخضع إلى قواعد وضوابط النسق الاجتماعي الكلي، كضرورة قيامها بوظائف وأدوار مسبقة التحديد تنسجم مع غابات النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وما يخرج عن هذه الأدوار يشكل بضرورة اختلالات وظيفية لا تلبث البنية المجتمعية العامة أن تعدلها وتعيدها إلى وضعها المتوازن والمنسق.

انطلاقا من هذا لقد وجه لهذا الاتجاه انتقادات حول رؤيته لوظائف الأنساق الفرعية فالتربة كما هو معرون عنها تقوم بالمحافظة على الإطار الثقافي والاجتماعي العام للمجتمع و في الوقت نفسه تحاول تغيير نحو الأفضل. فبينما يبرر تالكوت بارسونز **Talcott Parsons** في استخدام مفهوم النسق باعتباره مدخلا رئيسيا لتحليله الوظيفي نجد روربرت ميرتون **Robert Werton** يبدأ بتحديد وحدات اجتماعية متكررة مثل الأدوار الاجتماعية والأنماط الثقافية، فيحدد الأثر الذي يحدثه نمطا اجتماعيا على البناء الاجتماعي، فالأنماط الاجتماعية لا تفسر بمعزل عن الإطار العام العلاقتها بالأنماط الاجتماعية الأخرى، فالمدرسة ـ كنظام تربوي مثلا- لها أدوار اجتماعية وتربوية هامة في المجتمع تكمل بها دور نظام الأسرة والعكس صحيح.

3 ـالعلاقة بين علم اجتماع التربية و العلوم الاجتماعية الأخرى:

إن طبيعة الموضوع الذي يتناوله علم الاجتماع التربوي بالدراسة والتحليل النظام التربوي) تفرض عليه العمل مع فروع المعرفة الأخرى التي تساهم في فهمه وبلورة نتائجه وسنحاول عرض أهم هذه العلوم فيما يأتي:

1- العلاقة بعلم الاجتماع:

هو فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بالجوانب التربوية للظاهرة الاجتماعية التي يتناولها علم الاجتماع، والذي يستمد منه الإطار النظري العام الذي يساعده على فهم أبعاد الظاهرة التربوية والأمور المتعلقة بها، مثل النشاط المدرسي، التنظيم الاجتماعي والجماعات الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية كالإدارة المدرسية وجماعة المدرسين والتلاميذ. كما يتناول التفاعل القائم بين المدرسة كمؤسسة اجتماعية والمحيط الاجتماعي.

يستفيد علم الاجتماع من معطيات علم اجتماع التربية في تناوله للتربية وأنساقها الاجتماعية، وما تشمله من نظم تتعلق بالعملية التعليمية العامة وعملية التعلم خاصة، والتي تساعده على تحديد الخصائص والظروف العامة المرتبطة بها، والمؤثرة في محيط المجتمع وثقافاته.

يعتمد علم اجتماع التربية على فهم علم الاجتماع لمظاهر التفاعل الاجتماعي في المجتمع وأبعاده والعوامل التي تؤثر فيه والقيم والمعايير التي توجه سلوك الأفراد في المجتمع، وذلك لتحديد مقتضيات صياغة الشخصية من خلال العملية التربوية. هذه العملية التي تتطلب خبرات ومهارات تفاعلية، فعملية التعلم هي بمثابة موقف اجتماعي يتفاعل فيه الأفراد والجماعات1.

يستفيد علم اجتماع التربية من معظم المقاربات والنظريات التي اعتمدتها السوسيولوجيا العامة مثل: المادية التاريخية لكارل ماركس والبنيوية للويس ألتوسير والبنيوية الوظيفية لبارسونز وميرتون والنظرية النسقية وغيرها من النظريات.

2- العلاقة بالتاريخ:

يحتاج علم اجتماع التربية إلى التاريخ للتعرف على الأبعاد التاريخية والظروف التي أحاطت بنشأة النظام التربوية في المجتمع وتحكم تطورها، وهنا يستفيد علم اجتماع التربية من معطيات التاريخ باعتباره سجل لمختلف مظاهر النشاط الإنساني بما فيها التربية. ويستطيع عالم اجتماع التربية أن يكشف لنا من خلال التاريخ عن العوامل والظروف الحضارية التي أدت وأحاطت بفلسفة تربوية في فترة زمنية، وأشكال النظام والتنظيمات التي ارتبطت بظهور تلك الفلسفات والأهداف التي وجهت تلك النظم، وبالتالي التعرف على الأصول التاريخية للنظم التربوية وظروف نشأتها وتطورها. كما يمكنه من تفسير التفاعل الحادث بين السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية وأثر هذا التفاعل عن العمليات

[1] معن خليل العمر :**المدخل الى علم الاجتماع**،دار الكتاب الجامعي،ط1،لبنان،2016،ص57-59.

التربوية، والإيديولوجيات التي توجه اختيارات المربيين بالنسبة لمضمون المناهج والمعرفة التربوية وطرق التدريس ودور المدرسة في عملية التعليم.

3- العلاقة بعلم الأخلاق:

الأخلاق علم معياري، يبحث فيما يجب أن يكون عليه السلوك الإنساني، ويهتم بالإجابة عن تساؤلات تدور حول موضوع الخير والحق والواجب، والصواب والخطأ وكذلك المشكلات التي تثيرها مثل الالتزام الأخلاقي ومعنى الفضائل.

ولعلم اجتماع التربية علاقة وثيقة بعلم الأخلاق، " فعلم الأخلاق الوضعي" يعني بالأخلاق الاجتماعية ويهتم بدراسة الظواهر الخلقية في المجتمع من أجل التعرف على طبائع الشعوب ومظاهر الخلق العام وأخلاقيات الطبقات والفئات الاجتماعية والمجتمع، ومعايير الخير والشر التي تحكم السلوك وغيرها من صور العادات والتقاليد، لذلك نجده يستفيد من دراسات علم اجتماع التربية للأنساق التربوية ومعطياتها بالنسبة لصياغة الشخصية، وتأثيرها على الأخلاق1.

ويستفيد علم اجتماع التربية بالجوانب التي يهتم بها علم الأخلاق، لمعرفة مدى مساهمة التربية في دعم هذه الجوانب وتشكيلها، بما يتفق وأخلاقيات المجتمع عامة، والتي تؤثر بدورها على العمليات التربوية في المجتمع.

4- العلاقة بعلم النفس:

يهتم علم اجتماع التربية بالجوانب والقوى النفسية للكشف عن أثرها على نمو القوى والاستعدادات والقدرات نموا طبيعيا يفيد المجتمع والفرد. كما تكمن العلاقة بين علم اجتماع التربية وعلم النفس في كونه يهتم بفحص المشكلات التربوية التي تظهر داخل المؤسسات التربوية باستخدام وسائل ومفاهيم وحقائق سيكولوجية، إضافة إلى اعتماد نظريات علم النفس وطرقه في الدراسة مثل: دوافع السلوك، الظروف الفردية، التذكر، الذكاء، التوجه التربوي، عمليات التقييم المدرسي.

تأتي أهمية علم النفس التربوي من خلال اهتمامه بمراحل النمو التربوي، وما يرتبط بها من مشكلات تتعلق بالتحصيل الدراسي والعملية التعليمية حيث يساعد هذا الفرع في توجيه عمليات التعليم لتحقيق هذا

[1] حامد عمار: **في اقتصاديات التعليم**، مركز تنمية المجتمع في العالم العري، مصر 1964، ص 91.

النمو للطالب، فهو إذن يساعد المدرس في نواحي النمو والعمليات الأساسية التي في إطارها يتشكل عمله مع التلميذ.

إن علم الاجتماع التربوي يعتمد على علم النفس كعلم مساعد في التعرف على تأثير العملية التربوية في المجتمع، وكذلك في تفسير وضبط ذلك التأثير والتنبؤ بالسلوك اللاحق.

5- العلاقة بعلم الاقتصاد:

تلعب النظم التربوية في المجتمع الحديث دورا كبيرا في إعداد الأجيال اللازمة والكفاءات الأداء أدوارهم وتزويدهم بالمهارات والخبرات المتنوعة التي تعتمد عليها العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى أن التربية تعد عاملا أساسيا في تكوين اتجاهات الأفراد وتزويدهم باتجاهات المجتمع والتي تؤثر على سلوكهم الاستهلاكية.

إن نمط التفاعل والعلاقات في العملية الإنتاجية يتأثر إلى حد كبير بصور تدريب وتعليم الفرد على التفاعل الاجتماعي، ولذلك يهتم رجال الاقتصاد بتوجيه النظم التربوية بما يخدم العمليات الاقتصادية في المجتمع، ويلبي احتياجات النظام الاقتصادي.

وجود فرع في علم الاقتصاد وهو " اقتصاديات التعليم " يهتم بالعديد من القضايا المرتبطة بالنظام التربوي منها: " تمويل التعليم ووسائل هذا التمويل، حيث يركز هذا الفرع بدراسة التكلفة والعائد عن الاستثمار في التعليم. ومقارنة ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى سواء المتعلقة بالعنصر البشري أو غير البشري. كذلك يهتم هذا الفرع بتحديد المحددات الخاصة بالطلب على التعليم، ودراسة الاحتياجات المادية اللازمة للعملية التعليمية من مدرسين ومباني وأدوات، كذلك تحديد الهيكل الأمثل للهرم التعليمي وتحديد عدد التلاميذ عند كل مستوى من مستويات التعليم، وأخيرا مدى مساهمة التعليم في تنمية العنصر البشري والتنمية الاقتصادية[1].

6- العلاقة بعلم السياسة:

تبدو علاقة علم اجتماع التربية بعلم السياسة في أن التربية بمؤسساتها ونظمها وتنظيماتها تعمل في إطار سياسي له أهداف معينة وأبعاد سياسية محددة، لذلك فإن ما يقدمه علم السياسة من مفهومات وأبعاد سياسية يفيد عالم اجتماع التربية في التعرف على أبعاد التوجيهات الأيديولوجية التي توجه النظم التربوية في المجتمع، وأثرها على السياسات التعليمية في المجتمع، واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق

[1] - أبو طالب محمد سعيد و رشرش عبد الخالق: **عوامل التربية النفسية والجسمية والاجتماعية** ، ط2، دار النهضة العربية ، بيروت، 2001 ، ص80.

أهداف المجتمع بما فيها صياغة المناهج والطرق التي تتبع في عملية التعلم، وذلك لأن التعليم هو الوسيلة المجتمع الإعداد المواطن[1].

كما تجد أن علماء السياسة وهم يضعون تصوراتهم ونظرياتهم السياسية يدركون أهمية التعليم كعملية ترتبط بنظام الدولة وسياستها، ولذلك تجدهم يهتمون بنظم التعليم، وأيديولوجياتها، والسياسات التربوية، ونوع المعرفة التي تتضمنها المناهج الدراسية والتي تسهم بما تقدمه من معرفة وخبرات ومهارات في إعداد شخصية الفرد ودعم انتمائه إلى المجتمع، ولذلك تجد أن مفاهيم التعليم تختلف من مجتمع إلى أخر في ضوء اختلافات النظم السياسية لتلك المجتمعات.

7- العلاقة بالأنثروبولوجيا:

تساهم الأنثروبولوجيا بنوعيها الثقافي والاجتماعي في فهم بنية وثقافة المجتمعات الأولية والمحلية، وهي بذلك يمكن أن تفيد علم اجتماع التربية في التعرف على الأشكال والأصول الثقافية للنظم التربوية في المجتمعات ومظاهرها وتطورها من أشكالها البسيطة إلى أشكالها المعقدة في المجتمعات الحديثة، والعوامل التي حكمت تطور هذه النظم والقوى والظروف المؤثرة على تشابه النظم التربوية وتباينها في النماذج الاجتماعية المتعددة.

[1] ابو طالب محمد سعيد ،مرجع سابق،ص47.

خلاصة:

نجد في الأخير أن علم اجتماع التربية يتميز باهتماماته المتعددة ومجالاته المتباينة، وهي جميعا تستند إلى الأسلوب والمنهج العلمي. الذي جعله يركز على دراسة عملية التربية وأهدافها من حيث المناهج والطرق والقياس والتفاعل بين التلاميذ والمدرسين، ومدى تأثيرها على التنشئة الاجتماعية والشخصية وعملية الضبط الاجتماعي، ودراسة البناء الاجتماعي للأنساق التربوية في المجتمع وعلاقتها بالنظم الأخرى في التغير الاجتماعي ومدى تأثير المظاهر الديمغرافية والسكانية والبيئية في المجتمع على العملية التربوية والمشكلات التي قد تؤثر على كفاءة النظام التربوي في أدائه لوظائفه وفق نظريات تندرج في هذا السياق.

قائمة المراجع:

1. أبو طالب محمد سعيد و رشرش عبد الخالق: عوامل التربية النفسية والجسمية والاجتماعية ، ط2، دار النهضة العربية ، بيروت، 2001 .
2. حامد عمار: في اقتصاديات التعليم، مركز تنمية المجتمع في العالم العري، مصر 1964.
3. على وظفة وعبد الله المجل: علم الاجتماع التربوي والمدرسي - دراسة في سيميولوجيا المدرسة - ، ط1 ،دار معد للطباعة والنشر ،دمشق، 2008.
4. على وظفة وعبد الله المجل: علم الاجتماع التربوي والمدرسي - دراسة في سيميولوجيا المدرسة - ، ط1 ،دار معد للطباعة والنشر ،دمشق، 2008.
5. مربوحة بولحبال نوار:محاضرات في علم اجتماع التربية ،الجزء الأول ،دار الغرب للنشر و التوزيع ،2004-2005.
6. مصطفى محسن :في المسألة التربوية نحو منظور سوسيولوجي منفتح،ط2،دار المركز الثقافي العربي ،المغرب،2002.
7. معن خليل العمر :المدخل الى علم الاجتماع،دار الكتاب الجامعي،ط1،لبنان،2016.

المحور الرابع: علم اجتماع الاتصال

تمهيد

1.التعريف بعلم اجتماع الاتصال وموضوعه

2. تحديد الفروق بين علوم الاعلام والاتصال وعلم اجتماع الاتصال

3.أهم نظريات علم اجتماع الاتصال

أ- تأسيس و ظهور التفاعلية الرمزية

ت- أهم رود التفاعلية الرمزية

خلاصة

تمهيد:

ينظر علماء الاتصال إلى مفهوم الاتصال ، إلى انه مركب أو وسيلة تحدث من خلالها وبواسطتها عمليات التفاعل في المجتمع ، وهذه الظـــــاهـرة لا تـــــعد كونـــــــــــها تمثـلاً لآيـــــة عمـــــلية اجتمـاعية ، فـــــالاتصـال (Communication) ، يجسد أي شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية في بنائها للأدوار والرسائل والمقاصد ، لقد عمل الغرب على الاستعانة بالاتصال لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية ، وكان توظيف الاتصال من أبرز الأنشطة للغرب في توجهه نحو العرب ، مثلما أول من أنشأ هيئات الاتصال عند دخوله هذه الأقطار. والغرب الآن يوجه وينظم عمليات الاعلام, بوصفه العصب الاساس للاتصال، ويسيطر عليها . لذلك فرضت الثقافة الغربية وخلال ثلاثة قرون جميع أنماط السيطرة على العالم ، فهنالك نزوعاً عالمياً جلياً نحو التمركز والتخصص في التقنية والاندفاع نحو التحديث وقد أدى هذا إلى الإفادة القصوى مما تقدمه التطورات الهائلة والتركيز المتعاظم لوسائل الاتصال . والعولمة الإعلامية تعد النتيجة الحتمية للثورة الاتصالية والتطور المذهل في وسائل الاتصال.

الا أن علم الاتصال يحمل من السعة والشمول ما يجعلنا عاجزين عن كف الإفادة منه لمجاميع العلوم والتخصصات . فتعدد الحاجات وأساليب إشباعها عبر التطور التاريخي لحياة الإنسانية ، وظهور المشكلات التي تواجهه ، قد تدفع الفرد تحت ضغط الحرص على بقائه ووجوده ، إلى تأكيد حقه بالاتصال الأمر الذي ينتهي به إلى تكوين المجتمع عن طريق الاتصال بالآخرين وعلى الطرف الثاني نجد تلك القوة التي تدفع هي الأخرى المجتمع ، وقد تكون تحت ضغط الحرص على انتظامه والتعبير عن ذاته إلى وضع وسائل للاتصال تتطور وتتحسن حتى تؤدي بالنهاية إلى إيجاد كيانات اجتماعية تتطور أكثر فأكثر فنخلق التوازنات التي تنشأ بين الفرد والمجتمع. فيرى احد الباحثين انه (لولا الاتصال بين الأفراد لما وجدنا وشائج تربط بينهم ، ولما وجدنا مجتمعاً إنسانياً أو ثقافة إنسانية ، بأي شكل من الأشكال ، و حياة كل فرد وكل مجتمع معزولة عن الأخرى ، وإن أحداً لا يستطيع أن يتصور الحالة التي تحياها الإنسانية لو لم تكن هناك عمليات اتصالية . ولذلك ظلت الشعوب تصارع من أجل تحقيق حق الاتصال ، لذا أصبح علم اجتماع الاتصال من أهم ميدان علم الاجتماع لأنه يعالج جميع الظواهر الاتصالية باعتبارها تؤثر على التضامن الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية.

1- التعريف بعلم اجتماع الاتصال وموضوعه:

يعتبر الاتصال من الموضوعات التي شكلت بؤرة اهتمام الباحثين والدارسين في مجالات علمية مختلفة ومتنوعة، وهذا ما جعله يأخذ معاني مختلفة؛ ومع ذلك نجد أن كلمة اتصال هي ترجمة عن كلمة communication باللغة الانجليزية وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية 'Communis' وتعني مشترك واشتراك[1]

كما يعرف على أنه عملية نقل المعلومات والرغبات والمشاعر والمعرفة والتجارب إما شفويا أو باستعمال الرموز والكلمات والصور والإحصاءات بقصد الإقناع والتأثير على السلوك.[2] ويمكن أن نلمس من خلال هذين التعريفات السابقة أن المقومات الأساسية لعملية الاتصال حددت في بالمقومات التي تتعلق بالمرسل والمستقبل والرسالة والآثار المترتبة والتغذية العكسية .وعليه فإن الاتصال هو العملية الاجتماعية الأساسية طالما كانت المعاني والأفكار تنقل بواسطته مؤثره ، فهو أساس كل تفاعل اجتماعي يمكننا من نقل معارفنا وييسر التفاهم بين الأفراد.[3]

و بهذا أصبح الاتصال في علم الاجتماع عبارة عن عملية اجتماعية وضرورة من ضرورات استمرار الحياة الاجتماعية ذاتها ، لأن الاتصال هو التجسيد الحي للتفاعل بين الأفراد والجماعات والمجتمع فإذا كان لكل علم حدودُ معرفية في مجال حقله ، فأن هناك من الموضوعات المشتركة ما بين علم الاتصال وعلم الاجتماع ، فللاتصال دور في التنمية الاجتماعية ، ودور في علم الاجتماع الريفي والإرشاد الاجتماعي ومجال التغير الاجتماعي للأفراد في جميع المؤسسات الاجتماعية.

3- الفروق بين علوم الاعلام والاتصال وعلم اجتماع الاتصال:

الاتصال عملية اجتماعية شاملة للتفاعل الحاصل بين المصدر والمستقبل للرسالة. و عملية مقصودة و غير مقصودة مادامت تترك تأثير معين في أحد الأطراف. و يستعين الاتصال بنسق رمزي معين يسهل التفاعل بين أطراف الاتصال. و الصبغة الاجتماعية للاتصال تجعله يتلون بمختلف التصنيفات الاتصالية في مكان وزمان معينين

قد يتداخل مفهوم الاتصال مع مفهوم الإعلام، و يعني هذا الأخير من الناحية اللغوية نقل الخبر وهو نفس المعنى الذي يطلقه العلماء على عملية الإعلام، حيث يقول عبد اللطيف حمزة في هذا الصدد بأن

---

[1] سامية محمد **: الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث النظرية والتطبيق**، دار المعارن الجامعية، الإسكندرية 1998

[2] بليو فضيلة اتصال المؤسسة ، **دار الفجر النشر والتوزيع**، القاهرة،2003 ص18.

[3] غيث محمد عاطف:قاموس **علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية** ،الأزاريطة ،الإسكندرية ،2006،ص64-65

الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحفية والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة.[1] ، وهو قبل كل شيء رسالة انسانية لها وسائل وأثار، و ببساطة يمكن القول أن الإعلام هو التوصل الجيد للعلم والمعرفة والخبر والحقيقة، وتبرز أهميته في الأحداث الكبيرة التي تؤثر بوضوح في حياة البشر. لذا برزت عدة أبعاد تبين ذلك التداخل بين علم الاتصال و العلوم الانسانية و بالأخص علم الاجتماع.

أولاً:- البعد الاجتماعي للاتصال

لقد كانت فكرة الاتجاه (Concept of Attiude) ذات أهمية بالغة في دراسات علم النفس الاجتماعي ، وذلك بالنسبة للتحليل العلمي للعلاقة بين الفرد والوسط الإنساني المحيط به ، والاتجاه في المضمون الإنساني ، هو حالة عقلية أو عصبية ، وهو استعداد للاستجابة بطريقة معينة لأشياء محددة في هذا الوسط وهي حالة داخلية ، عندما يعبر عنها بالفعل أو الرأي ، أي انه يمكن أن يعبر عن هذه الحالة الداخلية – الاتجاه – بالكلمة المسموعة أو الإشارة ، أو الإيماءة بالرمز ، وقد عرف لامبرت (Lambet) ، الاتجاه ، بأنه حالة من التفكير والشعور أو رد الفعل ، تتم بصورة منتظمة وعلى وتيرة واحدة ، تحدث في الوسط الذي يعيش فيه الفرد، ويعتنق الشخص الاتجاهات لأنها تخدم كوسيط(Mediators) بين الرغبات الداخلية للشخص وبين الوسط الاجتماعي والمادي الخارجي بوجه عام والوسط الإعلامي أو الاتصالي بوجه خاص ، حيث تلعب الاتجاهات ثلاثة أدوار هامة بالنسبة للشخص وهي على النحو الآتي[0]:-

الدور الأول:- يتمثل في أن الشخص عندما يكون له اتجاه (Attitude) معين ، ذلك يمده برصيد داخلي جاهز بعينه على تقدير حجم الأشياء والأحداث واختيار حقيقتها وذلك من نظر مصالحه الشخصية.

الدور الثاني:- يتمثل في احتفاظ الشخص بعلاقاته مع الآخرين وذلك لأن إستراتيجية التعبير ذات أهمية خاصة في الاحتفاظ بعلاقات الشخص مع المجموعات التي حوله ويعد نفسه عضو فيها ، بل في توطيد هذه العلاقة وتدعيمها.

الدور الثالث- للاتجاهات والآراء:- يتمثل في ما يسمى بالتعبير الخارجي عن الرغبات الداخلية للفرد وهذا التعبير الخارجي ، له صور عديدة ، يمسه علماء النفس بالإسقاط (Projection) أو النقل(Displacement) ، والتغير الخارجي يحدث عندما يقيم شخص ما تماثلاً وهي استجابة لا شعورية يبين تصوره لحالة معينة أو حدث معين في الوسط الذي يحيط به ، وبين مشكلة الشخصية ليصل

[1] المصري أحمد محمد، **الإدارة الحديثة . اتصالات، معلومات، قرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 143.

فيها إلى حل فهو يتبنى اتجاهاً نحو هذه الحالة أو الحدث الذي نحن بصدده بحيث يعبر هذا الاتجاه عن صيغة محوله (Transformed Version) لطريقته في معالجة مشكلته الداخلية.

ثانياً:- البعد النفسي للاتصال

تعلق العلماء بموضوع الاتصال وانطلقوا من النظرات التأديبية إلى الموضوع السياسي والنفسي والأنثروبولجي والمعماري وظهرت من خلال ذلك العديد من التفسيرات الأخرى من التفاعل البسيط الذي تحدثه التجربة في العقل البشري ،وعلى أثر ظهور تقنيات الاتصال جذب هذا النمو الظاهر على هذه التقنيات إنتباه العديد من الاختصاصيين الذين حاولوا إخراج الاتصال كمظهر معين من اهتمامهم ومنهم ، العلماء النفسيون في دراساتهم عن السلوك للإفادة في تحقيقاتهم ، وفعل مثل ذلك علماء الاجتماع في تصوير أشكال مختلفة من الاتصال التي تظهر فيها أساطير أو أساليب معينة ، أو أعراف التقاليد العابرة من جيل إلى جيل أو من مجتمع لآخر ،بالاضافة الى ايجاد فروقات فى البنى الاجتماعية التى تهم عملية الاتصال وكذلك قام العلماء الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الرياضيات والمهندسين حاول هؤلاء جميعاً تحديد وقياس مكونات المعلومات المتصلة وترجمة الأنواع المختلفة من الرسائل إلى كلتا إجراءاتهم المصاغة بشكل مختلف عما شكله الفنانون أو المصممون أو الصناع أو الكتاب، لقد استعملت كلمة اتصال في مضامين مختلفة وتعددت مدلولاتها واستعمالاتها العلمية التخصصية ، فهناك من يصنف المصطلح على أسس وظيفية ، كالاتصال التنموي ، والسياسي ، والتربوي والصحي، وهناك من يصنفه على أسس دلائلية ، كالاتصال الضمني أو الصريح وآخرون يستعملون هذا المصطلح تبعاً للنشاط المهني ، كالأطباء والمهندسين وخبراء النقل.

ولهذا يرى الباحث حقيقة أن علم الاتصال هو وعاء لجميع العلوم ، ويعد ملتقى لكثير من التخصصات، فقد أثارت سيرورات الاتصال اهتمام الكثير من العلوم المتنوعة ابتداءاً بالفلسفة والجغرافية وعلم النفس والسوسيولجيا ، والأتنولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية وغيرها من العلوم.

4-أهم نظريات علم اجتماع الاتصال:

1- النظرية الوظيفية:

تستمد هذه النظرية أصولها الفكرية العامة من آراء مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين الذين ظهروا على وجه الخصوص في المجتمعات الرأسمالية، من أمثال: أوجست كونت، إيميل دوركايم وهربيرت سبنسر، والعديد من علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين مثل: تالكوت بارسونز وروبرت ميترون وغيرهم. وقد اهتمت بالنظم باعتبارها أنساق اجتماعية لها وظائف تساهم في

المحافظة على المجتمع. وبما أن وسائل الاتصال والإعلام تقوم بأنشطة متكررة ومتماثلة في النظام الاجتماعي، فهي بذلك تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي للمجتمع، وبذلك أصبحت تشكل إحدى المكونات الأساسية في البناء الاجتماعي المعاصر. ومن أهم فروض هذه النظرية نذكرمنها:

–إن وسائل الإعلام والاتصال يجب أن تعكس بصورة أساسية الموجهات الأيديولوجية والثقافية العامة، التي تعتبر الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الرأسمالية.

–إن لوسائل الاتصال أهداف وظيفية منذ مراحل نشأتها الأولى. وتكمن أهميتها في تحديد العلاقات المتبادلة بين وسائل ونظم الاتصال الجماهيري وبين بقية النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى.

–طرحت هذه النظرية مجموعة من النماذج التي تعرف في دراسات الاتصال والإعلام بالنماذج الوظيفية أو نماذج التحليل الوظيفي التي تركز على تحليل خصائص والوظائف والأهداف العامة التي تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري، اعتمادا على التحليل النظري من ناحية وإجراء الدراسات الميدانية من ناحية أخرى.

–اهتمت بالبحث في مدى تأثير وسائل الإعلام على ذوق الجمهور، حيث اعتبرتها مسؤولة على استقرار النظام ككل، فقد يكون لها تأثير إيجابي فيقال أنها "وظيفية"، وقد يكون لها تأثير سلبي فيقال أنها سببت اختلال وظيفي.

2- نظرية الصراع:

ترجع جذور هذه النظرية إلى طبيعة ظهور منظور الصراع الاجتماعي، حيث تعتبر الصراع أهم العمليات الاجتماعية. وقد ركزت على ضرورة تبني مفهوم الصراع كأساس للتغير الاجتماعي واعتباره الجوهر العام للحياة الاجتماعية، كما ركزت على تحليل نظم الاتصال الإعلامي باعتبارها احدى وسائل الإنتاج الفكري والثقافي التي تلعب أدوار أساسية في تشكيل الوعي لدى الجماهير. ومن المواضيع التي اهتمت بها نذكر: التنافس الموجود بين وسائل الإعلام من أجل تحقيق المصالح، الصراع والجدل القائم حول حقوق وسائل الإعلام في مواجهة حق احترام خصوصية الأفراد وحق وسائل الإعلام في حماية مصادرها مقابل حق الحكومات في حماية أسرارها في أوقات الأزمات...وغيرها من المواضيع المتعلقة بالنظم الإعلامية.[1]

[1] احسان محمد حسن :**مبادئ علم الاجتماع الحديث**،دار وائل للنشر ،ط2،الأردن،2009،ص13-124.

3- النظرية النقدية:

جاءت تحليلات هذه المدرسة في دراسة وسائل الاتصال والإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والاتحاد السوفياتي والتي ارتبطت بصورة خاصة بواقع هذه المجتمعات، باعتبار أن النظام الإعلامي ووسائل الاتصال ما هي إلا نظم فرعية ترتبط بالنظام الثقافي العام الذي يشكل الإطار العام المعرفي والإيديولوجي للمجتمع. ونظرا لأهمية وسائل الاتصال والإعلام سواء في هذه المجتمعات أو غيرها، أكد رواد هذه المدرسة على أهمية هذه الوسائل واعتبارها من أهم التنظيمات التي تقوم بصناعة المعلومات..

ومن أهم فروض هذه النظرية نذكر:

–إن وظيفة وسائل الإعلام هي مساعدة أصحاب السلطة على فرض نفوذهم والعمل الوضع القائم، لذلك جاءت دراساتهم نقدية للأوضاع الإعلامية القائمة.

–إن محتوى وسائل الإعلام يروج اهتمامات الجماعات المهيمنة في المجتمع، ويميل هذا المحتوى إلى التغطية غير المتوازنة للعلاقات الاجتماعية.

–ضرورة تحليل المعاني الرمزية للمحتوى الذي تروجه المصالح الرأسمالية لجذب اهتمام الطبقة العاملة.

–فضح أسطورة حياد الدراسات الإعلامية الأمريكية التي يمولها كبار رجال الأعمال لخدمة الثقافات المهيمنة.

وعموما فإنه يمكن القول أن هذا التيار قد كانت له مساهمته الفعالة في توضيح الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في بناء الثقافات وتدعيمها خاصة في المجتمعات الرأسمالية، وكيفية سيطرة الطبقات وأصحاب المصالح على وسائل الإعلام وتوجيهها بما يضمن استمرارها.

4- النظرية التفاعلية الرمزية :

تعبر التفاعلية الرمزية عن العملية التي يكون فيها الفرد في علاقة اتصال مع الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم، وهي تفاعلات تقوم على أساس رمزي بحت وتتخذ هذه الرموز أشكال وصور مختلفة. ولا يمكن أن يحدث الاتصال دون الاتفاق على معان موحدة للرموز الموجودة في البيئة. ويترتب على هذا الاتفاق

تشابه للاستجابات بين الأفراد، فيزداد التفاعل بينهم بزيادة خبراتهم الاتصالية المرتبطة بادراك هذه الرموز ومعانيها. ويعتبر إدراك الرمز وتحديد المعنى هو العملية الاتصالية العقلية التي ينظر من خلالها الأفراد إلى الأشياء والأفراد في المواقف الاتصالية المختلفة. وفي هذا الإطار يتم الربط بين العمليات الرمزية وعمليات الاتصال الإنساني. حيث تهتم التفاعلية الرمزية بطبيعة اللغة والرموز في شرح عملية الاتصال في إطارها الاجتماعي، حيث تتحدد الاستجابات من خلال نظام الرموز والمعاني الذي يتبناه الفرد من مواقف واتجاهات مختلفة. وكلما تشابهت هذه الرموز كانت الاستجابات متشابهة في عملية التفاعل الرمزي ومنه تجسيد فعلي للاتصال الاجتماعي.فالاتصال هو في حد ذاته تفاعل رمزي وهو بذلك يشكل سلوك رمزي ينتج بدرجات مختلفة لمعايير وقيم مشتركة بين عناصر العملية الاتصالية. ومن هنا تبرز أهمية النظرية التفاعلية الرمزية في دراسة الاتصال من خلال اهتمامها بفكرة تبادل التفاعل الاجتماعي واستخدام المعاني المشتركة كأساس للتفسير الفردي لما يحدث في المحيط. فقد أكد تشارلز كولي بأن فهم الأفراد للبيئة الخارجية وإدراكهم ما تحتويها، يعتمد على الاتصال بمختلف عناصره.فالاتصال هنا يقوم بدور المرشد من خلال توجيهه لمفهومات الذات والدور والمواقف، وكل ذلك عبارة عن اتصال في سياق تفاعلي رمزي[1].

بهذا التفاعلية الرمزية تركز محور اهتمامها حول نقطة أساسية تتمثل في أن الاتصال هو شرط أساسي الحدوث التفاعل الاجتماعي. فاتصال الفرد هو الذي يحدد طريقة تفاعله مع الآخر، فالاتصال هو مصدر للخبرة غير المباشرة ويبرز دوره في توجيه الفرد وتعريفه ببيئته وإدراك مجتمعه.

5- نظريات التوقع الاجتماعي:

تعد وسائل الاتصال والإعلام مصدرا مهما للتوقعات الاجتماعية النموذجية حول التنظيم الاجتماعي للجماعات معينة في المجتمع الحديث. أي أن مضمون هذه الوسائل يصف المعايير والأدوار والرتب والعقوبات لكل أنواع الجماعات المعروفة في الحياة الاجتماعية المعاصرة. ويستطيع الأطفال أن يتعلموا من هذه المصادر، نوع السلوك والدور المتوقع منهم وكذلك طبيعة الجزاء أو العقاب الذي سوف يلحق بهم

وعلى هذا الأساس فإن هذه النظرية تهتم بعوامل التطور الاجتماعي لوسائل الإعلام، والتي تنتج عن تصوير نماذج ثابتة لحياة الجماعة. وتحدد مثل هذه النماذج ما هو متوقع من الأفراد عندما ينتسبون إلى

[1] احسان محن الحسن: **النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة** ، دار وائل للنشر، ط1 ، الاسكندرية 2005، ص 80-81

جماعة الأسرة أو العمل أو يذهبون إلى دور العبادة وغيرها. وبذلك تساعدهم على تحديد التوقعات المنتظرة منهم قبل أن يساهموا فعلا في نشاط الجماعة.

6- أهم رواد التفاعلية الرمزية :

من بينهم جورج هربرت ميد و هيربرت بلومر

أ- جورج هربرت ميد :

ساهم هذا العالم في مد و إرساء المبادئ و الأفكار الأساسية للنظرة التفاعلية الرمزية من خلال دراسته للذات في المجتمع و دراسته للأصول الأجتماعية للذات كما يقيمها الفرن و دراسته للذات كما يقيمها الآخرون ؛ وقد عالج ميد في نظريته للتفاعلية الرمزية موضوع أنا كما أقيم نفسي و أنا كما يقيمني الآخرون ؛ إذ و عند تفاعل الفرد مع الآخرين لفترة من الزمن فإن الآخرين يقيمونه بعد أن يعتبرونه رمز ذا معانى و مواصفات معينة . و عند وصول التقييم أي تقييم الآخرين للفرد المعني بالتقييم فإنه يقيم نفسه كما يقيمه الآخرين لأن تقيم الفرن لذاته ناجم عن تقييم الآخرين له. و يعتقد هذا العالم بأن الذات في المجتمع أو الذات الاجتماعية هي حصيلة تفاعل عاملين أساسيين هما العامل النفسي الداخلي الذي يعبر عن خصوصية الفرد و سماته الشخصية المنفردة و العامل الاجتماعي الذي يجسد مؤثرات البناء الاجتماعي المحيطة بالفرد ، و أن تضافر هذين العاملين بعضهما مع بعض كما يعتقد ميد هو الذي يكون الذات الاجتماعية عند الفرد إضافة إلى أن اللغة تصبح وسيلة الإتصال بين الأفراد

و رمز لأنها تؤثر في الفرد تؤثر في الآخرين .[1]

ب-هربرت بلومر:

يعتبر من اهم تلاميذ جورج هربرت ميد ، تأثر بأفكار عن التفاعلية الرمزية لا سيما ما يتعلق بالذات الأجتماعية و أصل الذات و تفسير أنا كما أفهم نفسي و كما يفهمني الآخرين. غير أن هيربرت بلومر يختلف عن ميد في أمور كثيرة نظرا للإضافات التي قدمها لتفاعلية الرمزية ، من أهمها انه لم يحدد عملية التفاعل و يحصريا بالأفراد بل ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله أن التفاعل لا يكون بين الأفراد فقط، بل أيضا بين الأفراد والمؤسسات و المنظمات و المجتمعات المحلية و الطبقات و الظواهر الجمعية الأخرى . فالغر: نتيجة الخبراته و تجاربه السابقة يقيم هذه الظواهر الجمعية و يعتبر محا رموز ذات قيمة معينة له ، و أن التقيمات الرمزية هذه تصل إليها عاجلا أم آجلا، بعد ذلك تقيم نفسها بموجب تلك التقييمات ، و على

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية في علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 54-56.

هذا الأساس يكون التفاعل بين الفرن و بقية الجماعات و المؤسسات بعد أن تكون رموز ذات معنى محدد بالنسبة له و للمجتمع على حد سواء.

خلاصة:

يشمل الاتصال عمليات تفاعل معقدة فهم يشتمل الفعل والاعتماد المتبادل والتأثير المتبادل بين العلاقات ، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالمواقف. و يمكن تحليل و تفسير نموذج الإنسان في ضوء النظرة التفاعلية الرمزية أنه لا يستطيع فهم نموذج الإنسان ما لم يكن شاغلا لدور معين أو مجموعة أدوار. و هذه الأدوار تمكنه من القيام بسلوك معين نحو الشخص أو الجماعة التي يكون علاقة معها، وعبر هذه العلاقة نتعرف على الأشخاص أو الجماعات أو الأشياء فتكون لديه رموز ذات قيمة ايجابية أو سلبية اعتمادا على طبيعة الانطباع الذي يكونه معه أو معها إذا كانت جماعة .و هذا الانطباع يسبب ظهور التقويم الايجابي أو السلبي و المتأتي من عملية التفاعل بين شخصين و شخص أخر أو بين شخصين و شيء آخر . و لكن قبل ظهور الرمز أو قبل ربط الرمز بالشخص المتفاعل معه يكون هناك الموقف أي الاستعداد على اتخاذ طابع تقييمي محدد إزاء الشخص أو الشيء الذي نتفاعل معه. فما تطرحه التفاعلات الرمزية من تصورات وتوجهات في البحث الاجتماعي تدعو الى دراسة الفعل الاجتماعي ليس من حيث مناظير ومفاهيم جاهزة مسبقا ولكن من حيث المعاني التي يؤسسها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية والتي تشكل أساس فعلهم الاجتماعي ، هذا التوجه في البحث يسمح بالتقرب أكثر من واقع المجتمع كما هو معيش في مختلف تجلياته وتبرز مكانة التفاعلات الرمزية في المكانة المعطاة الى اللغة والاتصال في عملية الاتصال.

قائمة المراجع:

1. احسان محمد حسن :مبادئ علم الاجتماع الحديث،دار وائل للنشر ،ط2،الأردن،2009.
2. احسان محن الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة ، دار وائل للنشر، ط1 ، الاسكندرية 2005.
3. بليو فضيلة اتصال المؤسسة ، دار الفجر النشر والتوزيع، القاهرة،2003 ص18.
4. سامية محمد : الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث النظرية والتطبيق، دار المعارن الجامعية، الإسكندرية 1998.
5. عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2005 .
6. غيث محمد عاطف:قاموس علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية ،الأزاريطة ،الإسكندرية ،2006.
7. المصري أحمد محمد، الإدارة الحديثة . اتصالات، معلومات، قرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

المحور السادس: علم اجتماع الصحة

المحور الخامس: علم اجتماع الصحة

تمهيد

1-نشأة وتطور علم الاجتماع الصحة

2 - موضوع علم اجتماع الصحة

3- أهم نظريات علم اجتماع الصحة

خلاصة

المحور السادس: علم اجتماع الصحة

تمهيد:

يعتبر المرض والصحة إحدى أبرز المواضيع التي تهم حياة الفرد والمجتمع، مما يؤكد أهمية وجود علم يدرس هذه الظواهر من وجهة نظر اجتماعية، وباستخدام المناهج والنظريات السوسيولوجية. وعليه فقد ظهر علم الاجتماع الصحي ليلبي هذا الطلب، بفعل زيادة اهتمام المجتمع بمشكلات الرعاية الصحية وأسلوب أدائها والسياسة الصحية، أضف إلى ذلك تقدم المعرفة الطبية وتكنولوجيا الطب. كل ذلك يثير اهتمام المجتمعات بكيفية التنظيم الأمثل للقوى البشرية والمصادر الصحية المحدودة في المجتمع.

1- نشأة وتطور علم الاجتماع الصحة:

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر مولد علم الاجتماع الطبي وهو ميدان خاص من ميادين علم الاجتماع العام يهتم بدراسة التأثير المتبادل بين المجتمع من جهة والطب والتمريض من جهة أخرى، يبحث في الأسباب والنتائج الاجتماعية للمرض في المجتمع المحلي ويهتم أيضا بدراسة المؤسسات الصحية والجمعيات التعاونية الصحية. ويعتبر علم الاجتماع الطبي ميدانا حديثا نسبيا وذلك لقلة عدد المهتمين من علماء الاجتماع بالتركيز على المواقف الطبية في دراسة بعض الظواهر السوسيولوجية العامة ، (كان أو إنشاء قسم العلم الاجتماع الطبي في إطار الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (لم يتم قبل عام 1960) وتفسير ذلك بأن هذا العلم الوليد يعد بمثابة حالة من حالات اليقظة واعادة احياء المجموعة من الاهتمامات المتبادلة بين علم الاجتماع والطب، وعلى الرغم ما قد يبدو في الظاهر أن هناك نموا مستقلا أو متوازيا للميدانين منذ بداية القرن العشرين إلا أنه قد ظهر في تلك الفترة اعتراف مباشر من جانب الطب بالعوامل الاجتماعية ودورنا في المرض والصحة ، وقد أدرك الأطباء أنه يوجد ارتباط وثيق بين المرض و البيئة الاجتماعية وقد أخذ هذا الادراك ينعكس في النظرية والتطبيق. [1]

ويقوم علم الاجتماع الصحي على محاولة تطبيق النظرات والمناهج السوسيولوجية على ميدان الصحة كنظام اجتماعي بمعنى أخر يتناول علم الاجتماع الطبي الميدان الصحي بوصفه نظاما اجتماعيا ثقافيا وبوصفه مجموع المؤسسات النظامية التي تستهدف اشباع احتياجات الناس إلى المحافظة على الصحة ومقاومة المرض.

وقد ظهر مصطلح علم الاجتماع الطبي في أوائل القرن العشرين لأول مرة واقتصرت دائرة اهتمامه على دراسة التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية للقطاعات والطبقات في الشعوب الأوروبية والأمريكية، وظهرت قبل حوالي عام 1850 محاولات من جانب بعض الأطباء اللاهتمام ببعض النواحي الاجتماعية في ممارسة مهنة الطب وتدريس العلوم الطبية ، ثم ظهرت بعد ذلك الاهتمامات بالصحة العامة والطب الوقائي والطب الاجتماعي من خلاله هذا ما سمح من بروز أهمية هذا الفرع الذي يلزمنا ضرورة البحث فيه و الإعتماد على مناهج تحثه.

وتظهر أهمية البحث فيه فيما يلي:

1-إن الفرد في صحته ومرضه ينتمي إلى مجتمع معين ويتأثر بالثقافة السائدة في هذا المجتمع ومن هنا فإن النظر إلى هذا الفرد بشكل شمولي من نواحيه الجسمية والنفسية والاجتماعية يعطي بعدا إيجابيا للتعامل معه فيما يتعلق بحالته الصحية والمرضية...

[1] - محمود الجوهري: **علم الاجتماع الطبي** ، دار المسيرة ، الأردن، طبعة 1، 2009 ، ص 15-16 .

2- يركز علم الاجتماع الصحي على دراسة ظاهرة الصحة والمرض بشكل عام وفي إطارها البيئي الاجتماعي فهو بهذا يحاول فهمها ويبحث في جذورها عبر الواقع الاجتماعي والجغرافي الذي لا يمكن تجاهله.

3- يهدف علم الاجتماع الصحي إلى القضاء على العوامل الاجتماعية المساعدة لانتشار المرض وتدني المستوى الصحي من خلال منهجه في الدراسة والتشخيص والعلاج.

4- مساهمة علم الاجتماع الصحي وبصورة إيجابية في مجال دراسة ورعاية المسنين إذ أن الشيخوخة بقدر ما هي عملية بيولوجية تتضمن الاستهلاك التدريجي لأعضاء جسم الكائن البيولوجي (لأعضاء الجسم) تؤثر فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية.

5- لعلم الاجتماع الصحي أهمية خاصة في دراسات الأمومة والطفولة وخاصة فيما يخص الزواج المبكر وما يتبعه من حمل مبكر وطول فترة الخصوبة والذي يعني في النهاية في أغلب الأحوال زيادة في المواليد الأمر الذي تترتب عليه مشكلات صحية واجتماعية.

6- إن علم الاجتماع الصحي يفيد في مجال رعاية المعاقين، حيث ظهرت تخصصات في علم الاجتماع تهتم بالمعاقين وتأهيلهم. ويهتم المختصون على توثيق الصلة بين المعاق ومجتمعه.

7- يساهم علم الاجتماع الصحي في محاربة مشكلة الإدمان ورعاية وعلاج مدمني الخمر والمخدرات باعتبار أن هاتين الظاهرتين لهما صلة بالجوانب الصحية والاجتماعية.

8- يقوم عالم الاجتماع الصحي وأخصائي الخدمة الاجتماعية الصحية بدور مهم في المستشفى. إذ يقدمون المساعدة في فهم وحل مشكلات التكيف الاجتماعي والمشكلات الانفعالية التي تؤثر في تطور سلوك المريض وسير العلاج.1

2- موضوع علم اجتماع الصحة:

يمكن تحديد مواضيع علم الاجتماع الصحي على النحو التالي:

1- الإسهام في دراسة التنظيمات الطبية حيث يهتم بالبحث في التنظيمات والنظم الطبية التي ينتمي إليها الأطباء وخاصة المستشفى. كما يركز على فهم وظيفة هذا النظام وكيفية تطوره بعد انتشار التعليم الطبي وتدريب الأطباء على خدمة المريض ورعايته.

[1] معن خليل العمر:مرجع سابق،ص58

2- التخطيط الصحي الشامل، حيث حاولت كثير من الدراسات الاجتماعية أن تصل إلى خطة شاملة في المجال الصحي، من أجل الوصول إلى خدمات رعاية صحية كاملة ذات نوعية عالية من الكفاءة. كما بينت ضرورة توزيع القوى البشرية التي تعمل في المجال الصحي، وتقديم الخدمات والتسهيلات الصحية وفق توزيع السكان في المجتمع. وقد بينت كذلك أهمية اشتراك المستفيدين من الخدمات الصحية في عملية اتخاذ القرارات التي توضع في الخطة الصحية الشاملة.

3- محاولة النهوض بالعناية الطبية وتوزيع هذه الخدمات على أكبر عدد من الأفراد وبخاصة في المجتمعات المتخلفة التي تعاني من نقص في هذه الخدمات. فقد طالب بعض الأطباء البارزين وشاركهم علماء الاجتماع بضرورة توفير العناية الطبية للمرضى وعائلاتهم ليس عن طريق المستشفيات فقط، لكن بالذهاب إلى الأماكن التي يتواجدون فيها.

4- دراسة الجوانب الإنسانية للصحة كون المجال الطبي في حاجة ماسة إلى المعرفة الاجتماعية وذلك من أجل فهم الجوانب الإنسانية للصحة والمرض والتي يمكن فهمها عن طريق فهم العلاقات البيئية للأفراد البيئة الطبيعية (الضوء، الرطوبة، الحرارة...) والبيئة البيولوجية والبيئة الاجتماعية والتي تؤثر بدورها في الصحة والمرض بشكل عام.

5- دراسة الضبط الاجتماعي في المجال الصحي: لقد أكد بعض علماء الاجتماع الطبي على فكرة أن الطب نظام يمكن أن يعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي للسلوك المنحرف. فهناك بعض الأفعال التي كانت تعتبر جريمة في نظر القانون لكن العلم أثبت أنها ناتجة عن أمراض يمكن ضبطها أو التحكم فيها من خلال العناية الطبية.

6- الاهتمام بالعناية الطبية. فالأبحاث الاجتماعية في مجال الطب، أكدت على وجوب دراسة الأطباء للمريض من الناحية الفسيولوجية وأوجبت عليهم فهم الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها كما اهتمت بتحليل العوامل الاجتماعية للمستشفيات وتأثيرها على العناية الطبية، كما ركزت على دراسة تطور مدخل الفريق الجماعي ودوره في توزيع خدمات العناية الصحية.

7-الإسهام في دراسة الصحة والمرض: ويرى علماء الاجتماع أن هناك الكثير من السمات الديموغرافية مثل العمر والجنس الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر في صحة الأفراد كما أن العوامل الثقافية أيضا تؤثر في الإحساس بالصحة.[1]

وبذلك يهتم علم الاجتماع الطبي بدراسة المكانة الاجتماعية للمهن الطبية وغير الطبية واعدادهم ، والوظائف التي يؤدونها والأدوار الخاصة التي يطلعون عليها، وهناك جانب آخر هو الدراسة

[1] محمود الجوهري: **علم الاجتماع الطبي** ، مرجع سابق ،ص 19-22.

السوسيولوجية المعرفية للطب وتحليل مؤسسات التعليم والبحث الطبي بفروعها وأجهزتها المختلفة، ويدخل في نطاق اهتمام علم الاجتماع الطبي دراسة المشكلات الاجتماعية لبعض المؤسسات الطبية الخاصة كالعلاج الجمعوعي (العام) والعلاج النفسي والنوعية في الأمور الصحية ومؤسسات الوقاية الصحية والمحافظة على الصحة العامة الى جانب الدراسة الاجتماعية النفسية لعلاقة الطيب بالمريض.

3- أهم نظريات علم الاجتماع الصحة: نذكر من أهمها:

أ- نظرية التحليل النفسي:

ترجع هذه النظرية السلوكات الصحية وغير صحية إلى الصراع الذي يتعرض له الفرد سواء على الصعيد الذاتي أو على الصعيد الخارجي ، مثلا :يكون الاقبال الشديد على الطعام أو الشراهة أو العزوف عنه في تناول الغداء تعبر عن العدوانية الناتجة بشعور الفرد بالإحباط ، وتري (أنا فرويد) أن العلاقة بين زيادة الشهية للطعام والسمنة إنما تعود الى عوامل ترتبط بشخصية هؤلاء الأفراد وظروفهم العائلية و أسلوب تنشئتهم وتربيتهم ،فاهتمام بالاباء أو اهمالهم الزائد له مضار نفسية فنجد الابن يتجه إلى تناول الطعام بشراهة أو العكس و كأنها عملية تعويضية ويكون الطعام في هذه الحالة مصدر الارتواء الوحيد له أي ان التعويض يكون عن طريق الفم لأن في ذلك حلا للصراع الذي يعيشه الفرد.

بنظرية التعلم الاجتماعي تتفق هذه النظرية مع النظرة السلوكية على أن السلوك الصحي يتكون نتيجة لعادات غذائية متعلمة ، إلا أن اصحاب نظرية التعلم الاجتماعي أشار إلى أن تعلم هذه العادات يكون عن طريق (النمذجة).

ج- النظرية السلوكية :

يرى، علماء النفس السلوكيين أن العادات الغذائية الخاصة يتعلمها الفرد و ثبتت لديه عن طريق مبدأ التعزيز و هي تعبر عن سوء توافق على الصعيدين النفسي و الاجتماعي، لذا يوصي أصحاب هذه النظرية بالتعديل السلوكي فيتعلم الفرد طرائق جديدة لتعدى سلوكه باستعمال آليات التعزيز الايجابي و السلبي.[1]

[1] عماد عبد الرحيم الزغلول،مبادئ **علم النفس التربوي**،دار الكتاب الجامعي،ط4،لبنان،2016،ص2019.

خلاصة :

ساعد التقدم العلمي والتكنولوجي الذي عرفته المجتمعات المعاصرة على الرفاهية والراحة حيث أصبحت تمتاز بتزيد معدلات أنماط الحياة الخمولية والسلوكيات الغذائية غير المتوازة مثل تناول الوجبات السريعة في المطاعم التي تحتوي على سعرات حرارية عالية، و عدم تنظيم أوقات الأكل ، مما أثر في نمط الحياة اليومي للفرد ، وترتبت عليها عادات سلوكية سيئة كالكسل والخمول المفرط وتدمير صحة الفرد على المدى البعيد مما أدى إلى تضخم المشكلات الصحية والنفسية على الفرد و المجتمع على حد سواء، وانتشار الأمراض التي نطلق عليها . أمراض العصر أو أمراض نمط الحياة كأمراض القلب وضغط الدم والبدانة والسرطان و داء السكري وأمراض الشرايين...، وهذه المشكلات تزداد انتشارا بطريقة تدعو إلى القلق ليس فقط لأنها تصيب نسبة عالية من الناس بل لأنها أيضا بدأت تظهر في أعمار مبكرة من المفترض أن تكون هي السن الأكثر إنتاجية في عمر الإنسان الذي أصبح معتمدا على الآلة والتقنيات الحديثة .

ويأتي علم الاجتماع الصحي من التطبيق النظرات والمناهج السوسيولوجية على ميدان الصحة كنظام اجتماعى مستقل، بمعنى آخر يتناول علم الاجتماع الطبي الميدان الصحي بوصفه نظاما اجتماعيا - ثقافيا و يتناول مختلف عوامل و مسببات هذه الأمراض المدمرة للفرد والمجتمع في آن واحد و إيجاد السبل للعلاج والوقاية من هذه الأمراض.

ومازل يحتاج هذا الميدان الى المزيد من الدراسة والبحث ما جعل العديد من علماء الاجتماع وعلماء اجتماع الطبي الى البحث فيه لان موضوع الصحة يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلوك الفردي وبتطور المجتمع.

قائمة المراجع:

1. عماد عبد الرحيم الزغلول،مبادئ علم النفس التربوي،دار الكتاب الجامعي،ط4،لبنان،20160.
2. محمود الجوهري: علم الاجتماع الطبي ، دار المسيرة ، الأردن، طبعة 1، 2009 .
3. معن خليل العمر :المدخل الى علم الاجتماع،دار الكتاب الجامعي،ط1،لبنان،2016.

المحور السادس:علم اجتماع السكان

تمهيد

1.لمحة تاريخية عن نشأة و تطور علم اجتماع السكان

2.أهم رواد علم اجتماع السكان

3.موضوع الدراسة في علم اجتماع السكان

خلاصة

المحور السادس: علم اجتماع السكان

تمهيد:

لقد ظهر علم اجتماع السكان استجابة لحاجة ملحة إلى فهم وتفسير الظواهر السكانية ذاتها ودراساتها باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية ،واختلف علم اجتماع السكان عن الديمواجرافيا والدراسات السكانية – الجغرافيا والاقتصاد - من حيث توقيت ظهوره حيث أن علم اجتماع السكان يعد علما حديثا نسبيا بالمقارنة بالاهتمام القديم للديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى بدراسة الظواهر السكانية واختلف كذلك من حيث طريقة تناوله للظواهر السكانية سواء المرتبط منها ببناء السكان مثل الحجم والتكوين والتوزيع أو الخاص بتغير السكان مثل النمو والزيادة والتضخم. فعلم اجتماع السكان يميل إلى تجريد هذه الظواهر عن ارتباطها بغيرها من الظواهر وانما يبحث عن تفسير لهذه الظواهر السكانية في ضوء ظواهر أخري مع توضيح العلاقة القوية بينها أي ظواهر البناء الاجتماعي حيث يمثل السكان عنصرا هاما في هذا البناء وبالتالي فهم ظواهر السكان على نحو أفضل لن يتحقق إلا بإرجاعها الي بقية عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع ليساعد علم الاجتماع للوصول إلى مستوى عالي من التعميم وتجريد المعطيات والوقائع ، مما يؤدي الى القضاء على المشاكل التي تتعلق بالسكان والمجتمع من ناحية أخرى.

1- لمحة تاريخية عن نشأة وتطور علم اجتماع السكان وأهم اسهامات رواده:|

إن الاهتمام بموضوع الظواهر السكانية قديم قدم المجتمعات الإنسانية، فقد خلفت الدراسات السكانية تراثا علميا هاما، ذلك أنه بعد أن توحدت الجموع الانسانية المبكرة في جماعات أو قبائل أو عشائر ظهر الاهتمام بمسائل الحجم والوجود المستقبلي للجماعة، وهذا الاهتمام تعاظم عندما بدأ حجم الجماعات في التقلص والانكماش أو عندما بدأت ولادات الاطفال في النزيد، أو عندما تزيدت أعداد وفيات الأطفال ولهذا نعني بعض الجماعات في انخفاض عدد سكانها، بينما تعمل بعض الجماعات الأخرى على زيادة حجم سكانها، وهذا وقد عرفت الاحصاءات السكانية منذ القدم بهدف الاستعداد للحرب ، وكانت هناك كتابات سكانية على يد كونفوشيوس وأفلاطون وأرسطو في اليونان وابن خلدون عند العرب، وكان كونفوشيوس أول من أشار إلى فكرة الحجم الأمثل للسكان والتناسب بين مساحة الأرض ومواردها وعدد السكان، بحيث أي انحراف عن هذه العلاقة يؤدي الى تدهور الاقتصاد وأشار أيضا إلى العوامل التي تؤثر في نمو السكان وهي نقص الغداء والحرب والزواج المبكر والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج، وكان محور فكر أفلاطون يبدو حول الحجم للسكان في الوحدة السياسية اليونانية وهي دولة المدينة، وعلى الحكام أن ينظموا عدد عقود الزواج كى يزيد عدد الناس بعد ملء الفراغ الناجم عن الحروب وسائر الطوارئ ولا تكبر الدولة ولا تنقص ما إذا بقيت في الحد الوسط ، بينما أرسطو اتجاها أكثر واقعيا من أفلاطون و تناول العديد من الموضوعات السكانية واهتم بموضوع الحد الأمثل للسكان ولكي يثبت حجم السكان عند حجم معين ينبغي حساب وتقدير فرع الوفيات في الأطفال والعقم عند المتزوجين والحجم الأمثل هو الذي يصل إلى حد يمكن الدولة من توفير متطلبات الحياة الأساسية وايضا حاول دمج الناحية الكمية بالناحية الكيفية أي طابع السكان وخصائصهم وأكد على ضرورة تدخل الدولة لتحديد عدد الموالين لكل أسر.[1]

بينما أولى العلامة عبد بن خلدون أهمية كبرى لأثر العوامل الجغرافية على المظهر العمراني ففسر كثرة العمران واز.ياد السكان بالظروف المناخية، وتأثير المناخ المعتدل أو غير المعتدل في ألوان السكان وأخلاقهم وأحوالهم المعيشية، و يؤكد أن المجتمعات تمر بمراحل مختلفة من التطور بديا بمرحلة الشباب وانتهاء بالتدهور والضعف في مرحلة الشيخوخة مما ينعكس على نمو السكان (ففي المراحل المبكرة من تطور المجتمع ترفع معدلات النمو السكاني ، وفي المرحلة الأخيرة من تطوز تنخفض معدلات الخصوبة والانجاب ونزفع معدلات الوفيات ويزاد انتشار المجاعات والأوبئة والفوضوي والثوات مما يقلل من نشاط السكان ونسلهم). وأن المجتمعات يختلف بعضها عن بعض من حيث حجم السكان مما يعد عاملا أساسيا في اختلاف درجة حضارتها، فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة التعاون الذي يؤدي بدور الى زيادة

[1]حسين عبد الرحمن رشوان، **السكان من منظور علم الاجتماع** ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية، ط1، 2001 ، ص47-57

الانتاج ، فالمدن التي لزهر فيها العلم والصناعة كانت تتميز بكبر حجم سكانها وعندما قل عدد سكانها فقدت هذه المدن علومها وفنونها. ويؤخذ على أفلاطون وأرسطو أن العلاقة المفترضة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية والمتغيرات الديموغرافية من ناحية أخرى لم تخضع من جانبهما لأي اختبارات أو بحث إمبيريتي بهدف التحقق من صدقها . [1]

وعموما هذه الكتابات لم تستند إلى المنهج العلمي فكانت اجتهادات فكرية وفردية تمخضت عنها أراء فلسفية أو تصوت فردية يوتوبية أو وصايا دينية أو سياسات إصلاحية على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، ولم تكن بناء متماسكا النظرة متكاملة . وكانت نقطة الانطلاق للدراسة العلمية للسكان 1662 فقد نشر جون جرونت **John Grant** مجلدا صغيرا بعنوان ملاحظات طبيعية وسياسية حول قوائم الوفيات وقد عرض الملاحظات المنظمة للسكان داخل مدينة لندن وحولها وحلل الأحداث تحليلا إمبيرقا استندت ملاحظاته على سجلات المدينة والكنيسة بعد أن أصبح الحصول على تراخيص الدفن ضروريا في مدينة لندن بعد أن أصابها

. الطاعون عام 1592 وأصبح هناك سجل للموتى و بيانات حصل عليها من تسجيل المعمدين في الكنائس وانتهى إلى أن نمو السكان في لندن يرجع الى هجرة الناس من المناطق المحيطة بها إليها .149 لقد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عدد متزيد من المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان وكان من أهمها ظهور مؤلف روبرت مالتس 'مقال في السكان الذي استندت على المعلومات والبيانات التي كانت متوفرة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر حول عدد السكان ومعدل الانتاج واستخلص النتائج العامة التالية: . آن قدرة الإنسان على التناسل وفعاليتها تعمل على زيادة السكان إن عدد السكان

بتزيد وفقا لمتوالية هندسية (اي انه يتضاعف في كل جيل لو كل 25 سنة إذا لم يعوقهم عائقا قويا الذي يتمثل بالموانع الايجابية والموانع الوقائية ويقصد بالموانع الإيجابية بتلك العوامل التي تقضي على الحياة كالصناعات الغير صحية والوباء والحرب اما الموانع الوقائية فهي تشمل العوامل التي تؤدي إلى خفض معدل المواليد مثل تأجيل الزواج و يرى لولا وجود هذه العوائق لتعرضت البشرية لكارثة ذلك لأن قدرت الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الانساني من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقصة (لكل مساحة من الأرض الزراعية حدا يبلغ عنده الانتاج الحد الاقصى ثم يأخذ الانتاج في التناقص التدريجي ، وايضا يزداد انتاج المواد الغذائية بمنوالية حسابية وهناك علاقة عكسية بين الزادة في عدد السكان ومعدل الانتاج في المواد الغذائية ويتم الحفاظ على مستوى من النمو السكاني المتناسب مع موارد البقاء من خلال الضوابط الإيجابية أي من خلال معدل الوفيات فعندما يحدث عدم توازن بين حجم السكان ووسائل

[1] حسن عبد الرحمان رشوان ،نفس المرجع،ص47-57.

المعيشة برفع معدل الوفيات بصفة منتظمة حتى ينخفض حجم السكان ويصل الى معدل متناسب مع الموارد المتاحة وبالمثل تؤدي الزيادة المؤقتة في وسائل البقاء الى انخفاض معدلات الوفيات حتى يصل حجم السكان الى نقطة التوازن مع الموار: وهذا ما يطلق عليه بالمعضلة المالتوسية.

ورغم أن مالتس بعد المؤسس الحقيقي للدراسة الحديثة في السكان الاستخدامه الحقائق التأييد مذهبه العام الخاص بحركة السكان و يرجع له الفضل في دخول دراسة السكان في نطاق مجال علم الاجتماع لأنه در المشكلة السكانية بجوانبها المختلفة واهتم بربط موضوع السكان بالعوامل السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية المختلفة وبذلك مهدت دراسته الطريق أمام الأبحاث لمحاولة فهم المشكلة السكانية للوصول الحلول متوازة تتناسب وظرون المجتمع . ومنه لم يظهر علم السكان من فراغ وإنما ظهورا كان استجابة للحاجة الملحة إلى فهم وتفسير الظواهر السكانية المتمثلة ب حجم السكان- تكوينهم توزيعهم - نموهم التحول والتغير الديموغرافي باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية ويعتبر علم حديث النشأة أبين 1920 و 1930) وظهرت بعد ذلك محاولات متباينة لتصنيف العوامل التي تدخل في دراسة الظاهرة السكاني التي من بينها العوامل البيولوجية - الطبيعية، والعوامل الاجتماعية - الثقافية والعوامل الاقتصادية. [1]

: العوامل طبيعية- بيولوجية:

تذهب الى ان المتحكم في نمو السكان هو طبيعة الانسان نفسه وان سيطرته عليها سيطرة محدودة وتحاول إيجاد قانون لنمو السكان يتمكن من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل، وفي هذا عرض هربرت سبنسر قضاياه النظرة (ضمن كتابه مبادى البيولوجيا عام 1901) في أن الغداء الجيد يزد من القدرة على التناسل مما يزيد السكان، و هناك تعارض بين التناسل والنضوج الذاتي إلا أنه أغفل شواهد أخرى منها الخصوبة المتناقضة التي لا ترجع إلى تغيرات فيزيولوجية في بناء الإنسان بقدر ما ترجع إلى المرعبة والاختيار في تحديد حجم الاسرة وضبط النفس إلى جانب عوامل اجتماعية أخرى

وقدم سينسر فريضه بناها على شواهد من المواقع إلا أنها لم تكن ممثلة لجميع الاحتمالات أو شاملة للعوامل المتداخلة التي تؤثر على العامل الانجابي ، فأغفل عددا أخر من الشواهد التي تخالف فرضه الاساسي مثل انخفاض معدلات الخصوبة لا ترجع الى عامل واحد أي العامل البيولوجي والطبيعي ولكن ترجع إلى عوامل متضافرة أخرى، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي (كإرادة الفرد وخصائصه الشخصية و إستخدامه لوسائل تنظيم الأسرة سواء على المستوى الاجتماعي مثل النظام القيمي والثقافي السائد في المجتمع والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) 153 . ومنه تزجع انخفاض العضوية الذي حدث في الدول المتقدمة الى انخفاض القدرة الفيزيولوجية (البيولوجية على الانجاب ولقد اختلف انصار

[1] ميمونة مناصرة ، **التحول الديموغرافي واثار على التشوه العمراني دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية بسكرة** ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع، الجزائر،2003-2004، ص 36

هذه النظرية حول العوامل المؤثرة في هذا الصدد، إذا يري سالدر بأن ارتفاع الكثافة السكانية تؤدي بطريقة آلية الى انخفاض القدرة على الأنجاب و يرى هربرت سبنسر إلى أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي ينطلب من الانسان أن يبذل مجهودا اضافيا للمحافظة على حياته الذاتية مما يؤدي إلى خفض قدرته على الانجاب

: العوامل الاقتصادية:

يعتبر أدم سميت من أهم ممثليها حيث فسر التطورات السكانية في ضوء العوامل الاقتصادية، والقانون السائد هو العرض والطلب فحيث توجد زيادة في عدد السكان ودر في فرص العمل فإن الأحوال الاقتصادية والمالية تحول دون إقبال الناس على الزواج والإنجاب ، أما إذا توافرت فرص العمل وكان هناك انخفاض في الكثافة السكانية فإن أجور الناس ترفع ويقبلون على الزواج و يزد الإنجاب الى أن تعود الحالة السكانية إلى التوازن، و يعتبر أدم سميت من أهم المفكرين الاجتماعين الذين عارضوا آرائهم حول السكان هو كارل ماركس **k Marx** (في كتابه رأس المال الذي نشر عام 1929) فلقد أنكر أن الفقر يرجع الى ميل طبيعي في الانسان (كما أكد مائتس) وإنما يعود الى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي فالمنافسة تؤدي الى تراكم المنتجات فيعجز النظام عن توفير مناصب العمل لأفراد المجتمع

ويقر ماركس بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة استنادا إلى تغير الانتاج والنظام الاقتصادي، ففي المراحل الأولى لتراكم رأس المال حيث لم تنتشر بعد الآلة تكون الصناعة في حاجة إلى اليد العاملة وبهذا تلجأ الي المهاجرين من الريف، وأما في مرحلة أسلوب الإنتاج الرأسمالي يزيد رأس المال الثابت الانتاج بسرعة تفوق رأس المال المتغير (العمال) مما يؤدي الى نقص الحاجة من العمال فيتحولون إلى فائض سكاني. إن تصورا غير منطقيا فهو يرى أن النظام الاشتراكي يقلل من ضغط السكان على الموارد وتختفي فيه مشاكل الكثافة السكانية لأن نمو السكان تتدخل فيه العديد من العوامل التي تتعلق بالعوامل الشخصية الفردية. وفي هذا الصدد يبرز الكسندر كارسوندرز (على العكس من آراء مائتس حيث تتركز فكرته على أن الإنسان يحاول دائما أن يصل دائما بحجمه إلى الحد الامثل أي أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد، أما بالنسبة للمجتمع فإن أقصى عدد السكان يسمح بمستوى معيشي لائق وذلك بعد استغلال البيئة من جميع النواحي الطبيعية والبشرية والحضرية، فالنمو السكاني يخضع السيطرة الانسان لأنه خاضع لتفاعله مع بيته وعدده يتغير طبقا لتغير هذا التفاعل ، وأيضا يرى أن السكان في أي مجتمع ما يكونوا إما قلة و هناك فرق بين الكثافة الفيزيقية والكثافة الاحصائية والكثافة الاقتصادية، ذلك أن مفهوم الكثافة مفهوم نسبى و توجد علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثرية في المجتمع من أرض زراعية أو ثروة معدنية أو غيرها من موار: الأزمة في الإنتاج، وعدد السكان القليل لا يساعد في الانتاج وقيام المشروعات وتوفير المنتجات، ويكون هذا العدد كثيفا إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الانتاج المستخرج من

موارده ، ويوصف بأن المجتمع يصل إلى الحجم الأمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده للعوامل الثقافية كال

قيم الدينية دورا واضحا في البلدان الاسلامية ففي الوقت الذي نجد في الدول المتقدمة قوانين لتنظيم النسل كإباحية الاجهاض مثلا نجد في الدين الاسلامي ان الامر يختلف تماما .[1]

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كارسوندرز: [2]

- من الصعوبة تحديد حجم أمثل للسكان من جهة ونجده حدد هذا الحجم في ضوء معامل واحد وهو الثروة، بينما أغفل ما إنتهت إليه الدراسات السكانية الحديثة ودور عوامل الاجتماعية، والمستوى التكنولوجي والثقافي والصحي و غيرها.

- اعتمد على متوسط الدخل الفردي لقياس مدى وصول المجتمع إلى الحجم الأمثل، الذي يشير الى الفروق الفردية (فقد يزداد بالنسبة لطبقة معينة وينخفض بالنسبة لطبقة أخرى، بالنسبة لطبقة الرأسماليين والعمال مثلا) - تتسم هذه النظرة بأنها ذات طابع استاتيكى، فهي لم تأخذ في اعتبارها الظروف المتغيرة كالتقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة والتغير الذي يطرأ على الموار: المتاحة، ومنه تفتقر إلى القدرة على التنبؤ بالمستقبل، فإذا ما افترضنا أنه يمكن تحديد الحجم الأمثل للسكان المجتمع ما في فترة معينة فإن هذا لا يساعد على تحديد السياسة السكانية التي يجب إتباعها للقضاء على الفجوة بين الحجم الفعلي والحجم الأمثل للسكان.

: العوامل الاجتماعية - الثقافية: |

تؤكد على أن نمو السكان ليس موضوعا لأي قانون طبيعي تابت إنما نتيجة للظروف الاجتماعية، و نجد عالم الاجتماع كتجزي ديفيز الذي أعطى اهتماما بالغا الموضوع السكان واختلف عن النظرات الأخرى في رفضه لتفسير التغير الاجتماعي والتغيرات السكانية بإرجاعها الى عامل واحد سواء كان اقتصاديا أو ثقافيا أو بيولوجيا ، وينظر الى المجتمع بأنه يميل الى التوازن الاجتماعي، ولكن ليس نوازا بين عدد السكان والموارد المتاحة (كما أكد مانتس) وانما نوازي بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، ويقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي الموار: التي يجب توفيرها لتحقيق الأهداف الدينية والتروية ، والفنية والسياسية التي يهدف إليها المجتمع، وإذا اختل توازن المجتمع سواء نتيجة عدد السكان أو بسبب الاخلال بمتطلبات البناء الاجتماعي- فإن السكان يميلون إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة

[1] ميمونة مناصرة : **التحول اليموغرافي وإثارة على التنوع العمراني دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية بسكرة** ، مرجع سبق ذكر ،ص 36

[2] حسين عبد الحميد رشوان: **السكان من منظور علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكر ، ص ص 74-76.

مثل تأخير أو اللجوء الى تنظيم الأسرة، وهو بذلك يتفق مع كارسوندرز في إرادة الأفراد للتحكم فيحجم السكان

إن نظرية ديفيز اعتمدت على الشواهد من المجتمعات الغربية لمحاولة الوصول الى قوانين و قضايا عامة تساعد على التنبؤ بها في المستقبل، ولم يعمم نظريته على كل المجتمعات واكتفى بتطبيقها على الدول المتقدمة وذا حاولنا اسقاطها على المجتمعات النامية نجد أن الطفرة السكانية التي حدثت فيها أدت إلى اختلال بين السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي مما أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية .

أما إميل دوركايم رطبين حجم وكثافة السكان وبين تقسيم العمل، فزيادة السكان تدفع الى تقسيم العمل الاجتماعي وتنوع المهن مما يساعد على انتقال المجتمع من مرحلة التضامن الآلي إلى التضامن العضوي للعوامل السكانية ، حسب دور كايم أدي تقسيم العمل إلى از ياد كثافة المجتمعات الإنسانية وإنشاء المدن، ونوعها. الأكيد أن العامل السكاني دور بالغ الأهمية في إحداث التغير أو التطور الاجتماعي، فالزيادة السكانية قد تكون عامل مهم في تغيير المجتمع إما بالاتجاه الايجابي أو السلبي لهذا لا يمكن الجزم على العامل السكاني هو الوحيد في حدوث التطور الاجتماعي "

- تعتبر نظرة دوركايم نقطة تحول كبير في تاريخ النظرية الاجتماعية لمفهوم العمل وسيمه لأن نظرته تنطلق من تقسيم العمل ظاهرة اجتماعية ترتبط بطبيعة الحياة الاجتماعية المجتمعات البسيطة والمركبة ،فالمجتمعات البسيطة يضعف فيها نطاق التخصص وتقسيم العمل والتضامن الاجتماعي يكون اليا يرجع الى التماثل والتشابه بين الأفراد على عكس المجتمعات المركبة فهو ينتج من زيادة الكثافة المادية والاخلاقية التي تمثل مدى التضامن مع السنن الاجتماعية والعادات ومعرفة السكان لحقوقهم واجباتهم .

ومن بين أنصار النظرات الثقافية نجد المفكر أرسين ديمون Arsene Dumont الذي يرتكز على العوامل الاجتماعية في تفسير الظواهر السكانية، فيرى ان الخصوبة تتناسب عكسيا مع الارتقاء الاجتماعي وتقل كثافة السكان في البلاد الديموقراطية التي يسه فيها التنقل من طبقة اجتماعية إلى أخرى، وتكثر فرع المهن والعمل فتكثر بالمهاجرين إليها من الريف، مما يساعد على انخفاض الكثافة السكانية، وهذا ما أكد عليه سومبارت sambart حين ذهب الى أن الهجرة الزفية إلى الحضر تؤدي الى إشاعة الرعي الحضرية التي تهدف

إلى تحسين المستوى الاجتماعي مما يدعو إلى الاقلال من معدل الخصوبة، بينما يؤكد فرانك فيتر **Frank fetter** انه من الظواهر السكانية تحد فيها العديد من العوامل الثقافية فيرى أن

الأسر الغنية تخشى تفتيت الملكية بين أبنائها ومنه تلجأ إلى تحديد النسل بينما الأسر الفير تعتبر الأطفال من أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق دخولهم سوق العمل والانتاج في سن

مبكر .[1]

بناء على هذه المساهمات النظرة نستنتج أن دراسة الظواهر السكانية لا تعتمد في تفسير ما على النواحي الكمية من حيث حصر عدد السكان ونموهم ووصف تكوينهم وخصائصهم، بل تعدت الى اعتبار الظواهر السكانية هي ظواهر إنسانية و اجتماعية بالدرجة الأولى فهي مرتبطة بغيرهما من العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرهما من العوامل.

2-أهم رواد علم اجتماع السكان:

لقد اهتم الإنسان منذ غابر الزمن بالقضايا السكانية وقد كانت توجد منذ القدم أفكار عند رجال الدولة و المفكرين خاصة بهم, وهذه الافكار كانت مستوحاة من اعتبارات سياسية و عسكرية و اجتماعية و اقتصادية تتعلق بقضايا معينة مثل (العدد الأمثل للسكان في جماعة ما ,أو ضرورة تشجيع أو إيقاف التزايد السكاني..و غير ذلك)
و على الرغم من كون هذه الأفكار قد كانت تعبر عن الانشغالات السياسية آنذاك وأنها لم تتجاوز حدود التخمينات المبنية على ملاحظات مبعثرة غير انها كانت كافية لتثير القضايا الكبرى التي جسمتها النظريات السكانية المعاصرة ومن أهم المفكرين و الباحثين الذين أثاروا النقاش و البحث في علم اجتماع السكان لدينا:
أ-المفكرين القدامى:[2]
- كونفشيوس: يعد احد اهم علماء الصين العظماء المشهورين, اثار فكرة التناسب بين مساحة الارض و عدد السكان, حيث اعتقد انه من مسؤولية الحكومة نقل السكان عند كثرتهم من المناطق المزدحمة الى المناطق الاقل عددا,و ان العوامل المؤثرة في السكان هي (نقص الغذاء,و الحرب,و الزواج المبكر,و التكاليف المبالغ فيها عند الزواج) ,و قد حدد كونفشيوس مهمة الحكومة من خلال النقاط الاتية:
-ان يكون لدى السكان كفايتهم من الطعام
-ان يكون لدى السكان كفايتهم من العتاد الحربي
-ان يكون لدى السكان الثقة بحكامهم
-ان يكون هناك توزيع عادل بين الناس في الثروات
-ان يكون هناك تخفيف في العقاب و ايجاد قوانين غير قاسية بحث الناس

-ان يكون هناك نشر واسع للعلم بين الناس كونه يرفع مستواهم الفكري و العقلي و يساهم في غرس الاخلاق الطيبة و النبيلة بينهم
-افلاطون: من ابرز الافكار التي خلفها افلاطون ما يلي:
-ينبغي على الحكام ان يثبتوا عدد السكان في المدينة عند عدد معين عن طريق (تحديد الزواج،,تحديد النسل،,منع الهجرة الى البلاد)
-ان يعوضوا ما فقد من جراء الامراض و الحروب من خلال (تشجيع النسل,مكافأة الاسر المنسلة بالمال,ان يسمح للاجانب بالتجنس بالجنسية اليونانية)
-الا يزيد عدد السكان عن الحد الامثل حتى تبقى الدولة في الحد الاوسط و ذلك عن طريق(تنظيم عقود الزواج)
–ارسطو: لقد صنف ارسطو السكان على اساس:

[1] - مصطفي خلف عبد الجواد، **علم الاجتماع السكاني**، مرجع سبق ذكره، ص ص 16

[2] خليل عبد الهادي البدو:**علم الاجتماع السكاني**,ط1,دار الحامد للنشر و التوزيع, عمان،2009, ,ص 13

- وحدات المجتمع (اسرة,قرية,مدينة)
-المهن (قسمها الى مهن طبيعية مثل الصيد و الزراعة, و مهن غير طبيعية مثل التجارة و الصناعة)
-العمر و الجنس
هذا و قد حذر ارسطو من النمو غير المناسب بين طبقات المدينة اذ شبهها بجسم الانسان فكما ينمو جسم الانسان يجب ان ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان في طبقة على اخرى[1]
-ابن خلدون: من اهم الافكار التي جاء بها ابن خلدون تقسيمهم للاجيال الى 3 مراحل اساسية:
-جيل البداوة (يتميز بالخشونة و الشجاعة)
- جيل الحضارة (يتميز بالترف)
-جيل يبلغ فيه الترف حدا يصبح الناس فيه عالة على الدولة و يفقدون عصبيتهم (وهذا الجيل هو مؤشر لزوال الدولة و انقراضها).
هذا و قد قدر ابن خلدون عمر الدولة بعمر الشخص حيث يبلغ سن كل مرحلة هو (40 سنة) و بالتالي يكون عمر الدولة هو120سنة.
ب- المفكرون المحدثون:
- رواد المدخل البيولوجي:[2]
1- توماس روبرت مالتوس: ان اهم الافكار التي جاء بها مالتوس ما يلي:
-ان قدرة الانسان على التناسل و فاعليته تعمل على زيادة السكان.
-ان عدد السكان يتضاعف في كل جيل او في كل (25 سنة) اذا لم يعقه اي عائق قوي.
-ان قدرة الارض على انتاج ما يتطله البقاء الانساني من غذاء تبقى محدودة و تخضع هذه القدرة لقانون الغلة المتناقصة
موانع تفرضها الطبيعة (كالمهن غير الصحيحة و الفقر و المجاعات و الامراض و الاوبئة و الحروب).
و بهذا السياق استخدم مالتوس نوعين من الموانع للحد من السكان او من الزيادة السكانية و هما:
- موانع اخلاقية و تتمثل في العفة.
- موانع تفرضها الطبيعة (كالمهن غير الصحيحة و الفقر و المجاعات و الامراض و الاوبئة و الحروب).
2- دبلداي: اكد على دور الغذاء في تناقص القدرة البيولوجية على الانجاب و قال انه عندما تهدد الكائنات الحية ظروف صعبة فان الطبيعة تعوض عن هذا الخطر بزيادة قدرتها البيولوجية على الانجاب,فالنقص في الغذاء قد يهدد المجتمع و بالتالي تزيد قدرته الانجابية خلال الفترة التي تشهد شحا في الطعام بينما تنخفض هذه القدرة في الفترات التي يكون فيها الغذاء وفيرا
3- هربرت سبنسر: اكد هذا العالم على حدوث انخفاض طبيعي يطرا على القدرة البيولوجية على الانجاب عندما تتطور المجتمعات و تصبح اكثر تعقيدا و تركيبا و عزا ذلك بالمقام الاول الى الطاقة التي تصرف عند القيام بمجهود فكري كبير و ركز على اهمية العوامل البيولوجية في موضوع السكان حيث درس مسائل السكان من خلال اهتمامه بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوى الطبيعية و قد ادرج قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه (مبادئ البيولوجيا) الذي كان يهدف من خلاله الى معارضة اراء –دوبلداي-
4- سالدر: لقد كان مايكل توماس سادلر مصلحا اجتماعيا انجليزيا و من رجال الاقتصاد, و قد راى ان القانون الطبيعي الذي يحكم نمو السكان يتناقض تماما مع القانون الذي جاء به مالتوس و كان يعتقد ان ميل البشر الى التزيد سوف يتناقض بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية و ان اعدادهم تتوقف تماما عن النمو و التزيد و ذلك عندما يتمتع الناس باكبر قدر من السعادة و ذلك بافتراض تساوي جميع الاشياء الاخرى و ذلك بأن قانون السكان الذي نظم و لا يزال ينظم زيادة البشر في جميع الحالات هو ببساطة "القدرة على الانجاب في ظل ظروف مشابهة تتغير تغيرا عكسيا كلما زاد عددهم في مساحة

---

[1] مصطفى عمر حمادة:**دراسات في علم السكان**,دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع مصر,2009, ,ص123-125.

[2] منير عبد الله كرادشة:**علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية**,عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع الأردن,2009, ص.41-42.

معلومة",و هكذا يبدو التفاؤل في مستقبل السكان اقتصاديا على اساس طبيعي عند سادلر بعكس مالتوس تماما لان سادلر اعتقد ان الاختلاف في درجة هذه القدرة على الانجاب يتأثر بالسعادة لا بالبؤس

5- كواردو جيني: و هو مفكر اجتماعي ايطالي اهتم بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور و تغير المجتمع ’و يسلم بأن المجتمع يمر ب ثلاثة مراحل تطورية و هي:

- مرحلة النشأة و التكوين (يتميز السكان خلالها بزيادة النمو ,اختفاء الفوارق الطبقية).
- مرحلة التقدم و الازدهار (و من اهم مميزاتها استقرار المجتمع,و الانتعاش الاقتصادي و ارتفاع مستوى المعيشة و الرفاهية و التصنيع و ازدهار التجارة و الفنون و انتشار الديمقراطية)
- مرحلة الاضمحلال و الفناء (و تتميز باهمال الارض الزراعية نتيجة نقص الايدي العاملة و بالتالي تدهور الاحوال الاقتصادية و نشوء صراع بين الطبقات العاملة و العليا).

- رواد المدخل الاجتماعي و الاقتصادي:[1]

6- كنجزلي ديفز: و هو عالم اجتماع امريكي اعار موضوع السكان جانبا كبيرا من اهتمامه,و من اهم نظرياته "نظرية التغير و الاستجابة في التاريخ الديمغرافي" و التي يمكن تلخيص اهم مضامينها على النحو التالي:

-رفض النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بالاعتماد على عامل واحد.
-يميل المجتمع نحو التوازن و قد يتعرض لمؤثرات من داخل المجتمع او من خارجه.
-اذا تعرض توازن المجتمع الى التهديد او الهدم يجد من يعمل على اعادة التوازن فيه الى طبيعته.
-اذا اختل التوازن يجب ان يتكيف عدد السكان و متطلبات البناء الاجتماعي مع ظروف المجتمع.

7- نظرية هنري جورج: و هو اقتصادي و مصلح اجتماعي امريكي,انكر تماما وجود تعارض اساسي بين تزايد اعداد البشر و القدرة على توفير العيش لهم اذ ان زيادة عدد السكان تتضمن الزيادة في غذائهم, و هذا في حال تساوي الناس جميعا في الحصول على الموارد الارضية.

8- نظرية ديمون: كان ارسين ديمون استاذ في جامعة ستراسبورج, و من اهم نظرياته"نظرية الشعيرية الاجتماعية", والتي تركز على ان الفرد يميل الى الصعود نحو مستويات اعلى في بيئته الاجتماعية و بهذا يبتعد تدريجيا عن وسطه الطبيعي و اسرته و يفقد اهتمامه بسلالته و يركز على رفاهيته الخاصة.

9- كارل ماركس: و هو مفكر اجتماع الماني اشتهر بوضع دعائم الاشتراكية العلمية,و قد عرض بعض الآراء النظرية المتعلقة بالسكان ضمن مؤلفه "رأس المال" ,و من اهم افكاره مايلي:

-ان المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره استنادا الى تغير الانتاج و النظام الاقتصادي.
-ان تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي.
-ان الدول التي تطبق النظام الاشتراكي سينعدم فيها وجود فائض في السكان نظرا للتشغيل الكامل و التوازن بين رأس المال و العمال.
-لا يوجد هناك قانون عام و ثابت للسكان و انما لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع قانون خاص بها.

3-نظريات علم اجتماع السكان:

يمكن ان نعرف النظرية السكانية بأنها مجموعة من القضايا التي تقوم على اساس الملاحظة و التجريب و تقدم تفسيرا للظواهر السكانية من منظور اجتماعي بحت او من خلال العلاقات ذات المنظور السكاني و التي يمكن ملاحظتها و التحقق منها هذا ،و قد ظهرت نظريات عديدة و متنوعة تناولت المسألة السكانية من جوانب عدة و مختلفة حيث قامت بتقديم اسهامات كبيرة لفهم مثل هذه الظاهرة .

ومن هنا يمكن تصنيف تلك النظريات كما يلي:

[1] منير عبد الله كرادشة:مرجع سابق,ص 50-53.

- نظرية انخفاض الوفيات: و من اهم روادها (سميث و ماي و هير), عالجت هذه النظرية ظاهرة الخصوبة بالاعتماد على مفهوم انخفاض مستويات الوفيات و التي ترتب عليها زيادة الرغبة لدى الازواج في الابقاء على طفل واحد على الاقل حتى سن شيخوختهم و اعتباره صمام امان في حالة المرض او الشيخوخة اضافة الى اعتبارات اجتماعية اقتصادية ثقافية مختلفة

:نظرية الوضع الاجتماعي : من اهم روادها (ارسين ديمون),و من اهم افكارها:

- اثناء الارتقاء يصبح الفرد اقل قدرة على التناسل.
- الخصوبة ترتفع في البلدان التي تكون فيها نظم الطبقات جامدة.
- زيادة السكان تتناسب عكسيا مع رغبة الفرد في الارتقاء الذاتي.
- نظرية الكلفة في الخصوبة : اهم رواد هذه النظرية (ليبينستاين) ,و يمكن اجمال اهم مضامين هذه النظرية كما يلي

-ان الناس يتصرفون بحكمة و عقلانية بخصوص الانجاب.

-ان الناس يطبقون حساباتهم الاولية بخصوص تحديد عدد الاولاد المرغوب فيهم و حسابات التكلفة الناجمة عن انجاب الاطفال.

كما اشار ليبينستاين الى المنافع المستمدة من الطفل الاضافي كما يلي:[1]

*منفعة نفسية :ان الطفل الاضافي مصدر سرور لوالديه.

*منفعة مادية :يعد انجاب الاطفال في الاسرة عامل انتاج

*منفعة متوقعة: خدمة الابن لوالديه عند شيخوختهم و في حالة عجزهم.

:اما بالنسبة للكلفة بالنسبة للطفل الاضافي فنخص بالذكر نوعين من الكلفة و هما:

*كلفة مباشرة : وهي النفقات المادية المستمرة للطفل حتى يصبح قادرا على اعالة نفسه.

*كلفة غير مباشرة :اضاعة فرص العمل على المرأة بسبب وجود طفل اضافي من خلال المنافسة على وقتها و مجهودها

- نظرية التحول الديموغرافي الانتقالية الديموغرافية:

من اهم روادها (ويكس جون),و تسعى هذه النظرية الى تفسير تجارب البلدان المصنعة خلال القرنين الماضيين من الزمن و التي انتقل فيها السكان من حالة النمو السريع الى حالة النمو البطئ, كما يمكن تلخيص عملية التحول الديموغرافي في هذه المراحل الى:

- مرحلة التوازن المرتفع : تتميز بمعدلات خصوبة و وفاة مرتفعة مما يؤدي الى نمو سكاني منخفض.
- مرحلة التحول: تتميز بانخفاض سريع في معدل الوفيات و ارتفاع معدل الخصوبة مما يؤدي الى نمو سكاني مرتفع.
- مرحلة التوازن المنخفض تتميز بانخفاض الزيادة الطبيعية للسكان و الناجمة عن انخفاض كل من معدلات الولادة و الوفاة على حد سواء.

- نظرية تركيب العائلة: من اهم روادها عالم الاجتماع (غوود),و تنص هذه النظرية على ان التصنيع و التحضير يعملان على تدمير و تكسير نظام العائلة الممتدة (و هي العائلة التي عادة ما يتم بداخلها صناعة اغلب القرارات ذات العلاقة بالاسرة و عناصرها,حيث يتم ضمن اطرها وضع القرارات و الترتيبات بخصوص الزواج و الانجاب كما و يتم ضمن نطاقها كافة العمليات الاقتصادية و الاجتماعية لافراد الاسرة، وهذا على خلاف ما يجري في العائلة النووية المستقلة و هي العائلة التي تصنع عادة قراراتها من قبل الزوجين نفسهما سواءا قبل الزواج او بعده و تخضع قراراتهما لمفهوم "الانتقاء و الاختيار" خاصة في مواضيع تتعلق بالزواج و اختيار مكان الاقامة و العمل و منطقة السكن و قرارات الحمل و الانجاب و غيرها.

[1] منير عبد الله كرادشة،مرجع سبق ذكره،ص58-60.

- نظرية اتجاه تدفق الثروة: من اهم روادها (كالدويل) ,و تعتبر هذه النظرية من اهم النظريات التي تناولت موضوع الطلب على انجاب الاولاد.
ترى هذه النظرية ان ارتفاع الخصوبة يكون في المجتمعات النامية حيث ينتشر نظام العائلة الممتدة و سيطرة كبار السن على موارد الاسرة,مما يؤدي الى تدفق الثروة المكونة من جيل الابناء الى جيل الاباء.
و ترى ان انخفاض الخصوبة يكون في المجتمعات الحديثة حيث تتقلص العلاقات الاسرية البيولوجية و تتراجع سلطة الكبار و يتحول نظام الانتاج الاقتصادي من نظام عائلي الى نظام السوق,مما يؤدي الى تدفق الثروة المكونة من جيل الاباء الى جيل الابناء .

نظرية كاين: و هي نظرية ذات صيغ ديموغرافية اجتماعية واضحة و قد ركزت على تناول "مفهوم الطلب على الاطفال",وقد طور اسس هذه النظرية (كاين) عبر عدة دراسات,و بصورة عامة فقد ركزت هذه النظرية على قيمة الاولاد كمصدر ضمان و حماية للاهل في البلدان النامية..كما اعتبر (كاين) ان المراة في هذه الدول و باعتمادها على الرجل خاصة في الميدان الاقتصادي يجعلها اكثر عرضة للخطر في حال الترمل او الطلاق او مرض الزوج وهذا ما يعزز رغبتها في انجاب الاولاد بغية تامين العدد الكافي منهم كضمان بوجه المخاطر المفترضة و التي يمكن ان تمر بها مستقبلا ..كما راى ان العائلة الممتدة تشكل مصدر حماية في حالات الخطر و الشيخوخة.

- نظرية ديفيز و بلاك (المتغيرات الوسطية): [1]يمكن القول ان هاذين العالمين قدما اطارا تحليليا وافيا بينا فيه ان كافة المتغيرات الاجتماعية او الاقتصادية تؤثر على مستويات الخصوبة من خلال مجموعة من العوامل سمياها ب (المتغيرات الوسطية للخصوبة) و ضمناها في اطار احتوى مجموعة من المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في الخصوبة او تبين الاسباب المباشرة التي تعمل على رفع مستوياتها او حتى خفضها ,كما اشارا الى ان هذه المتغيرات موجودة في كافة المجتمعات كما تتاثر بمتغيرات اخرى ذات صيغ اجتماعية او اقتصادية مختلفة.

.
نظرية جون بونقارتز: يبين الديموغرافي (جون بونقارتز) ان دراسة مستوى خصوبة السكان و تفسيراته تتطلب العمل على القياس المباشر للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة في الخصوبة ,كما ذكر ان العوامل التي تؤثر في الخصوبة و مستوياتها تمر عادة عبر العوامل البيولوجية و السلوكية و هي ما دعاها ب(المتغيرات التقريبية للخصوبة).

4- موضوع الدراسة في علم اجتماع السكان:

لا يعتمد علماء الاجتماع عند تحليلهم للظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموغرافية والمتغيرات السكانية، ويستفيدوا بها على المستويات المتباينة وخاصة الاسرة والمدينة وجماعات الأقليات والطبقات الاجتماعية، والتدرج الاجتماعي والنسق السياسي، والنظام القيمي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية وما الى ذلك من الموضوعات التي تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع. إن تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية يثري علم الاجتماع ويساعده على الوصول الى مستوى عالي من التعميم وتجرد المعطيات والوقائع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع، ومن ناحية أخرى فقد استفاد

ميدان السكان نظريا ومنهجيا كثير من علم الاجتماع. هناك ثلاثة عناصر المجتمع وهي الأرض أو

[1] محمد عبد الله كرادشة مرجع سبق ذكره65،63.

الطبيعة والإنسان ويظهر العنصر الثالث في العلاقة المعنوية التي تربط الإنسان بالأرض أو الطبيعة، ومن ناحية أخرى ترط هذه العلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وفي هذا الصدد يقول أرنولد جرين **Arnald Green** بأن المجتمع كموضوع الدراسة في علم الاجتماع يتكون من السكان والتنظيم، والزمن والمكان والمصالح مما يفسر مدى اهتمام علماء الاجتماع بدراسة السكان لأنها أهم عنصر في البناء الاجتماعي .

إن دراسة السكان باعتبارها أحد ميادين علم الاجتماع تتمتع بطابع متميز وخصائص فريدة فهي لممح تنمو كفرع خاص نتج عن التطور الذي طرأ على ميدان علم الاجتماع بوجه عام، بل هي على العكس من ذلك تعتبر أقدم من علم الاجتماع ذاته حيث انها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متعددة مثل الاقتصاد والاحصاء، والطب والبيولوجيا، ثم أصبحت بالتدرج أكثر ارتباطا بعلم الاجتماع ولقد ظهر علم اجتماع السكان نتيجة استجابة ملحة إلى فهم

وتفسير الظواهر السكانية ذاتها ودراساتها باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية تهتم الديموغرافيا بالسكان من حيث الحجم وما يطرأ عليه من تغيير اسلوب حدوث هذا التغير سواء عن طريق زيادة معدلات المواليد او الوفيات او الهجرة كثلك يدرس هذا العلم تقسيم المكان الي جماعات فرعية إلى جماعات فرعية عديدة عن طريق الجنس والعمل والمركز الزواجي وما يحث في بناءات من تغيرات اما المناهج المستخدمة فهي غالبا ما تكون احصائية كمية [1]، ويختلف معلم اجتماع السكان عن الديموغرافيا والدراسات السكانية من حيث توقيت ظهوره ،حيث يعتبر علما حديثا نسبيا بالمقارنة بالاهتمام القديم للديموغرافيا والدراسات السكانية الأخرى، وبدراسة الظواهر السكانية ، واختلف كذلك من حيث طريقة تناوله للظواهر السكانية

سواء المرتبط منها ببناء السكان مثل الحجم والتكوين والتوزيع، أو الخاص بتغير السكان مثل النمو والزيادة والتضخم، فعلم اجتماع السكان لا يميل الى تجرد هذه الظواهر عن ارتباطها بغيرها من الظواهر، وانما يبحث عن تفسير عن تفسير هذه الظواهر السكانية في ضوء ظواهر أخرى على علاقة قوية بها أي ظواهر البناء الاجتماعي للمجتمع حيث يمثل السكان عنصرا هاما في هذا البناء

فهذا العلم يربط إذن في دراسته بين موضوعات علم الاجتماع وبين الظواهر السكانية موضع اهتمام الديموجرافيا، ولا يقف عند حد الاعتماد على الأرحام بل يهدف الى الوصول إلى فهم وتحليل أعمق للعلاقات التي ترط بين هذه الظواهر وتفسير ما في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير ، وقيم وأدوار ومكانات و غيرها . ويكمن أوجه الاختلاف بين علم اجتماع السكان وبين الجغرافية البشرية

[1] عاطف غيث : **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرية الجامعية الاسكندرية، 1989 ، ص 230.

والجغرافية الاقتصادية،[1] في أن الجغرافية البشرية تركز في تطور المجتمعات البشرية وتوزعها السكاني، والشرط الجغرافية والنشاطات السكانية وحركتها ونموها، و المشكلات التوعية ومحور اهتمامها يكون متعلقا بدراسة الأرض والبيئة، أما الجغرافية الاقتصادية فتهتم بدراسة الظواهر السكانية إلى الحد الذي يمكن من الاستفادة منه في تفسير نسق المتغيرات الاقتصادية.تعتبر الجغرافية البشرية الفرع الثاني من فروع الجغرافية بن الجغرافية الطبيعية، ولكنها لا يمكن أن تعالج مساحة عن البيئة الطبيعية نظرا للعلاقة العضوية الموجودة بينهما، فعن دراسة الظواهر البشرية لا يمكن فصل خصائص الوسط الجغرافي، وهنا يظهر جليا في دراسات ابن خويا الخاصة بتأثير البيئة بمناخها وتضار سها على عادات السكان وتعد الجغرافية البشرية جزءا من الجغرافية الاقتصادية باعتبار علاقة النشاط الألماني بالوسط الجغرافي يحدها النشاط الاقتصادي الذي هو ثمرة العلاقة بين المجتمعات من جهة والبيئة المحيطة من جهة اخرى[2]

[1] مصطنى خلف عبد الجواد : **علم الاجتماع السكاني** ، دار المسيرة ، الارن، طبعة 1، 2009، ص13-14

[2] ابراهيم أحمد سعيد ، **أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية** ، محاضرات لطلاب السنة الثالثة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب ، 1418 ه -1997م ص17-28

خلاصة :

تعقد الحياة الاجتماعية ساعد على ظهور جملة من التخصصات في علم الاجتماع التي استدعت مزيدا من التخصصات العلمية التي تبحث في المشكلات المجتمعات وتسعى الى معرفة أسبابها و العمل على فهمها ، لذا فإن دراسة موضوع السكان لم يكن حديثا و لكن استدعت الضرورة بظهور علم اجتماع السكاني نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط بينها فهو يحاول التعرف على دراسة مختلف الظواهر السكانية في ضوء علاقاتها بمختلف الصراعات الاجتماعية والبحث عن تحديد عوامل المشكلات السكانية في المجتمعات واقتراح حلول لها.

فهو يهتم بدراسة الظواهر السكانية سواء الخاصة بناء السكان و بتغير السكان يعتبر موضوع السكان من ميدان الدراسة في علم الاجتماع، ولابد من معطيات ديموغرافية عند دراسة أي ظاهرة سوسيولوجية كانت. لوصول إلى نتائج على درجة عالية من الدقة، يمكن أن تكون قابلة للتعميم في حدود معينة وساعدنا على مزيد من التحكم في الظواهر الاجتماعية و ادارتها.

قائمة المراجع:

1. ابراهيم أحمد سعيد ، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية ، محاضرات لطلاب السنة الثالثة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب ، 1418 ه -1997م .
2. حسين عبد الرحمن رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع ،ط1 ،المكتبة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001 .
3. خليل عبد الهادي البدو:علم الاجتماع السكاني,ط1,دار الحامد للنشر و التوزيع,عمان،2009.
4. عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرية الجامعية الاسكندرية،مصر، 1989 .
5. مصطفى عمر حمادة:دراسات في علم السكان,دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، مصر,2009.
6. مصطفى خلف عبد الجواد : علم الاجتماع السكاني ، دار المسيرة ، الارن، طبعة 1، 2009.
7. منير عبد الله كرادشة:علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية,عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع الاردن,2009.
8. ميمونة مناصرة ، التحول الديموغرافي واثار على التشوه العمراني دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ،2003بسكرة،-2004.

المحورالسابع: علم الاجتماع السياسي

تمهيد

1-الجذور الفكرية لعلم الاجتماع السياسي

2-علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة

3-رواد المؤسسون لعلم الاجتماع السياسي

4- مجالات الدراسة في علم الاجتماع السياسي

خلاصة

المحورالسابع: علم الاجتماع السياسي

تمهيد :

يعتبر علم الاجتماع السياسي كفرع متخصص من فروع علم الاجتماع - الذي يسعى الى دراسة الظوهر السياسية من حيث تأثيرها و تأثرها بالظواهر الاجتماعية. مع اهتمامه بالنظام المدني و المجتمع السياسي أي التركيز على العلاقة بين الدولة (كنظام سياسي) و النظم الاجتماعية الاخرى أين يصبح النظام السياسي بؤرة الملاحظة السوسيولوجية كنموذج للتنظيم الاجتماعي و بالتالي فإن النظام السياسي يشكل إحدى القضايا المهمة و الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي لأنه لا يهتم بالخصائص الرسمية للحكم و انما يهتم بالدرجة الأولى على دراسة الدولة كونها تمثل مركزية القوة السياسية بالنسبة الى تنظيم الحياة الاجتماعية السائدة في المجتمع . و بهذا لا يمكن تصور انفصال الدولة عن المجتمع لان الفكر الاجتماعي السياسي القديم منه و الوسيط اهتم بالنظام المدني و المجتمع السياسي لكن تبقى أشكال السلطة قديمة قدم التفكير الإنساني، وما ينطبق على علم الاجتماع العام في هذا الصدد ينطبق أيضا على علم الاجتماع السياسي كفرع منه، وبالتالي مر علم اجتماع السياسي بنفس الطريقة التي تطور بها علم الاجتماع.

ونظرا لتعدد المشكلات الساسية في الآونة الأخيرة من أهمها التنمية السياسية ،الثقافة السياسية،المشاركة السياسية ....الخ هذا ماستدعى التركيز على ميدان علم الاجتماع السياسي في معالجة هذه القضايا والمشكلات السياسية الجديدة في ضوء ارتباطها بالبنايات الاجتماعية الأخرى.

1- الجذور الفكرية لنشأة علم الاجتماع السياسي:

حتى أوائل الربع الثالث من القرن العشرين،كان المفكرون السياسيون لا يزالون يدرسون ظاهرة السلطة و السياسة باعتبارهما مسألتين معزولتين عن المجتمع ، ولكن مع مرور الوقت أصبح من الصعب تحليل و تفسير النظام السياسي للدولة بعيدا عن أنظمتها الاجتماعية و الاقتصادية ، أو اهمال درجة تقدمها ،أو طبيعة العقائد السائدة فيها .بالاضافة إلى تقاليد و ثقافة شعبها ذلك أن المجتمع يمارس ضغطا على النظام السياسي ،و هو ضغط يؤثر تأثيرا كبيرا على النظام السياسي و يضفي عليه طابعا خاصا.و إذا كانت المجتمعات النامية تتميز بوجود سلطة سياسية مركزية قوية ،بينما تتميز المجتمعات المتقدمة تكنلوجيا بوجود سلطات عديدة الى جوار سلفطة الدولة ،الا ان ظروفها الاجتماعية و الاقتصادية و التاريخية المتتالية تؤثر في طبيعة بناء نظامها السياسي.وبناءا على ذلك فقد أدرك علماء السياسة و الاجتماع و الأنثروبولوجيا في الوقت الحاضر ،أن الاكتفاء بتحليل النصوص القانونية و الدستورية لا يعطي فكرة سليمة عن سير نظام الحكم في المجتمعى ،و مدى أدائه لوظائفه ، و لذلك إتجهوا الى التحليل الكلي و تخلوا عن التحليل الجزئي.[1]

وعن تحليل الظاهرة السياسية عند العرب ابتداءا من العلامة عبد الرحمان ابن خلدون ،و انتهاءا بعلماء الاجتماع و الأثروبولوجيا أمثال الدكتور أحمد أبو زيد ،و الدكتور أحمد الخشاب فالتحليل السياسي لا يقل أهمية عنه من الناحية القانونية أو الفقهية بل ربما زادت عليها شأنا و علت عليها عليها مكانا .

ويعتبر الباحث الأمريكي ليبست أن الأزمات الدينية في القرن السادس عشر و السابع عشر وكذلك الثورة الصناعية في القرنين الثامن و التاسع عشر في أوروبا هذا ما ساعد عل بلورة المجتمع الجديد و هي التي بلورت ما نسميه بعلم الاجتماع السياسي. و يضيف لبيست بأن الانقسام بين الحاكم المطلق في القرن السابع عشر ،و البورجوازية ،أوضح الاختلافات بين الانسان و المواطن ،و بين المجتمع و الدولة و التي كانت سببا نحو شرعية الدولة و هذا راجع الى الصراع الديني في القرن السابع عشر ، و في القرن 19 كان هناك تضارب حول المجتمع و الدولة فمثلا كارل ماركس يرى بأن المجتمع هو الذي يجب دعمه في الوقت الذي تحدد فيه سلطات الدولة اما عن طريق إلغائها أو عن طريق وقوعها تحت سيطرة المجتمع ،و رأى آخرون أن الحل يمكن في السيادة الدولة على بقية المنظمات الأخرى في المجتمع ،و على مختلف فئاته و جماعاته.

أما علماء الاجتماع السياسي اليوم فقد تجاوزوا هذا الآن وذلك عندما حددوا بكل وضوح ميدان تخصصهم ،فهم يرون أن الدولة ليست سوى واحدة من المنظمات أو الأشكال السياسية العديدة في المجتمع ،و أن

[1] سعاد الشرقاوي ،علم الاجنماع السياسي ،**أثر الظروف الاجتماعية و الاقتصادية على النظم السياسية** ،دار النهظة العربية،القاهرة سنة1977،ص3.

المؤسسات السياسية ليست سوى واحدة من مجتمعات عديدة من المؤسسات الاجتماعية ،و أن العلاقة بين هذه المنظمات و بين مجموعة المنظمات الأخرى ،هي الموضوع الخاص بعلم الاجتماع السياسي[1].

2- علاقة علم الاجتماع بعلم السياسة:

تعد العلوم السياسية ذلك الاطار الاجتماعي الذي تعيش من خلاله مجموعة من الأفراد تشكل مجتمعا و يمارس أفرادها السياسة من خلال إ'طار إجتماعي ،سواءا إتفقوا في ذلك أو إختلفوا.

كما تركز العلوم السياسية على دراسة الدولة وعلاقتها بالأفراد الذين تحكمهم هذه العلاقة التي غالبا ما تقوم على قواعد مقرر ومقبولة وتوصف بالقانونية والشرعية، وتهتم بذلك بدراسة الأحزب السياسية والسلوك السياسي والقيادة، والجماعات الضاغطة والرأي العام وأسس الإدارة العامة ، فالعلوم السياسية تدرس الدولة دراسة مفصلة وتهتم بتحليل العلاقة بين الأفراد والسلطات، ونتناول العلاقات الدولية. و السياسة تعني عموما تلك الخطة أو التوجه أو الاستراتيجية التي يعتمدها مجتمع ما في نظام الرسم أهدافه وغاياته على المدى القريب والبعين.

ومنه لا يمكن لعالم الاجتماع أن يتجاهل تأثير النظم السياسية على بقية النظم الاجتماعية الأخرى كتأثير النظام السياسي على طريقة ونوع التعليم الشائع أو على النظام الأسري، كما تحتاج العلوم السياسية إلى اختصاص علم الاجتماع وذلك لقدرته على تزويدها بالحقائق والقوانين الاجتماعية التي تفسر السلوك السياسي تفسير علميا وعقلانيا، وكفاءته على تخمين النتائج الاجتماعية التي تتمخض عن السلوكي السياسي والأحداث السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع، ويساعد العلوم السياسية على فهم المؤسسات السياسية من خلال دراسة علاقتها بالمؤسسات البنيوية الأخرى التي تتفاعل معها في الحياة العملية.

من الثابت أن علم السياسة لا يتم في فراغ وإنما في نطاق معين ولقد زد الاهتمام بدراسة تأثير المجتمع على النشاط السياسي وأصبح هذا اللون من المعرفة بشكل قاعدة الدراسة علم الاجتماع السياسي، وهناك ارتباط بين علم السياسة والاجتماع فعلم السياسة يتلقى من علم الاجتماع بعض العناصر التي تفيد في نطاق التحليل السياسي ذلك لأن هناك العديد من المواقف السياسية التي لا يمكن فهمها دون التعمق فيها هذا ما جعل علماء السياسيون يعترفون بأهمية علم الاجتماع في دراسة السياسة و كيف أن نظريات الفلاسفة السياسيين و علماء الاجتماع من خلال هذا العلم تدرس الروابط بين السياسة و المجتمع ،وبين السلوك السياسي و السلوك الاجتماعي أى هو متصل نظري و منهجي بين علم الاجتماع و علم السياسة.

فالسياسية لا يمكن أن تتطور بدون الإحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية القائمة في المجتمع في

[1] محمد علي محمد ،**علم الاجتماع السياسي** ،دار الجامعات المصرية،الاسكندرية ،سنة 1977،ص51.

كل مرحلة من مراحل تطور ونمو أفراد المجتمعات[1].

3- الرواد المؤسسون لعلم الاجتماع السياسي:

لقد قطع الفكر الاجتماعي شوطا طويلا عبر التطور التاريخي للمجتمعات البشرية، ويمكن تميز التيارات الأساسية في الفكر السياسي ما قبل العلمي التي كانت بمثابة رواق لصياغة نظرة اجتماعية في السياسي، نذكر منها :

أ- الفلسفة الإغريقية:

تمثلت في أعمال أفلاطون وأرسطو، ويعد افلاطون من بين أهم مؤسسين هذا العلم في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، وعلى الرغم من أنه كان فيلسوفا مثاليا إلى أنه نظر الظاهرة السياسية من زاوية مجتمعية، فلقد اعتني عند دراسة المدينة الفاضلة بتأثير المتغيرات الاجتماعية على السياسة والحكم، كما اهتم بالمؤسسات الاجتماعية وفعاليتها على تنشئة الأفراد تنشئة سياسية سليمة . ومنه يعتبر افلاطون من الأوائل الذين اهتموا بموضوع التنشئة السياسية واعتبارا من اهم مواضيع علم الاجتماع السياسية أما ارسطو تؤكد رؤيته السياسية على الاجتماع الانساني (الناس يجتمعون من أجل الزعبة القوية في عيشة الجماعة بمعنى الارتباط بالمجتمع الانساني)، فلقد وضع دعائم مجتمعه الفاضل كما تصور أفلاطون في جمهوريته مؤكدا أن المجتمع أرتمى الحياة السياسية وأن الغاية من الاجتماع الانساني هو توفيز سعادة الناس. وأيضا الفكرة الأساسية التي تطرق اليها ارسطو أن الاسرة هي أول خلية اجتماعية، أو هي الوحدة الطبيعية التي نتجت عنها القرية ومن اجتماع عدة قرى تتكون المدينة السياسية أو الدولة، وعلى ذلك تكون الدولة شيئا طبيعيا وهي أكمل الوحدات الاجتماعية وأوضحها هدفا وتضمن للأفراد السعادة المادية والمعنوية فلا تكون مقصورة على توفير الحاجات الضرورية فقط وإنما غايتها توفير أسباب السعادة المادية والأدبية التي تتعلق بعقل الفرن، وتشمل التنزية والتعليم والثقافة، بجانب ما توفر من الاستقرار والأمن في الداخل والخارج ، فالمدينة السياسية سابقة على القرية والأسرة، والأفراد يتضافرين ويتحدون للإبقاء على سلامة المجتمع وعليهم أن لا يتعارضوا مع مصالح الدولة وغاياته العليا.

ومنه اهتمت الفلسفة الازقية نحو تحقيق نظام سياسي أفضل في ضوء معايير أخلاقية، وقد انطلقت من تقييم النظم السياسية التي كانت سائدة في المجتمع الافريقي القديم وحاولت تجاوز هذه النظم بتصور نظام سياسى أفضل تتحقق فيه بعض القيم والمثل العليا التي افتقدها النظام السياسي القائم.

ب- العلامة عبد الرحمن ابن خلدون:

يشمل علم الاجتماع السياسي عنده على كيفية تكوين الدولة والسلطة، حيث أوضح كيف تنشأ النظم

[1] هشام محمود الافاجي : **علم الاجتماع السياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 206

السياسية والعوامل الفاعلة في از. هارما وسقوطها ووضع بذلى أساس الدراسة التاريخية المقارنة للنظم السياسية. ومدى علاقة ذلك بقوة العصبية او ضعفها، وظهر ذلى في قوله : أعلم أن صاحب الدولة إنما يتم أمر، بقومه، عصابته و ظهراؤه على شأنه وبهم يقارع الخوارج على دولته ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزرة دولته وجباية أمواله، لأنهم أعوانه على القلب وشركاؤه في الأمر، ومساهموه في سائر مهماته ما دام الطور الأول الدولة، فإذا جاء الطور الثاني وظهر الاستبداد عنهم والانفراد بالمجد ودافعهم عنه بالمزاح صاروا في حقيقة الأمر من بعض أعدائه، وأحتاج في مدافعتهم عن الأمر وعدهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم...وذلك حينئذ مؤذن باهتضام الدولة وعلامة على المرض المزمن فيها لفساد العصبية التي كان بناء الغلب عليها ومرض قلوب أهل الدولة ...ويعود ويال ذلك على الدولة ولا يطمع في برئها من هذا الداء لأنه ما مضى يتأكد في الاعقاب الى أن نهب رسمها[1]

وبهذا علم الاجتماع السياسي عند العلامة ابن خلدون يقوم على بيان طبيعة الملك وأعمار الدولة من البداوة إلى الحضارة وأثر الترن في ذلك ، كما تعرض لعدل الحاكم وظلمه وأثر ذلك في ازهار الدولة (موضوع الباب الثالث من المقدمة وكشف عن عملية التغير السياسي والاجتماعي وطبقها على تحول المجتمع من البداوة الي الحضارة بقوله: ان هذه الأطوار طبيعية للدول، فإن الغلب الذي يكون به الملك إنما بالعصبية وما يتبعها من شدة اليأس وتعود الاقتراس...ولا يكون غائبا إلا مع البداوة فطور الدولة من أولها بدواة .ثم أذا حصل الملك تبعه الرقه واتساع الأحول:.

فالدولة تنتقل الى اطوار مختلفة متجددة ويكتسب القائمون بها في كل طوز خلقا جديدا وهي: [2]

1- طور الظفر بالبغية والاستيلاء على الملك وانتزعه من ايدي الدولة السابق.

2- طور الاستبداد او الانفراد بالسلطة والتنكر لأهل العصبية والتجاء الى اتخاذ الموالي وجنود الارزق .

3- طور الفراغ التحصيل ثمرات الملك مما ينزع إليه طبائع البشر .

4- طور القناعة والمسالمة حيث يكون صاحب الدولة قانعا بما ورثه عن آبائه .

5- طور الإسراف والتبذير ويكون صاحب الدولة متلافا خاضعا لنزواته وشهواته ، وسرعان ما تصاب الدولة بالهزيم الذي يؤدي بانحلالها .

ومنه قسم العلامة ابن خلدون الخط العام الدائري (أي كل دولة تنتقل من طوز الى طور وتتوالى هذه

[1] مصطفى الخشاب : **تاريخ التفكير الاجتماعي وتطورا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ص -57

[2] مصطفى الخشاب : **تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره**، مرجع سبق ذكر ، ص 154-156

الأطوار على وتيرة واحدة لتغير النظام السياسي إلى المراحل التالية : البداوة والملك ، الحضارة الفساد والنذير، الخراب والانحلال أو حالة الهر.

فهو تناول موضوع أساسي يتعلق بالعصبية التي تعني أن الفرن يقوم بالدفاع بشدة عمن يتعصب لهم (بمثابة الهوية حاليا) وبواسطتها يتكاثف الناس لعمل أي شيء في سبيل اقامة الدولة، وأيضا يري أن الآدميين بالطبيعة الانسانية يحتاجون في كل اجتماع الى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض، وبالتالي اعتبر بأن الدولة أعمار ما اسما بصعود الدولة حيث تكون في بداية هذه المرحلة الزمنية (الجيل الأول) في أوج قوتها نظرا لقوة العصبية عندها، وفي الجيل الثاني يذهب خلق البداوة وخشونتهاء الى تحول حال الدولة إلى الملل والترن وتتفكى الجماعة وتظهر النزعة الفردية، وأما الجيل الثالث من مر الدولة ينفصل الأفراد انفصالا كاملا معن عبيتهم و ينسون الجماعة فتضعف الدولة بذلك.

ولقد أثرت هذه الفكرة على تطور علم الاجتماع السياسي وانتقلت الأفكار التي قدمتها عبر الفلسفة الاسلامية والمسيحية - إلى العصر الحديث حيث أثرت على أفكار المفكرين السياسيين من أمثال ميكيا فاي وهوبز ولوك وروسو وكما أثر التحليل التاريخي المقارن عند ابن خلدون خاصة- على فلاسفة في القرن الثامن عشر من أمثال مونتسكيو وأدم سميث . ومع ظهوز علم الاجتماع في القرن التاسع عشر وبداية التفكير العلمي في شؤون المجتمع تحولت هذه التيارات الفلسفية والتاريخية المقارنة الى تيار علمى ينظر للسياسة على انها نظام اجتماعي ضمن نظم عديدة في المجتمع واشتمل هذا التحول على تحولات عدي فيما تطرح مشكلات السياسة والمجتمع.

فلقد قدم نيقولا مكيافيلي نقلة جديدة في دراسة وتحليل وتفسير الموضوعات السياسية خاصة فيما يتعلق بالسلطة والمحافظة عليها من قبل الذين يملكون زمامها على عكس الفلسفة السياسية التي كانت سائدة منذ أرسطو حتى عصر النهضة، فإنه أراد أن يستقل تماما بعلم السياسة ويفصله عن علم الاخلاق والقيم من خلال شعار، الغاية تبرر الوسيلة، فإذا كانت غاية الحاكم هي البقاء في السلطة وتطويع المحكومين لسلطانه فيجوز له استخدام كل الطرق التي تضمن له البقاء فتغي بذلك الوسائل الأخلاقية والقيم المثالية .

وبالتالي كانت الظواهر السياسية تفسر على أساس فلسفي أخلاقي قد تكون وضعة لو الهية او عقلية ولكن بمجيء ميكافيلي أصبحت تفسر على اساس مادي يتعلق بالقوة والسلطة.

ج- كارل ماركس: تتلخص نظريته عن الدولة كمنظمة سياسية في أنه ربط وجودها بطرين مرحلية تاريخية حتى تختفي تماما، حيث يصبح وجودها معطلا لمسيرة التطور التاريخي، فالتطور التاريخي سيقضي على نظام الطبقات ولكن قبل أن يصل الى المجتمع المثالي يمر بحالة تسمى الاشتراكية تسود فيها ديكتاتورية الطبقة العاملة بعد تكون أن قضت بثور على الطبقة الرأسمالية .. أن افكار، هامة جدا

للذين جاءوا من بعده في تطوير علم الاجتماع السياسي لأنه يري أن الصراع الطبقي بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة هو أساس تغير المجتمع من مرحلة حضارية معينة الى مرحلة اخرى أكتغير المجتمع من نظام العبودية إلى نظام الإقطاع الى نظام الرأسمالية)، واهتم بطبقة البر لتيارا (الطبقة العاملة) ودراسة الظروف التي تؤدي الى قيام ثورة هذه الطبقة على النظام الرأسمالي وأن الاستغلال والعبودية والفقر وكل ما تتعرض له يؤدي الى زيادة وعيها السياسي ودرجة التضامن السياسي وزيع لواء الثورة الاشتراكية والاستحواذ على السلطة من الرأسمالية .

الاتجاه الماركسي لا ينحصر في مجر: الاشارة الى ان السلوك السياسي هو تعبير عن المصالح الاقتصادية (المادية لكن على العكس من ذلك كان اسهامه الرئيسي هو أنه

جعل علم الاجتماع السياسي موازا لدراسة بناء المجتمع او علم اجتماع الوحدات الكبري **microsociologique** فاذا كان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل وحدات صغرى فإنه يدرس هذه التفاصيل نفسها ولكن على مستوى بناء المجتمع الكلي، وقد تعرض لانتقادات فهو إن كان يرجع الأحداث السياسية للوقائع الاجتماعية فهو لا يعطي أهمية لأثر النظم السياسية المختلفة في تغيير المجتمع، كما أن النزعة الحتمية الاقتصادية يتعذر عقد مقارنات التي تعتبر جد هامة في علم الاجتماع السياسي نظرا لأنها تسلم بعمومية نمط تاريخي معين من جهة أخرى لا تلائم الدول النامية - المستقلة حديثا- حيث نلعب أنظمتها السياسية الجديدة دورا أساسيا في عملية التنمية.

من أهم القضايا التي اهتم بها ماكس فيبر هو موضوع السلطة التي تناولها بها كل من دوركايم وكارل ماركس كر: فعل لأحداث الثورة الفرنسية حيث تأثر! بهارات التغير الاجتماعي التي طرأت على المجتمع في أعقاب هذه الثورة إذ شهدت البناءات التقليدية للسلطة تغيرات اساسية وفقا لتصورات من أهمها اتجاه ثوري يدعم استبدال البناء التقليدي ببناء يؤسسه العقل في حين يوجد ايضا الاتجاه السلطة الكارزمية، وبهذا تبلورت تصوته الاساسية للسلطة في السلطة التقليدية والسلطة العقلانية والسلطة الكارزمية وهذا ما أكد عليه ماكس فيبر .[1]

4- مجالات الدراسة في علم الاجتماع السياسية:

اختلفت التعاريف حول علم اجتماع السياسة منها ما يعتبر العلم الذي يدرس الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع، وهناك من يعتبر حق من حقول المعرفة الاجتماعية

[1] مولود زيد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، ط1 ، منشورات جامعة السابع من ابريا ليبيا 2007، ص11.

يدرس الظواهر السياسية داخل الجماعة السياسية المسماة بالدولة لكن من وجهة نظر مجتمعية دراسة علمية واقعية ، و يرى عالم السياسة بأن علم الاجتماع السياسي هو محاولة لدراسة الأثار التي تحدثها البيئة الاجتماعية على النسق السياسي فهو ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسي و الأنساق الفرعية الأخرى، فإن اهتمامات عالم السياسة تدور حول الأسباب الاجتماعية للاختلافات بين الايديولوجيات السياسية واثر التغير الاجتماعي على التغير السياسي، أما عالم الاجتماع فيعزمه على انه فرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزع القوة داخل لو بين المجتمعات، ومعالجة الصراع السياسي والاجتماعي الذي يؤدي الى تغيير في عملية تخصيص القوة ومنه يركز على دراسة عمليتي الاتفاق وعدم الاتفاق السياسي واسبابهما الاجتماعية . يري المفكر م. دوجرميه Duverger M

أن تأخر نمو علم الاجتماع السياسي يعود الى الاختلافات حول حدوده و ميانه، فقد بقيت لوقت طويل مشكلات البناء السياسي من الاهتمامات الاساسية لرجال القانون الذين عالجوا الموضوع بشيء من الغموض وذلك بعكس

علماء الاجتماع الذين اعتمدوا على التحليل وفي السنوات الأخيرة عرت هذا النوع من الدراسة تقدما ملموسا وضوح فمثلا بدأت تتحدد بوضوح سوسيولوجية الأحزب السياسية وسوسيولوجية الانتخابات، ومن ثم بدأت معالم الطرق لعلم الاجتماع السياسي تتضح وتتحدد أكثر، وعموما أعطت الدراسات السوسيولوجية مدارى و معارف قيمة عن البيئة المجتمعية التي من خلالها يمارس الفعل السياسي، وهذا ما أكد عليه المفكر غاستون بوتون فهو يعتبر فرعا من فرع

علم الاجتماع العام ويحلل الأنظمة والظواهر السياسية في علاقاتها مع الظواهر الاجتماعية وكما يدر نشأة النظم وسيرما وتماثل الأجهزة السياسية والرأي العام وتكوينه وكيفية تفسير المجتمعات لحاجاتها على الصعيد السياسي والعلاقات بين البنيات المادية والبنيات الاجتماعية ومختلف انواع الاحداث السياسية وأشكال العمل السياسي . وبهذا أصبح هذا الجانب من المعرفة يشكل ميدانا هاما في دراسات علم الاجتماع السياسي أي دارة العلاقة بين البناء السياسي والمجتمع .

عموما علم الاجتماع السياسي يهتم بجملة المواضيع التي تتعلق بالنشاط الانساني السياسي التي تحدث في المجتمع، ويحاول تفسير الظواهر السياسية في إطار علاقتها بالنظم الاجتماعية الأخزى.

وهو ما يعرف بالطابع الاجتماعي للنظام السياسي أي تحديد خصائص النظام السياسي والعلاقات المتبادلة بينه وبين نظم المجتمع الأخرى والظروف التي تؤدي بالنظم السياسية إلى الثبات والتغير، وبالتالي توجد مجموعة من الخصائص تميز النظام السياسي في علاقته مع الأجزاء الأخرى باعتبار تنظيم يمتاز بصفة

الشرعية في حدود معينة التي تخول له استخدام القسر وتنظيمه، ونتحدد مسؤولياته في المحافظة على كيان المجتمع الذي يعتبر جزءا منه، ولهذا فهو يفترض جزءات قاسية من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع والمحافظة على نظامه الداخلي. وتنظيم علاقاته الخارجية بالمجتمعات الأخرى. [1]ويتفق معظم الباحثين في هذا العلم على أن النظام السياسي يشتمل على أرعة أنشطة وهي نشاط خاص بإصدار القرارات التشريعية يقوم بتحديد الأهداف الأساسية للمجتمع وصيانة

القواعد العامة للمحافظة على النظام في المجتمع، وأيضا النشاط الاداري الذي يستهدف تنفيذ هذه القواعد في مجالات اجتماعية مختلفة مستخدما في ذلك ما هو متاح من خبرات فنية وتنظيمية. وأما النشاط الحزبي السياسي الذي يسعى الى كسب التأييد اللازم للقواعد والضوابط المقررة لشاغلي المناصب السياسية المختلفة وأخيرا النشاط القضائي الذي يهتم بمراقبة تنفيذ القواعد الأساسية، وأيضا يعتبر دراسة بناء القوة من احد المفهومات المحورية في دراسات

علم الاجتماع السياسي - خلال العشرين سنة الماضية - باعتبار أن التفاعل الاجتماعي بين الناس يشتمل على ممارسة القوة ولقد اختلف كلامن ماركس وماكس فيبر لطبيعة البناء السياسي في المجتمع الرأسمالي فقد كان كارل ماركس ينظر إلى البناء السياسي على أنه يتحدد في ضوء علاقات الانتاج السائدة ولذلان أولى القوة إلى أولئك الذين يتحكمون في إصدار القرارات السياسية في المجتمع ويعملون في خدمة الطبقة البورجوازية المسيطرة ومنه فإن مصدر القوة هو السيطرة الاقتصادية ، فالتنظيم الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي ينتج طبقة مسيطرة وطبقة خاضعة ليس لها أي درجة من القوة إلا إذا تحولت الى طبقة ثورية وتصبح الحكومة في ضوء هذه الظروف خاضعة للطبقة المسيطرة ، أما ماكس فيبر قد اتخذ موقفا مختلفا فهو يري لا أي ارتباط بين الطبقة والتحكم في مصادر القوة وبين القوة والمكانة، فالقوة عنده تكتسب من خلال الممارسة السياسية الحزية التي يقوم بها محترفو السياسية، وأما المكانة فإنها تتحدد وفقا للشرن الاجتماعية والهيبة الاجتماعية.

فلقد تطورت مواضيع الدراسة في علم الاجتماع السياسي فبعدما كانت الظواهر السياسية تفسر على أساس غيبي واخلاقي وينطور الدراسات اصبحت المواضيع والقضايا السياسية تدرس بصورة علمية وهذا هو الموضوع الأساسي في علم الاجتماع السياسي فهو بحث في عوامل ومسببات هذه الظواهر في ظل ارتباطها بالبناءات الاجتماعية والطبيعة الحضارية والتاريخية للمجتمعات.

[1] محمود السويدي: **علم الاجتماع السياسي ميادنه و قضاياه** ، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزئر 2007، ص ص 10-12.

خلاصة:

ينظر علم الاجتماع السياسي للظاهرة السياسية باعتبارها ظاهرة إنسانية كانت قديما تركز على توزع السلطة والقوة في المجتمعات، وأصبحت حاليا تعالج مختلف المواضيع السياسية في إطار اجتماعى عام.

يهتم بطرح القضايا والمشكلات السياسية انطلاقا من تحليل المواقع الاجتماعي المحيط بها، فلا يمكن مثلا تفسير عوامل قيام توارث سياسية في مجتمع معين دون النظر الى الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي أدت وساعدت في ظهور ما ، ولابد أن نميز بين علم السياسة المقصود به دراسة السلطة ونظم الحكم وعلم الاجتماع السياسي الذي يبحث في السياق الاجتماعي للظواهر السياسية.

قائمة المراجع:

1. محمد علي محمد ،علم الاجتماع السياسي ،دار الجامعات المصرية،الاسكندرية ،سنة 1977،.
2. محمود السويدي: علم الاجتماع السياسي ميادنه و قضاياه ، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزئر 2007. 10-12.
3. مصطفى الخشاب ، تاريخ التفكير الاجتماعي وتطورا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
4. مولود زيد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، ط1 ، منشورات جامعة السابع من ابريا ليبيا 2007.
5. هشام محمود الافاجي : علم الاجتماع السياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
6. سعاد الشرقاوي ،علم الاجنماع السياسي ،أثر الظروف الاجتماعية و الاقتصادية على النظم السياسية ،دار النهظة العربية،القاهرة سنة1977.

الخاتمة :

إن تصورنا لهذا العلم يكون من أجل تحديد الخطوط العريضة التي ينبغي على الطالب التعمق فيها لا لادراكها فحسب. فهو يوجه الى البحث والتقصي أكثر في بعض القضايا التي مازالت تعد من المواضيع الحالية في علم الاجتماع ، حيث أنه لا يمكن أن يتم حصر تراث فكري و معرفي لقوانين طويلة في صفحات هذه المطبوعة.

حيث يبدو لنا جليا كيف أن ظهور التخصصات الفرعية في علم الاجتماع ما هو الا دليل على تطور وتعقد الحياة الاجتماعية وتغير خصائصها نتيجة مسايرتها للعولمة و التطور العلمي هذا ما استدعى مزيدا من التخصص بقصد الوصول إلى ممنهجة البحوث العلمية التي تكون على درجة عالية من الدقة مما يسمح من قابلة التعميم في حدود معينة، وتساعدنا على مزيد من التحكم في الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بالمستقبل و ايجاد الحلول لمختلف مشاكل المجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية....الخ ما ينعكس بالايجاب على الفرد و المجتمع.